

﴿ فهرست حاشية العلامة الباجوري على رسالة الشيخ الفضالي في التوحيد ﴾

حاشية	
٢	خطبة الكتاب
١٧	اعلم ان يجب الخ
٢٧	مقدمة فيما يتوقف عليه فهم العقائد الخمسة
٢٧	الاول من الصفات الواجبة له تعالى الوجود ودليله
٤٧	الصفة الثانية لتقدم دليلها
٥٥	الصفة الثالثة لبقا ودليلها
٥٦	الصفة الرابعة للمخالفة للصواب ودليلها
٥٤	الصفة الخامسة لقيام النفس ودليلها
٥٨	الصفة السادسة للوحدة ودليلها
٦٥	الصفة السابعة للقدرة ودليلها
٦٨	الثامنة الارادة ودليلها
٧١	التاسعة العلم ودليلها
٧٤ -	العاشرة الحياة ودليلها
٧٩	الحادية عشرة والثانية عشرة السمع والبصر ودليلهما
٨٥	الصفة الثالثة عشرة الكلام ودليله
٨٤	الرابعة عشرة كونه قادرا
٨٥	الصفة الخامسة عشرة الى الصفة المتقدمة للعشرين
٨٨	مطلب في استدلال هذه الصفات
٩٤	تنبيه قال بعضهم الاشياء اربعة الخ
٩٧	العقيدة الحادية والاربعة الخاير في حقه تعالى
١٠١	الثانية والثالثة والاربعة الخاير في حقه تعالى
١١٢	العقيدة الرابعة والخامسة والاربعة الخاير في حقه تعالى
١١٤	١ - باعتبار تقدم الامور السمعية
١١٥	التوبة من الذنب حال الخ
١١٧	معنى الاجابات شرعا
١١٨	٢ - معرفة اسبغ صلى الله عليه وسلم

جائسه العالم العلامة نبي الاسلام الشيخ ابراهيم
البيجورى السامع بصدق المقام على كفاية
العوام فى علم الكلام لشيخه الشيخ
محمد الفضالى نعم مدحه الله
رحمته واسكنهم ما فرج لهم
جنته آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العالم بالكمالات والجزئيات المتصف سبحانه وتعالى بجميع الكمالات
 وأشهد أن لا اله الا الله المحافظ للعقائد في المذات والصفات وأشهد أن سيدنا
 محمد امده ورسوله افضل المخلوقات صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه وذوى
 المحل والكرامات صلاة وسلاما دائما نعوذ بهم من اثنا ثمان (وبعد) فيقول
 الفقير الى رحمة ربه ابراهيم البجورى الضعيف ابن محمد غفر له الطيب الكريم
 قد طلب من شيخنا العالم العلامة الحبر البحر القمامة من هو الخصال العليمة والى
 مولانا الشيخ محمد انصالى بعض الاخوان كاتبة على رسالته المعصاة بكفاية العوام
 فيما يجب عليهم من علم الكلام فاذن لي الشيخ في الكتابة عليها فان شرح صدرى
 لذلك والله اعلم بما هنالك فعملت عليها كتابا لطيفة بعبارة مستحسنة شريفة
 خفاهت بحمده الله حاشية نافعة وأرجو ان تكون بالقبول سالطة ومعيتها تتحقق
 المقام على كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام والله اعلم اني قد انقذت بها
 وهو حسي ونعم الوكيل وكفى في انعم الكفيل (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)
 ابتدأها اتكدها بالكتب السماوية التي اشرفها الكتاب العزيز ومجلا بغير كل
 امر ذي بال لا يدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء واجزم أو اقطع رايات
 أي كل فعل ولو قوليا لا بد كرا السعة في أوله والخ والبال يطلق على معان منها الحال
 والقلب والحوت العظيم كما في القاموس والمراد به هنا الحال فيكون المعنى كل
 امر ذي بال يتم به شرعا وقيل المراد به القلب على ان المراد قلب ذلك الامر على
 سبيل الاستعارة بالكتابة حيث يشبه الامر المهم به شرعا فانسان يجمع السر

بسم الله الرحمن الرحيم

وطوى لفظ المشبه ورعى اليه تثنى من لوازمه وهو البسال وقوله فهو أبتراخ
 الابر مقطوع الذنب والاجنح الذي ذهب أنامله من الخدام والاطعم مقطوع
 اليد والكلام على كل من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه الالاف والوجه
 أو من باب الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعدى نحو زيد أسد
 ثم ان جعلت البساء أصلية وهو اللارجح احتاجت الى تعليق تتعلق به ويجوز ان
 يكون فعلاً أو اسمًا خاصاً أو عاماً فخر أو مفعلاً وذلك ان كانت ساهرة من العباد
 فان كان اخباراً من الله فلا يعبرى ذلك لان المعنى بسم الله ككل شئ ومنه تكون
 الاشياء فتكون الالباء مشيرة لجميع العقائد كذا ذكره بعض أئمة التفسير ووجه
 ان المراد بالاسم المسمى والمعنى بالمسمى وهو الذات وجد كل شئ ولا يوجد الا من
 اتصف بالوجود والقدم الى آخره ثم ان الاله ذوات الالهة في القرآن قبل ان
 منه وقيل انها ليست منه ونوقش الاول بأنه يلزم عليه تألف القرآن من الحادث
 والقديم والمركب منه ما حادث فيلزم أن القرآن حادث وأجيب بأن الكلام هنا
 في القرآن اللفظي ولا شك أنه يجمع أجزاءه ما حدث ونوقش الثاني بأنه يلزم عليه
 احتياج القرآن لغيره وهو نقص وأجيب بأن الاسم كون ذلك نقصاً لان احتياجه
 اليها ليس من حيث تمام معناه حتى يكون تعريفاً من حيث تمام الالفاظ لا قضاء
 المقام لذلك والثاني هو قول الجمهور وهو الاصح لان القرآن هو اللفظ المنزل
 على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد تلاوته المتحدى بأفصر سورة منه وهذه
 ليست منزلة بل مرادة لله تعالى والالباء للاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك
 واسم مشتق من السحر وهو العلق وقيل من السعة وهي العلامة واختلاف فيه
 فقيل هو غير المسمى وقالت الاشاعرة هو عين المسمى والاول محمول على ما إذا أريد به
 الاله والثاني على ما إذا أريد به المدلول والله علم على الذات الاله من فهو علم
 شخصي وان كان لا يقال ذلك الا في مقام التعليم وليس فيه غلبة الالاف الا لاختلاف
 زعم ذلك والرحمن وأخوذ من الرحمة وهي رقة في القلب تقتضي التفضل والاحسان
 وهي بهذا المعنى مستحيلة عليه تعالى وكل شئ استحالة عليه تعالى باعتبار مبدئية
 جازم الالاف عليه تعالى باعتبار غايته فهو في حقه تعالى بمعنى الاحسان والرحمن
 في المحسن فيكون محازاً من لا تبعيا من المطلق السبب وارادة السبب وانما
 كان تبعيلاً لان جريان التجوز في المشتق بالنسبة لمرئياته في أصله وهو المصدر وهكذا
 يقال في لرحيم واعلم أن جملة البسالة يصح ان تكون خبرية باعتبار مبدئية
 الخوف كأبدئ أو أوف لاق حصول ذلك لا يترتب على التلقظ به فانطبق
 عامه سابط الخبر اذ هو في لا يترتب حصوله دلوه على التلقظ به والمعنى هنا

أو تمحال كوني مدعينا على تأليقي لوعال كون تأليقي محمداً باسم الله ويصح
 ان تمسكون انشائية باعتبار الاستعانة أو المصاحبة للفظين لا تذال لم يحصل
 الا باللفظ بها كما هو غلط الالقاء اذ هو حاصل مدلوله باللفظ والمحصل
 ان جملة البهجة يصح أن تكون خبرية باعتبار التعلق وان تكون انشائية باعتبار
 مدعى الياء وهو الاستعانة أو المصاحبة والكلام على البهجة كثير وثمير وقد
 أفردت برسانل كثيرة فمن أراد مزيد الكلام عليها فليراجعها (قوله الحمد لله)
 أتى به الحمد بالكتاب العزيز ومحمداً برواية كل أمر ذي بال لا يتدأخيه بالحمد لله
 الحمد يشترط جميع بين الحمدتين محلا برواق البهجة والحمدلة وإشارة إلى أنه لا تعارض
 بينهما اذ لا ابتداء نوهان متحقق وهو الابداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء
 وانما في وهو الابداء بما تقدم أمام المقصود سبقه شيء أم لا وقدم البهجة بمسلا
 بالكتاب والاجماع والحمدلة التمام على الجميل الاختياري على جهة التعظيم
 سواء تعلق بالفضائل أي الصفات التي لا يتوقف شفعها على تعدد أثرها للغير أم
 بالفضائل أي الصفات التي يتوقف شفعها على تعدد أثرها فالأولى كما علم
 والثانية كالكرم والثناء اسم مصدر لا تأتي اذا كرم ما يدل على الانصاف بالجليلين
 وعرفا فعل يدعى من تعظيم النعم من حيث انه منعم على الخادم وغيره واعلم أن
 اركان الحمد خمسة حامد ومحمود ومحمود عليه وسبغة فاذا جردت زيدا
 لكرمه المتبشر لثريد عالم فانت حامد وزيد محمود والاكرام محمود عليه أي
 لاجله وثبوت العلم الذي هو مدلول الصيغة محمودية ولا تزداد عالم هو الصيغة
 وان الحمد مدع عليه بشرط أن يكون اختياراً حقيقة أو تكليفاً والمراد بالحكمي ما كان
 منشأ لأفعال اختيارية ككلمات الله وقد رتبته أو ملازم لثبوتها كالسمع والبصر
 والكلام ونحوها مما لا يشأ عنه فعل اختياري وأما الحمد مدع فلا يشترط أن يكون
 اختيارياً بل تارة يكون اختيارياً كالكرم وتارة يكون اضطرارياً كحسن الوجه
 وأن الحمد مدع هو الحمد مدع عليه مختلفان ذاتاً واعتباراً كالثبات للتعظيم وقد يحدان
 ذاتاً ويختلفان اعتباراً كما كان يكون كل منهما الكرم ولكن من حيث كونه باعتباراً
 على الحمد يقال له محمود عليه ومن حيث كونه مدلول الصيغة يقال له محمودية وأن
 اقسام الحمد أربعة حمد قديم قديم وهو حمد الله نفسه بنسبه أولاً وحمد قديم
 لحادث وهو حمد الله بعض عبادته وهذا الحمدان قد عابهما وما بقي في التبعة كما
 قال بعضهم ان الحمدان القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة فعل الكالات
 وحمد حادث قديم وهو حمد العباد لله تعالى وحمد حادث لحادث وهو حمد العباد
 بعضهم البعض وهذا الحمدان حادثان وأل في الحمد اما له مد أو لا يستغراق

الحمد لله

أو العكس واللام في قوله اما الاستغناء أو الاختصاص أو الملك لكون ان جعل
 المذهب الحمد القديم فقط امتنع جعل اللام للملك بخلاف ما لو جعل حمد من يعتد
 بمذهبه كحمد ائمة وحمد أنبياءه وأولياؤه فإنه يصح تقديرها لكل من الثلاثة وكذا
 على جعل آل الاستغناء أو العكس في ضمن افراده ان لو حظ التركيب والاحتمال
 بالنسبة للقديم لتفسير الحديث بالنسبة للحادث لكل منها والجملة خبرية لفظ الانشائية
 معنى ويصح أن تكون انشائية لفظا ومعنى بناء على أنها وضعت في عرف الشرع
 لانشاء الحمد كتحقيق العقود ويرد على الاحتمال ان العبد لا يمكنه انشاء مضمون
 الجملة الذي هو اختصاص الحمد بآله واستحقاقه اذ هو ثابت أزلا واجيب
 بأن المراد انشاء التناء بمضمون الجملة لانشاء مضمونها ولأن انشاء خبرية
 اذ لفظا ومعنى فيكون المعنى أخبركم بأن كل حمد مختص به تعالى أو مستحق له لا يقال
 الاخبار بشئ ليس من افراد ذلك الشئ فلا يلزم من الاخبار بأن الحمد لله كون
 الشخص حامدا فلم يحصل مقصود الشارع وهو اتصاف الشخص بكونه حامدا لا
 نقول بحمل صكون الاخبار بالشئ ليس من افراد ذلك الشئ مالم يتناول حقيقة
 كالأخبار بقيام زيد بقوله زيد قائم فان حقيقة لا تتناول الاخبار به أي لا يعتد
 فردا داخلها أما إذا تناولت وهذا خلافا فيكون الاخبار بهذا الشئ فردا
 من افراده ولا شك أن ما هنا من هذا القبيل فان الاخبار بأن الحمد لله من افراد
 الحمد لا يصدق عليه أنه تناء على الله تعالى أي ذكره بخبرية ذلك الخبر بذلك
 حامدا فحمل مقصود الشارع (قوله المنفرد بالابحاد) أي الذي اختص بالابحاد
 الاشياء اختياريا واضطرارا بخبرها وشرها وان كان لا يجوز نسبة التسمية
 تعالى إلى مقام التعليم ففي كلامه إشارة إلى مذهب أهل السنة من وحدانية
 الافعال وذهب المعتزلة من ان العبد يفعل أفعاله الاختيارية كما سيأتي
 والابحاد هو ابراز الممكن من العدم إلى الوجود فان قلت لم يختص من الابحاد مع
 أنه كما انفرد سبحانه وتعالى به انفرد بالاعدام قلت اقتصر عليه لكونه هو المتفق
 عليه عند أهل السنة واما الاهدام فقد خالف فيه امام الحرمين حيث قال بان الممكن
 يعلم بنفسه بسبب قطع الله عنه أسباب الوجود كما سيأتي تنشاء الله تعالى وهذا
 أدق من جواب بعضهم بأن فيه اكتفاء وعليه فاعلم ان تركه لأجل الجمع لا يقال
 كنه عليه ان يذهب إلى انفردته تعالى بثبات الاحوال الحادثة ككون زيد عالما
 لانما قولنا تنازل التنبيه على ذلك لكون التحقيق عدم ثبوت الاحوال كما سيذكره
 فيها يأتي ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستهلال وهي ان يشير لتسليم طالعة
 كلامه إلى مقصوده أما براعة المطلب فهي تقديم التناء على المقصود وأما براعة

المنفرد بالابحاد

المقطع ففى الاثني عشر بالانتهاء يكتموا هم فى الآخر ونسأله حسن الختام
 وانظر هل ورد الالحاق المنفرد عليه تعالى أولا اعلى ووروده قطاراً واعلى
 سد ووروده وهو الظاهر فكيف يطلق عليه تعالى مع ان اسماء توقيفية أى
 يتوقف جواز الالحاق عليها تعالى على وورودها فى كتاباً أو ستة مصححة أو حسنة
 أو جامع الا ان يقال جرى الشيخ فى ذلك على طريقة ابن بكر الالحاق من نحو
 الالحاق المرد فيه اذن ولا منع وكن تعالى منه متابعاً لم يكن مؤمراً ما يستحيل
 فى حقه تعالى ثم رأيت له منهم تقريراً يبنى التعويل عليه وهو ان التراجع انما هو
 فى الالحاق على سبيل التسمية الخاصة لا فى الالحاق على سبيل الوصفية الكلية
 والفرق بينهما فى الحوادث ان كل أحد يطلق عليه عبد الله بالحق الوصفى ولا يلزم
 ان يكون علماً لكل أحد فليتلأ على هذا الكلام الشيخ ظاهرهما ملطفاً (قوله
 والصلاة) هى اسم مصدر ولهى والمصدر التصلية ولم يعبر بها الا بهاء العذاب وانما
 أقى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لخبر كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله ثم
 بالصلاة على فهو أقطع كتم وهو وان كان متبعاً فاعمل به فى فضائل الاعمال
 ولغير من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمى فى ذلك الكتاب
 واختلف هل لفظ الصلاة من قبيل المشترك المعنوى أو اللفظى والحق الاول كما
 استصوبه ابن هشام فى مقننه وفسرها بالعطف بفتح العين وبخلاف حقيقته
 باختلاف المعنى فان كان المولى سبحانه وتعالى فعناء الرحمة لكن ان تعلقت
 بالنبي صلى الله عليه وسلم وكذا باقى الانبياء والملائكة قلنا زيادة الرحمة وهذا
 الزيادة تتفاوت بحسب مراتبهم وان كان الملائكة فعناء الاستغفار لكن
 لا يقتضيه بصيغته بل يكون بأى صيغة كانت وان كان غيرهم فعناء الدعاء والمزاد
 بالغیر ما يشهد الجهاد انى ثبتت صلاتهم افيما رواه الحلبي فى السيرة من انه كان
 عليه الصلاة والسلام اذا أراد ان يضى حاجة الانسان بعد عن الناس فلا يمر
 بحجر ولا شجر ولا مدر الا يقول الصلاة والسلام عليك يا رسول الله اه ومقتضى
 تفسير الجهم هو انما يجب قالوا الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار
 ومن غيرهم تضرع ودعاء والفرق بين المشترك اللفظى والمعنوى ان الاول هو
 ما تعدد وضعه ومعناه كعين فاهما وضعت للباسرة ووضع ولجارية بوضع والذهب
 بوضع والثانى هو ما تعدد وضعه ومعناه واشتركت افرادة فى هذا المعنى كاسد
 فاه وضع مرة واحدة فعناءه وهو الحيوان المقترب واستدل ابن هشام على ما قاله
 بامور منها ان الاصل عدم تعدد الوضع ومنها ان ما قاله أوفق بآية ان الله وملائكته
 يصلون على النبي وأما ما قاله الجهم ووردة ليس كذلك لانه يصير معنى الآية ان الله يصل

والصلاة

أبى رحم والملائكة فضل أى تستغفر يا أيها الذين آمنوا صلوا أى ادعوا وهذا
 خبر لا تبق بالامر بالالتقاء ولا استغفر بعضهم بهذا قال ان الصلاة معناها الدعاء
 مطلقا وكانت الله يطلب من ذاته اتصال الأخير وهو كلام هائل كما قاله بعض المحققين
 وتوحيده انه اقتداء فى مطلق الاعتناء كان أحسن من هذا والمشهدورفى هذه الجملة
 أى خبر به لفظا انشائية معنى أى اللهم تدلى ويصح ان تكون خبرية لفظا ومعنى
 فان قلت يلزم على ذلك ان القائل الصلاة على سيدنا محمد لم يأت بمقصود الشارع
 فظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه قلت لا يلزم ذلك لما خبر حوايه من ان
 المتصدين الصلاة لازمة لها وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم ولا شأن ان الخبر بأن
 الله صلى على النبي قد عظمه صلى الله عليه وسلم والهجى الله عليه صلى الله عليه وسلم
 كقيمة الانبياء يتفهم بصلاته عليه لكن لا ينبغي للمصلى ان يفهم ذلك لتساويه من
 اساءة الادب بل يفهم انه مغفر له صلى الله عليه وسلم وأنه يتوسل به الى ربه فى نيل
 مطلوبه لانه الواسطة العظمى فى اتصال النعم والناو فليس ان المنة عائدة على
 المصلى ليس الا وانه يجوز ما جرت به العادة بعد القرآن من قولهم اجعل ثواب ذلك
 أو مثله الى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم أو زيادة فى شرفه كما قال جماعة
 من المتأخرين وأتى به الشهاب الرملى وقال انه حسن مندوب اليه خلافا لمن رهم فيه
 لانه صلى الله عليه وسلم اذن لنا بأمره بخوض الولاية له من كل دعا بمناجيه
 زيادة تعظيم والى هذا أشار الشيخ الدجاعي بقوله

والسلام

وصحوا بأنه يتفهم * بنى الصلاة شأنه مرتفع
 لكنه لا ينبغي التصريح * لشأنا القول وذاهج
 وجائز يقول شخص اجعلا * ثواب المصطفى من دعاء
 أو مثله مقصدا لحضرته * أو زده نشر بفالأعلى رتبته
 اذ الزيادة التى فى الفضل * لربنا لا تنتهى بالعقل
 ومنع بعضهم لاهداء القرب * لحضرة النبي سيدنا رب
 قد رده المحققون فأمرنا * وأحمد الكرم ربى وكفى

يقى ان آبا اسحاق الشاطبي صرح بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من
 العمل الذى لا يدخله رياء أى لا يقطع به بل هو مقبول قطعا وقال بعضهم ان لها
 جهتين بالنسبة صلى الله عليه وسلم لا يقطعها الرياء بالنسبة للمصلى يقطعها كذا
 نقله بعض المحققين وأقره لكن رأيت معزوا لبعضهم وجهته من الشيخ ان المعتمد
 أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يدخلها الرياء حتى بالنسبة للنبي صلى الله عليه
 وسلم (قوله والسلام) هو اسم مصدر سلم والمصدر التسليم ولم يعبر به لما سبقت الصلاة

وفرن بينه وبين الصلاة لظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
وحذرا من كراهة الاغراض على ما يأتي وهو بعض التأمين والمراعاة لثبته صلى الله عليه
وسلم مما يخاف على أمته أو على نفسه اذ المرء كلما اشتد قربه من الله تعالى واشتد
خوفه منه تنقل عليه الصلاة والسلام في لا خوف منكم من آفة وقيل بعض النسخة
والمراد ما في حقه تعالى اذ يخاطبه بكلامه المتدبر خطا ياد الا على رفعة مقامه صلى
الله عليه وسلم ولم يرض بعضهم التفسير الاول وان ذكره السنوسي وغيره لا امر بما
أشهر بظلمة الخوف والتي صلى الله عليه وسلم بل واتباعه لا خوف عليهم وان قال اني
لا خوف منكم من الله هذا مقام صوته في ذاته واجلاله لمولا موتهم بعضهم ان المراد
بالسلام الله تعالى والمعنى حيث تدواقه مرض أو حقيقا على سيدنا الخ قال شيخ
شعبان وبالجملة لا تذكر ثبوت السلام احكاما احكامه تعالى ولكن بعد حمله
عليه في حق هذا الموضع واقراد الصلاة عن السلام وعكسه مكروه هذه التاخير
شروط ثلاثة ان يكون متاوان يكون من غير ادخل الجبهة الشرقة وان يكون في
غير الوارد امانته صلى الله عليه وسلم فلا لانه حقه واماد ادخل اطراف الشريعة فالأولى
في السلام وما في الوارد فلا يكره وكراهة الافراد خاصة بتدبيرنا صلى الله عليه وسلم
وقيل جارية في غير بيتنا أيضا لانها أنف قال ابن عبد الحق محل الكراهة تنال
جميعها اكتاب أو مجلس واحد اه وقال ابن الجوزي ان الجميع بين الصلاة
والسلام هو الأولى ولو اتصرت على أحدهما جاز من غير كراهة تقدم على ذلك
جماعة من السلف والخلف منهم الامام مسلم في أول صحيحه والامام أبو القاسم
الشاطبي اه (قوله على سيدنا) خبر عن الصلاة والسلام بتقدير المتعلق متى أي
كائنتان ويصح ان يشتر مفردا ويكون خبرا من أحدهما او حذف خبر الآخر فلا
المدح كونه له لامن باب التنازع لانه لا يجرى في اسم المصدر على الصحيح وفي آتيه
على ان يشترط التمكن والسجد هو التولي السواد أي الجماعة الكثيرة فيلزم أن
يكون أعظمهم وهو الله وقيل هو الكل بل بالطلاق أي من جميع الوجوه
وفي سائر الحالات يطلق أيضا على الشرع فيصير على المسألة اعتلاء والملاق
السيد عليه صلى الله عليه وسلم موافق لحديث أناسيدوه آدم يوم القيامة ولا نفر
واختاف على الأولى ذكره في الحديث الذي لم يذكر فيه كحديث قولوا اللهم صلى
على محمد مراعاة للاعقاب أو عدم ذكره فيه مراعاة للوارد والراجح منهما الأول لان
فيه امتثال الامر وبإدع حديث لا تسودوني في سلاتكم بالحل والتعظيم في سيدنا
لجميع الخلق فلا شئ في سيادته صلى الله عليه وسلم على الجميع حتى الانبياء
والمرسلين والملائكة (قوله محمد) صح فيه وجه الاعراب الثلاثة والراجح منهم ان

على سيدنا محمد

حيث الأعراب الجري بـ لا أو عطف بيان لانه لا يجوز ان يتقدر بـ بعض الاف التصب
والرفع وما يدعى البدلية من ان المبدل منه في نية الطرح والرمي اوجب عنه
بأجوبة ثلاثة الاول انه امر اعلني الثاني ان ذلك بالقسبة لعمل العامل الثالث
ان معناه كقوله المذموم ان المبدل ليس موصفا لا يدل منه كالتث وأولاهما من
حيث التعظيم الرفع لما فيه من الاستقلال وعدم التبعية ولاجل أن يكون الاسم
مرفوعا ومحمدا كما ان المعنى مرفوع الرتبة وعدة الخلق وهو علمه فتقول من اسم
منه قول المفسر المضعف أي الذي تكبرت عينه ومعناه في الاصل من كثر حمد
الخلق له لكثرة خصاله الحميدة فهي يزيدنا رجاء كثر خصاله الحميدة المتضمنة
لكثرة حمد الخلق وقد حقق الله ذلك الرجاء كما سبق في علمه قال الشيخ الملووي وقد
استنبط بعض العلماء من هذا الاسم اثني عشرة الرسل وهي ثلثة مائة وأربعة
عشر رسولا قال في ثلثة مائة واذا بسطت كلامها قلت هي وعدتها بحساب
الجلد تسعون فيحصل منها مائة وسبعون وفيه حارة اذا بسطتها قلت حارة وعدتها
بما ذكرته وفيه دال واذا بسطتها قلت دال وعدتها بذلك خمسة وثلاثون فالجملة
ما ذكر في الاسم الكريم اشارة الى أن جميع الكمالات الموجودة في المرسلين
موجودة فيه اه والى هذا أشار بعضهم بقوله

فضل العباد

ان شئت عدت رسل كلها جمعا • محمد سيد الكونين من فضل
خذلظ ميم ثلاثم حاو كذا • دال تجد عدد المرسلين علا
(قوله أفضل) أي تفضل من الله تعالى لا بسبب زيادة كماله كما أوكدنا من
كمالاتهم وان جزمنا تلك الزيادة ومن أين لنا أنها سبب التفضل حتى ندعي ذلك
هنا ما ارتضاه الشيخ الملووي وتقه اليوسى عن الامام ابن حبان في رسالته الكبرى
وسبق في ذلك عنده قوله وما يجب اعتناؤه ان أفضل المخلوقات على الاطلاق ثمانية الخ
(قوله العباد) جمع عبده والانس حرا وأورقها وله جموع كثيرة وقد نظمها ابن
مالك في بيتين وفيها ما الجلال السوطي بمثلها ووطا قبلها ما بيت فقال
جموع تعبد لابن مالك نظمها • وزدت عليها مثلها فانه قد وجد
عباد عبده جمع عبده وأعب • أطيد معبوده معسدة عبده
كذلك عبده ان وهب ان اثنا • كذلك العبد او اعد ان شئت ان تعد
• وقد زيد أعباد عبده عبدة • وخفف بنفع العبدان ان تشدد
• وأعبدة عبدهون شمت بعدها • عبدهون معبودا بصر فخذ تسدد
وقوله خفف بنفع راجع للاتين قبله وقوله ان تشدد أي تقول عبدا ان باشدد وان
لم تشدد قل عبدا بالتخفيف وكسر الباء وجملة ما ذكرنا ان وعشرون لابن مالك

أحد عشر وزاد التسبيح على مثلها وقد زاد صاحب القاموس بجميع أولئك كرامها
وهما ما بعد وجوب ركعتين ورجل أحادي جميع الجامع كما قبل ذلك بالوقوف على عبارته
فإن قلت لم اقتصر على العباد مع أن النبي صلى الله عليه وسلم لم أفضل من جميع المخلوق
قلت اقتصر على ذلك لاجل المصير وأنه لا يلزم من تفضيله عليهم تفضيله على غيرهم
لأنهم أفضل منه وإذا كان صلى الله عليه وسلم أفضل من أفضل فهو أفضل من
المفضول بالأولى (قوله وعلى آله) أتى على ذلك على الشيعة الراسخين وروى حديث دال
على عدم جواز الفصل أو عدم اختصاصه بين آل بي على وهو مكتوب وإشارة إلى
أن العطية الواسلة لآل بي صلى الله عليه وسلم أعظم من العطية الواسلة للآل وأصل آل
أولئك على دليل تصغيره على أولي وقيل أهل دليل تصغيره على أهيل ودليل الأول
أو وضع من دليل الثاني لأن مكان البحث فيه ما يحتمل أنه لا تصغير أهل آل وإن أوجب
بعضهم بأن تفضيل الظن بالثقة يدفع هذا الاحتمال ولا يضاف إلا إلى الشريف
حقيقة أو سورة فالقول كان يقال آل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والثاني كان
يقال آل فرعون وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه والمراد به مؤمنون بني هاشم وبني
المطلب وكذلك المؤمنين وأما أولاد الزينات فلا يدخلون وقيل كل مؤمن نقي وقيل أمة
الاجابة أي من آمن به وأجابه على الله عليه وسلم هذا والذي اختاره بعض المتأخرين
أنه إن دلت قرينة على أن المراد به أهل بيته حمل عليهم فهو الهم صل على سيدنا محمد
وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا أو على أن المراد به الاتقياء
حمل عام فهو الهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد الذين ملأ قلوبهم
بإتقانه وكشفت عنهم أسرار كآله في أن المراد به الاتقياء أو خلاصهم من التوراة
حمل عليهم فهو الهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد سكاك بثلث أو الهم صل
على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد والذي يظهر أن المراد هنا الاتقياء دليل قوله أولى
المهجة الخ (قوله وأصحابه) جمع صاحب كجاهل وأجهال على ما في التوضيح وإن لم
يكن قياسا أو محض كثره وإقراءه وإن كان شرط المراد أفعال في فعل عند الجمهور
اعتلال عيته كثرة وأثواب وقيل جمع محب بكسر عينه أخذ من محب صاحب بعذر
الآل أو من محب بغير ذلك الساكن والمراد بالصاحب هنا الصافي وهو من اجتمع
بينه مؤمن وأمين صلى الله عليه وسلم بعد البعثة في حال حياة كل في محل التعارف
قال بعضهم وهو بالسبب ما لنا الأرض وبالنسبة إلى الملائكة السماء لكن في كلام
غير واحد الخلاق آله الأرض ولا يحتاج لقوله منهم ومات على الإيمان لا يؤيسر
شرط الأصل العتبة وإنما هو شرط لها وماذا إذا ارتدوا العباد بالله تعالى انقطع
صحبته وإنما لم يشترطوا حول مدة الاجتماع لأنه باجتماع المؤمنين معه على الله عليه

وعلى آله وأصحابه

وسلم وان كان في لحظة يحصل له من الكوار المأخذة ما لا يدخل تحت حصر لاه اذا
كان ذلك اهدا الى الاجتماع مع كثير من الاولياء فكيف بالاجتماع مع من هو
أشرف الانام عليه أفضل الصلاة والسلام وحطف الاصحاب على الأكرام عطف
الخاص على العام ينشر عنهم شي على ما تقدم من أن المراد بهم الاتية (قوله أولى) أى
اصحاب (قوله البهجة) أى الحسن كإلى التاموس (قوله الرشاد) أى الاهتداء
كإلى التاموس (قوله وهد) هى كلمة تبقى ما عند الآتية من اسلوب الى اسلوب
آخر أى من نوع من الكلام الى نوع آخر والنوع المستقل عنه هنا جملة البسطة وما
يهداها والنوع المقتل اليه ما ذكره بعد من السبب الحامل له على التأليف وهو
الشران الآتى ويحوز الى الطرف المضم على نية معنى المضاف اليه والتعجب على نسبة
لفظه واهتم أن لا يسل منها ما يمكن من شئ يستغنى به عما لا يمكن مع
البيان بمعنى أنه لم يأتشئ من ذلك من أول الامر وأقيمت أمامه ذلك كذا يؤخذ
من كلامهم وقد يقال كما يشبه بعض المحققين انها لم تسم اذ مقام مبدء اولى كلام ابن
الناجب ما يصح بذلك ونص بانها لم تسموا حلف الفعل بعدها معنى أو ما لا تسموا
ان يقع بينهما وبين جوابها مفعول من الفعل المحذوف والصحيح انه جزء من
الجملة الواضحة بعد العاقد على الفرض العودية اه ثم ان بعض المؤلفين يعبر
بأما فيقول أما بعد وهو السنة لا يعل الله عليه وسلم كان امر بكتها فى امر سالته
و بعضهم يحذف أما بما معنى المذ كوروا ياتى بدلها بالواو كما هنا وفى ان الطرف يستعمل
أن يكون سره ولا تفعّل الشرط وإن يكون من مفعولات الجزاء وهو الصحيح كما
تتقدم من ابن الحاجب ساقية من أبلغية التحقق اذ عليه التعليق يكون على مطلق
وهو وجود شئ فى الدنيا سواء كان هذا البسطة وما بعدها أم لا لا يعل الاول فان
التعليق عليه يكون على قيد بالهداية المذ كورة والمعلق على الماتى المبلغ فى
التحقق من المعلق على المقيد كذا قالوا وفيه أن التعليق على وجود شئ بعد
ما ذكر على كمال من الاحتمالين كما يظهر ان له أدنى تأمل فانه لا امر له يصح
باتية على الثانى بخلافه على الاول والظاهر من ذلك ما قلناه بعض المغار من
توجيه الاولوية السابقة من ان الثانى أشد امتثالاً للامر بالدعوة بالبسطة وما بعدها
وذات الامر يحتمل أن الشروع فى التأليف بعد البداية بما ذكر اذا معنى مهما
يوجد ليس شئ فيقول بعدها كذا بخلاف الاول فانه لا يقيد بذلك الا لزوماً واسطة
كون الشرط بعد البسطة وما بعدها لان المعنى عليه مهما وجد من شئ بعد ما ذكر
فيقول العبد امير الحق تعالى (قوله العبد) انما أتى بهذا الوصف لانه أحب
الى صاف الى الله تعالى وأمرها بما لا يملكه من الامور الاشارة الى كمال الله تعالى

أولى البهجة والرشاد
(وردد) فيقول العبد

واحتياج فيه البعور وجه ذلك انه دال على الطغور والعلو لئلا يبارك وتعالى
 ولذا وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم في المقامات العلية كقام الاسراف
 تعالى سبحانه الذي أسرى بعده وقام انزال القرآن تعالى تعالى أنزل على عبده
 المستتاب ومقام الدعوة اليه قال تعالى وانما اقام عبدا لله يدعو الى عبده
 ون ثم حبر صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبيا مسلما وان يكون نبيا عبدا فأخبر
 الثاني لعلمه بشرف العبودية ومما ينسب للأنبياء هيأض
 ومما زادى شرفا ونها • وكنت يا محمدي أظن أني
 دخولي تحت قولك يا عبدي • وإن سبرت أحمد نبيا

(قوله الفقير) أي دائم الاحتياج أو كثير فعل الأقل يكون سفة مشبهة على الثاني
 صيغة بالفتح وهذا الوصف مأخوذ من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم افتقرنا الى الله
 (قوله الى رحمة) أي احسانه أو ارادته فهي على الأقل سفة تفعل وعلى الثاني
 صفة ذات ولا يجوز عليه أن يقال اللهم اجعلني مستقرا رحمتك لأن مستقرا
 عليه الذات ولا اجتماع فيها جعلنا على الأول فانه يجوز ذلك لأن مستقرا الجنة
 والرب به من خمسة عشر قطعا الشيخ السجاني بقوله

قر بيب محبط مالت وسدبر • مررب كبير الخبير والمول لانهم
 وغلقنا المعبود جابر كبرنا • ومجملنا والصاحب الثابت القدم
 وجامعنا والسيد احفظ فهدى • معان أنت السرب فادع عن تنظيم

(قوله تعالى) أي المنزعة من كل ما لا يجوز عليه تعالى وقال في شرح حسن الحسين
 ويمكن أن يكون معنى المنيع وهو الذي يتبع الوصول اليه يستحيل الوصول اليه
 ويجوز حذف يائه في ما قرئ في المتواتر وصلا ووقنا اه وهو من أسماءه تعالى
 الحسنى (قوله محمد) هو اسم الشيخ وهو بدل أو صلف بيان بناء على ما اشتهر من
 أن نصف المعرفة اذا تقدم عليها العرب بحسب العوامل وأعربت حتى بدلا أو صلف
 بيان بخلاف نعت السكر فانه اذا تقدم عليها نصب على الحال وهو ربي بحسب
 العوامل ويصح أن يكون خبر المبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل محذوف فالجملته
 مستأنفة استئنافا بما يعنى انها واقعة في جواب سؤال مقدر فكأنه قيل من هذا
 السيد القمير فقال هو محمد وأعني محمدا مثلا وقوله ابن مسعود عن علي بن
 أوجيه الأعراب الثلاثة وهذه اللفظة ترمي بدون ألف بشرط أن تصح بين يمين
 مسد كرين وان يكون الثاني أيا بالأول وان يكون في وسط سطر أو آخره وقوله
 الشافعي اسم والده الشيخ (قوله القاضي) هو وما بعده وصفان لخدمه فلا أقل
 نسبة للبلد المشهورة بمدينة فضالة والثاني نسبة الى امام الائمة أبي عبد الله بن ادريس

- القمير الى رحمة الله تعالى
 محمد بن الثاني القاضي
 الثاني

أشاقى (قوله سألني) أي طلب مني هذا السؤال بمعنى الطلب وهو من الأهل
للادنى امران كلا طلب فعل والافهني وإن كان من الادنى للاعلى فهو دعاء وان
كان من الشياور بن فهو التماس قال صاحب السلم

أمر مع استهلا عكسها وفي التماسي فالتماس وقع

وهذه طريقة المجتة وتخص أهل السنة والحق أن الطلب في الامة ككلها أمر
ان كان طلب فعل والافهني أعاده بعض للثقات (قوله بعض الاخوان) ككسر
الهمزة ويحذف هاء كافي التماس من جمع أخ أصه أخوه ورد الجملة مع لاصه كنفي

وثبتان وهو جميع قياسي كما هو مقتضى كلام ابن مالك في التسهيل لكن مقتضى
كلامه في الخلاصة وشرح الكافية أن خبر قياسي والمراد بهم الاصداقة على
التبادر فان الكثير في الاخ بمعنى الصديق جمعه على اخوان وفي أخ اولاده جمعه

على اخوة كقوله بعضهم من المختار ومن غير الكثير قوله تعالى انما المؤمنون
احوة فلا يرد على ما ذكر نعم هو وارد على ظاهر كلام بعضهم من أن ذلك لازم

لا كثير قط وأجيب عنه بأن المعنى انما المؤمنون كالأخوة (قوله ان أوقف) أن
حرف مصدرى بمعنى انما أتى كونه ما بعده في تأويل مصدر معمول أسأل

والألف ضم شئ إلى شئ آخر على وجه الافة ضم الهمزة كاسطه بعضهم (قوله
رسالة) نقل عن شرح المطالع ان الرسالة ما اشغلت على مسائل قليلة من فن واحد

والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن أو فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل
قليلة أو كثيرة من فن أو فنون فالرسالة أخصها والكتاب أعمها والمختصر أعم من

الرسالة وأخص من الكتاب فهو أوسطها (قوله في التوحيد) استشكلت
نظائر هذه الظرفية بأن أسماء العلوم كالتوحيد والشقة أطلق على القواعد وعلى

المسكتات وعلى الأدرا كان بعيد أن يكون كل منها من دليل كالتص عليه بعضهم
ولامعني نظرفية الانفاط المحسوسة التي هي مدلول أسماء الكتب ونحوها في ذلك

وأجيب بأجوبة منها أن في معنى اللام والمعنى هنا رسالة محسوسة للتوحيد وعلى هذا
يصح ارادة كل من معانيه الثلاثة لكن بعضها أقرب من بعض ومنها ان في اقية
على حقيقتها وقد رضاف أي في دال التوحيد والظرفية حيث تدن ظرفية الخاص
في العام وعليه فالأمر من التوحيد القواعد ولا يصح أن يراد فيه هاولك أن تستغنى
عن هذا المضاف وتكون الظرفية حيث تدن ظرفية الدال في المدلول فان المعنى
قوابل للانفاط بالنظر للتكلم وأما بالنظر للسمع فيعكس الأمر فتكون الانفاط
قوابل للعاني كما سألني ارشاد الله تعالى (قوله فأجبت الخ) الفاعل طه لجملة
أجبت على جملة سأل وهي لتعقيب والاجابة يتجمل أن تكون بالعدوان تذكر

قد سألني بعض الاخوان
أوقف رسالة في التوحيد
فأجبتهم بذلك

بأشروع في التأليف بقوله علم الخ لا تعقيب على كل ما هزلناه في كل شيء بحسبه وقوله الى ذلك أي التأليف المفهوم من أوله (قوله نأجيا نحو الامة الخ) الخو يطلق على معان ستة نظمها عنهم في بيت قال

فقد دومتل - هتمقدار - تسجو - هعمل ظله الاخبار

والمناسب هنا أن يكون بمعنى التصديق المعنى فاقصد الامة الخ أي فاقصد اقتصا كقوله في تقرير الخ وانه في العلة لنا كيد الامة الخ أسلها فعدا سنة بمن الصيغة لانها من صيغة المبالغة (قوله السنوي) هو أبو عبد الله محمد بن الولد الصالح يوسف السنوسي المالكي المغربي المتكلم في ربه عن أبيه الحسين بن علي بن أبي طالب في العلوم كلها وبلغ من الورع والزهد الغاية القصوى وأليفه كثره شهيرة قل أن يوجد على وجه الأرض تأليف بعد معرفة الله البراهين القاطنة في أقرب زرع مثل عقائده لا سيما عقيدة الصغرى فانها أحسن مؤلفاته وجميعها تولى يوم الاحد بعد عصر الثامن عشر من جمادى الآخرة سنة خمس وتسعين وثمانمائة وجمعة ثلاث وستون سنة وفأحرر في المسبب بسبب موته وقهره مشهور في نكسات بزاز وهو عنده وبني سنوس قبيلة بالقرب والقول بأنه مدسوب لسنوسة بلدته التي نشأ فيها لا أصل له عدم وجود بلد بالقرب تدعى بذلك (قوله في تقرير) هو مصنف تقرير النبي إذا جعل في قرار والمراد به هنا تبين كيفية الدليل واقامته (قوله البراهين) جميع برهان وهو ما تركب من مقدمتين فيصيرتين بخلاف الدليل فانها أحسن من ذلك لانه عند المسكاهين يشهد المركب من المقدمتين المدكورتين والمفرد كما عالم فانه دليل على وجوده تعالى من جهة حدوثه على ما سيأتي ولا يخفى أن المراد بالبرهان هنا مطلق الدليل لا محض ومن ما تقدم كما يعلم من استقصاء كلامه فليبدأ من أصل (قوله غير أني الخ) لفظ غير مصوب على الاستثناء من قوله نأجيا نحو الخ فانه رجاء بوجه انه سر العائد أولاً ثم ذكر تكرار دلالتها جلية وانه ذكر الدليل على الوجه الذي ذكره السنوسي أن يكون من غير زيادة بيان وتوضيح ودفعت بقوله غير أني الخ (قوله أني الخ) فيه انه لم يجر على دلت في الجميع كما يعلم باستقصاء كلامه فتنبيه (قوله بالدليل الخ) المناسب لقوله في تقرير البراهين أن يقول بالبرهان بجانب البرهان عليه وقد يقال عبر بذلك إشارة الى ما تقدم من انه ليس المراد بالبرهان حقيقة بل المراد به مطلق الدليل (قوله بجانب المدلول) أي بالهاتمة بحيث يكون من غير فاصل بينهما والجانب كالجانب والجنبه محررة شق الانسان وغيره كما في النظم من وجهه في الكتاب استعارة بالكتابة حيث شبه المدلول ثماني له جانب تبت بها مضمر في لفظه وحذف اسم المشبه به وأثبت شيأ من أوارمه وهو

أجانبوا العلامة الشيخ السنوسي في تقرير البراهين غير أني أني بالدليل بجانب المدلول

الجانب (قوله وزد مقوضا) أى شيئا لا يرد من القاموس (قوله لعل الخ)
 هل لكل من قوله آية الخ وقوله وزد الخ وأخصر من هذا أن تقول ملة لقوله غير
 أى الخ (قوله بقصر الخ) أى يحجز عن أن تأمل في العبارات الصعبة فأنى بالحل
 بمصائب المدلول وزاد في التوضيح ليتوصل هذا الطالب وأمثاله إلى فهم علم التوحيد
 بفراء الله عنا خيرا (قوله هذا الطالب) كل الأوفى بما سبق أن يقول هذا
 السائل والأمر في ذلك سهل لأن المعنى واحد (قوله فقام الخ) أى ففهمت
 وثبتت حال كونه متلعة بعمد الله أى بالتأمل على الله رسالة الخ (قوله منسدة)
 من أباد أى حصل الفائدة وهي في اللغة ما حصدت من علم أو مال أو غيره كما جاء
 ما قصصه من أقصر على العلم والمال شرفهما وفي العرف المسئلة التي تستعمل
 الأقل من حجب هي غير متولعة وخرج من هذه الحثيثا لما يقول الغرض والعلة
 الباقية فإن الثانية هي تلك المتلعة من حيث إنها في مرف الفعل والغرض هو هي
 من حيث إنها مطلوبة للفاعل بالافعل والعلة الباقية هي هي من حيث إنها بائنة
 للفاعل على الأقدام على الأقل فالاربعة مقدمة بالذات مختلفة بالاعتبار ليتمكن
 الأولان أعين من الآخرين من طقس الانفراد الأولين بما هو في ظرف الفعل وليس
 مطلوب ولا بائنا كسكتز وجد بعد حفر ثمر (قوله وتقرير الخ) الجار والمجرور
 متعلق بقوله بعد مجيئه فالواو في الحقيقة تدخلة عليه والتقدير ومجيئه لتقرر
 ما فيها والمراد به التوضيح والتبيين (قوله ما فيها) ما وادته على المعاني تتكون الظرفية
 من ثلثية المدلول في الال نظرنا إلى أن الالتقاط قوالب للمعاني بالنسبة للسامع فانه
 يهيم بها المعاني وأما بالنسبة للكتبة فالكلام فانه في قوالب الالتقاط والمعنى والتوضيح المعاني
 التي فيها الخ (قوله بمجيئه) من اجاد واجاد في الجليد هذا الردي كما في القاموس
 والمعنى أنت بالتقرير على وجهه يدقوا بدل اللام التي في قوله وتقرر الخ بالياء لكن
 أول (قوله وبهيتها) الضمير عائذ على الرسالة باعتبار مدلولها وهو الالتقاط لأن
 التحقيق أن أسماء الكتب موضوع للالتقاط المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني
 المخصوصة وقوله كفاية هي في الأصل مصدر كفي أطلقته على الرسالة كما على سبيل
 المباعدة بأن ما فيها حتى جعلها نفس الكتابة أو على تقدير مضاف أى ذات كتابة
 أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أى كفاية هذا كله يتطوع النظر عن العملية أما
 بالنظر لها فلا تأويل أسلا بل مجموع قوله كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم
 الكلام علم على هذه الالتقاط المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة
 كالتبيين (قوله العوام) هم ما قبل الخواص والمراد بهم من ليس له قدر على فهم
 الاعتناء وأداتها على الوجه الآتي (قوله فيما يجب الخ) أى في المهم منه لأنه لم يستغن

وزد مقوضا على نفس
 هذا الطالب في ما يجب
 الله تعالى رسالة مفصلة
 وتقرر ما فيها بمجيئه (وهيها)
 كفاية العوام فيما يجب عليهم

جميعه كالأعني والجار والمجرورين على ما كانا في جوابه في قوله اعلم
 انه يجب ان يتبع الشرح لا المعنى وان كان هو المراد في هذا الفن كما سيذكر
 لان ذلك امر اخص لا كلي (قوله من علم الكلام) الا فرادى من تبين في مواضع
 علم الكلام من اضافة المعنى الى الاسم وهذا كما يحسب الأصل كما تقدم وانما يجب
 هذا العلم بذلك لان عنوان مباحثه كان عنوان علم الكلام في كذا وكذا وان مسألة
 الكلام كانت أكثر نزاعاً وجدالاً ولا يهون قسمة حولي الكلام في تحقيق
 الشرحيات والزام التصور ولأنه أول ما يجب من العلوم التي لفتا على تعلم الكلام
 فأطلق عليه في هذا الاسم ولم يطلق على غيره فميزه ولأنه انما يتحقق بالمباحث
 وإدارة الكلام من الجانبين بخلاف غيره فإنه يتحقق بالتأمل ومطالعة الكتب
 ولأنه أكثر العلوم نزاعاً ونحلاً فليست مقتضاه الى الكلام مع الخالفين والرد عليهم
 ولأنه تقوى أدنى مساهمة والكلام دون سائر العلوم كما يقال لا تقوى من
 الكلام من هذا هو الكلام ولأنه لا يتأهل على الادلة القطعية الموثقة أكثرها بالادلة
 السمعية أشد العلوم تأثيراً في القلب فيسمى بالكلام المتقوى من الكلام وهو الجرح
 ذكره السعد التفتازاني في أول شرح العقائد وجملة ما ذكره من الممكنات
 (قوله والله تعالى أسأل) اللفظ الشريف منسوب على العظيم هذا هو الادب
 وتقديم اللفظ الشريف في يد المحضر أسأل الله لا غيره (قوله أن ينفع بها)
 أي بأن لا تضر ولا تعطل بل تطالع وتقرأ أو تصفح فيحصل بها النفع العظيم
 (قوله وهو حسبي) هو اسم مصدر لا حسب بمعنى كفى والمراد منه هنا
 اسم فاعل وهو وحسي بمعنى كافي وقوله ونعم الوكيل فعل وفاعل والمخصوص
 بالمدح محذوف تقديره الله وهو مبتدأ مؤخر وجملة نعم الوكيل خبره أو هو خبر
 مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف والتقدير المدح أو الله المدح أو الله المدح فعل
 الأول يكون الكلام جهة واحدة بخلاف فعل الآخرين فإنه جملتان فانهم ما مستأفة
 استثنائاً فانياً في قوله ما جواب سؤاله قد مر كأنه قيل من المدح فقال الله واعلم
 ان جملة نعم الوكيل لا انشاء المدح وحيث لا يزم حذف الانشاء على الخبر الذي هو جملة
 وهو حسبي والتحقق من خلاف فيه كعكسه المنع كما أشار به بعضهم بقوله
 وصطفيت الانشاء على الاخبار * وعكسه في خلاف جارياً
 فإن الصلاح وابن مالك أو * جواز فيه وبالجل اقتدوا
 وجوزته فرقة قليلة * وسبويه وارضى دليله
 والجواب ان جملة وهو حسبي انشاء المعنى الكفاية وان نقل عن مفيد السعدان
 وقوع الانشاء بالاسمية نادر لأنه لم يمنع الجواز كافي جملة الصلاة وان نعم الوكيل

من علم الكلام والله تعالى
 أسأل أن ينفع بها وهو حسبي
 ونعم الوكيل *

خلاف على محسبي وهو مفرد لا يوصف بغيره ولا يأنه لا يحتاج الى اشعار قول لان
 الاشياء يقع خبرها على الصحيح كما يتخذه بقول ان مالك في باب النعت و اسمعها
 اتباع ذات الطلب اذ هو مفهومه ان غيره لا يمتنع فبعد ذلك لكن الحال كالنعت كما
 قاله شيخ شافعي حاشية الاشموني فالاحترار بالظرف عن الخبر فقط (قوله اعلم)
 الخاطب به كل من يتأني منها اعلم من يطلع على هذه الرسالة وان كان اسهل الخطاب
 ان يكون لعين والتحقيق ان العلم والمعرفة مترادفان وان اخذنا علم بمعنى العلم
 لمفهولين والمعرفة لفعل والمشم ورائه لا يجوز نسبتها الى الله لاستدعائه اسبق الجمل
 فلا يطلق على الله عارف بخلاف العلم في ذلك لكن الذي درج عليه شيخ الاسلام
 زكريا في رسالة الحدود كما قاله بعض المحققين انه يجوز ذلك لو دونه قال ويمنع دعوى
 استدعائه اسبق الجمل انه فان قيل اذا كان العلم والمعرفة مترادفين لم يحرج باعلم
 دون اعرف احبب بانه عبر بذلك تاسيا بالكتاب العزيز يقال تعالى فاعلم انه الله الا
 الله ولله اليعبر بكل من تنظ ادرا وافر او اسع او اخر او اعتقد او افهم او ادرك
 (قوله انه يجب الخ) الصبر للسائل والشأن والقاعدة انه يقدر ما بعده مقوله يجب
 الخ تفسيره كما في قوله تعالى قل هو الله احد الى آخر السورة واعلم انه اختلف في قول
 الواجبات ما هو قيل هو المعرفة وقيل هو النظر الموصول اليها وقيل هو ازل جزء من
 النظر وقيل هو الله صمد الى النظر أي توجيه القلب اليه طع العلاقات ان الله
 كالأكبر والحد والفيض للعلماء المدعين الى الله تعالى ويسمى ذلك أول هداية
 الله له كما قاله في شرح الكبرى وكل من هذه الأقوال الثلاثة غير مناف لتقول
 اذ قل لان من قال بكل منها مراده انه أول الواجبات من الوسائل ومن قال بذلك
 مراده انها أول الواجبات من المقاصد فهذه أقوال أربعة وهي أقرب الأقوال فيه
 وقد اشتهر بعضها عن بعض الى اني صغر قولنا وانما لم يبدأه جواب بالشرع كما قد بدى
 السنوسي في المغرر حيث قال ويجب على كل مكلف شرع ما عدم اختصاص ذلك
 به لان الاحكام كلها ثابتة بالشرع كما هو مذهب الاشاعرة ولهذا لم يبدأ به في
 الكبرى وذهب المعتزلة الى انها ثابتة بالحق بناء على التفسير والتسبيح المتولين
 والشرع جاء مقويا بالحق وذلك لان الله عز وجل طبع النظر على ما فيه الشرع امان
 يكون متصفا بالحسن أو بالقيح والأوله اربع مراتب الاولى ان يكون الله على بحيث
 يستحق فاعله المدح وتاركه الذم وحيد بذاته العقل انه واجب الثانية ان يكون
 بحيث يستحق فاعله المدح ولا يستحق تاركه الذم وحيد بذاته العقل انه مندوب
 لثالثه ان يكون به كس ذلك وحيد بذاته العقل انه مكره رابته ان يكون
 بحيث لا يستحق كل من فاعله وتاركه مدحا ولا ذما وحيد بذاته العقل انه باج

اعلم انه يجب

وأما الثاني فليس له الامرتة واحدة وهي ان يكون الفعل العكس الاولى وحينئذ يدرك العقل أنه حرام هذا هو حاصل ما نقله سم عن السعدي في مدعهم ونظاير ما تقرن ان المراد بالحسن ما عدا التبع فيه ناول وصفت كل من المستكبر وموالمباح وذهب الماتر بديته الى انها ثبتت بالشرع الا وجوب معرفتهم تعاليمه فانه بالعقل لكن لا التحسين العقل كما تقول المعتزلة بل لو فرضه فهو بمنزلة كالرسول كما قاله النسي في بحر الكلام والحاصل انه اتفق على ان من شئ الاحكام هو الله تعالى لا غيره كما قاله سم الا ان الفرق بين الثلاثة ان الاشاعرة يقولون ان الاحكام ثبتت بالشرع ولولم تدهت برسل لم تثبت لان عضولنا لا نذكره استخلا ولا نغنا نذكرها تباها والمعتزلة يقولون ثبتت بالعقل لانه قوة على التصيين والتتبع والرسول جات مقوية ومؤكددة لذلك والماتر بديته يقولون ثبتت بالشرع ما عدا وجوب المعرفة اها هو بالعقل لونه لا التصيين له والحق مذهب الاشاعرة ثم ان الاحكام قسمان أحدهما أحكام فروع وهي لا تثبت الا في حق من بلغته دعوة ومن أرسل اليه بانفاقهم كما نص عليه سم وثانيهما أحكام أصول وقد وقع بينهم خلاف في الاكتفاء في وثبا بأى رسول قيل يكتفى فيه بذلك وقواء التوى وعزاه بعضهم للماتر بديته ونظايره أنهم يقولون بان الاحكام كلها ثبتت بالشرع وهو خلاف ما تقدم عنهم من أنه يستثنى منها وجوب المعرفة فانه ثبت بالعقل نعم ان استثنى هنا أيضا فلا يخالفه وعلى هذا فكل من بلغته دعوة رسول من الرسل ولو آدم كلف بالايمان وان لم يكن مرسلا اليه من هاند وتكبر من اتباعه استحق التعذيب وامان لم تبلغه بان شذ في اطراف البلاد فهو معدوم وقبل لا يكتفى فيه بذلك بل يعتبر كل رسول مع أمته وهذا هو الصحيح فامل الفترة وهم من لم يكونوا في زمن رسول أو لم يرسل اليهم ناجون وأن عبدوا الاوثان اعذرهم ويعطهم الله تعالى منازل من جنات الاختصاص لا من جنات الاعمال لانه لا حمل لهم هذا تحقيق هذه المسئلة فاحفظه **وتنبه** اذا علمت أن أهل الفترة ناجون على الراجح علمت أن أبو به صلى الله عليه وسلم ناجيان لمكونهم من أهل الفترة بل هما من أهل الاسلام لأحيائهما له تعظيمه فآمننا به بعد البعثة وما أحسن قول القائل

حيا الله النبي خير فضل • على فضل وكان به رؤفا
 فاحيا أمه وصكنا آباء • لايمان به فضلا منيفا
 فسلم فالعديم باقدير • وان كان الحديث به ضيفا

وهذا الحديث هو ما روى عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل به أن يحيى له أبو به فاحياهما له فآمننا به ثم ماتهما قال السهيلي والله قادر على

كل شيء له ان يخص بيه بما شاء من غير كسبه ونعم عليه بما شاء من كرامته اه
 وأهل هذا الحديث مع قد بعض أهل الحقيقة كما يصرح بقول بعضهم
 أئمتنا ان ابا النبي وأمه * احياهما الرب الكريم الماري
 حتى له شهيد صدق رسالة * صدق خلق مسكرات المختار
 هذا الحديث هو في هوى كنهه * فهو الضعيف من الحقيقة طاري

قال بعضهم وقد قيل القاصي أبو بكر بن العربي احد الائمة المالكية عن رجل
 قال ان ابا النبي في النار فأجاب بأنه ملعون لان الله تعالى قال ان الذين يؤذوا الله
 ورسوله أنهم قتلوا الله نيا والآخر قتلوا عدلهم هذا بهنا ولا اذى أعظم من أن يقال
 ان ابا في النار اه كيف لا وقد روى ابن مندبه وغيره عن أبي هريرة قال سمعت
 سيدة بنت أبي لهب الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الناس
 يقولون انت بنت حطب النار تمام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غضيب فقال
 ما بال أقوام يؤذوني في قرابتي ومن آذاني فقد آذى الله وقد ألف الجلال السبوطي
 مؤلفات فيما يتعلق بخاصاتهم فآذاه الله خيرا وسما في الحقيقة أن بعضهم ثبت
 الايمان بجمع آياته صلى الله عليه وسلم هذا خلاصة ما رأته الآن فادع على
 بالاحسان (قوله صلى كل مسلم الخ) على كل فرد فرد لان لفظة كل للأفراد
 وليس مراده ما تقرر بالمسلم والمسلمة التقييد بذلك اذ كل من الكافرو الكافرة
 يخاطب بالجمع عليه من الاموال وصككتنا من الفروع على المريج لكن اختار
 التعبير بالمسلم والمسلمة لكونهم اسرع للاقتتال وكلامهم مجا وهم اتغير
 المكلف بخاطب بذلك وليس كذلك فكان الاولى التعبير بالمكلف كما صنع غيره
 ليكنه تسلك على وشروح انفسر المكلف لا يتوجه اليه خطاب التكليف لرفع قدومه
 عنه واعلم ان الجن مسكفون من أصل الخلقة وأما الملائكة فليسوا مظفين
 على التحقيق لانهم يحبون على الطاعة فإرسال نبينا صلى الله عليه وسلم لهم
 انفسهم قطع وتيسر انفسهم مكفون من أصل الخلقة كلجن فالرسال النبي لهم
 ارسال تكليف (قوله أن يعرف) ان حرف مصدرى فبا بعد هاء تأويل مصدر
 أي معرفة وحققتها الخرم المطابق الواقع من دليل والمراد بالواقع ما عمله الله تعالى
 أو ما في اللوح المحفوظ فال قيل الخرم بهاء الادراك ولا معنى لطابقته لذلك
 أحسن بيان المعنى الخرم المطابق لعلقه وهو مسبة لما في علم الله أو لما في اللوح
 المحفوظ وخرج عن ذلك الظن وهو ادراك أحد المتقابلين براهية والوهم وهو
 ادراك أحدهما بمرجوحية وإشك وهو ادراك كل منهما على السواء وخرج
 بالمطابق غير فاه سمى هلامه كبا كبحر النصارى بالتشبيه بما بعد ما لم

على كل مسلم ومسلمة أن يعرف

يكن من دليل وهذا يقتضي ان الجزم الثاني من ضرورة لا يسمي معرفة بل يسمي
 علماً فقط فيكون أهمها وذلك قال السنوسي في بعض كتبه والتحقق انهما
 مترادفان كما هو فيكون كل منهما ضروري كما كدرنا ان الواحد نصف الاثنين
 ونظير ما كدرنا وجود الله تعالى وحديثنا التبريف غير يلزم واجب بشيئة
 اجوبة اولهما أنهم انما قيدوا بالدليل نظراً لخصه وهو انما يذم معرفة صفاته تعالى
 وصفات ربه لا يحصل الا من دليل فلا ينافي ان المعرفة قد تكون عن ضرورة ثانيها
 ان في الكلام حذف أربع ما عطف أي أو من ضرورة ثالثها ما أجاب به السنوسي من
 ان المراد بالدليل المرشد الذي لا يعتمد على التقيض فوجه فيتناول الضرورة والبرهان
 (قوله نسبين) هذا اسماء على القول بنسب الاحوال التي جرى عليه السنوسي في
 الصغرى والحق خلافه كما يأتي وانما جرى عليه هنا قبحا على أن في الاحوال خلافا
 كما أجيب عن منسب السنوسي في الصغرى وفيه انه كان يمكن التنبه على ذلك مع
 الجري على التحقيق (قوله عقيدة) أي معتقده فعملية بمعنى مفعلة (قوله وكل عقيدة
 الخ) هذا مستغنى عنه بقوله أن يعرف حسين عقيدة اذ حقيقة المعرفة ما كان عن
 دليل كما تقدم الآن قاله أني به لا تنسج كراهي وهو ممنوع عنه اذ اراد بذلك الى انه
 لا يكتفي من الشخص التقليدي بالدليل كأن يستدل على ان اماما لم يراع بالحدوث
 مقام الصغرى كونه دليلا بل لا بد أن يعرف الدليل أيضا كالمدلول ثم ظهر انه اذا
 كان مقلدا في الدليل كان مقلدا في المدلول لان جزمه بالمدلول اذ ذلك ليس ناشئا
 عن الدليل وحيدته وقوته وكل عقيدة الخ مستغنى عنه بما قبله لان معرفة المدلول
 تستلزم معرفة الدليل لكن عند من ذكره مع ذلك بأنه أي به توطئة لا كراخلاف
 بين الجمهور وضميرهم في الاكتفاء بالدليل الاجمالي (قوله دليلا اجماليا الخ) اعلم
 ان الدليل الاجمالي هو المجوز عن بيان وجه دلالة على الوجه المطلوب أو من دفع
 ما ورد عليه من الشبهة أو ما التفصيل فهو بخلاف ذلك أي فهو لمقدور على بيان وجه
 دلالة أو على دفع ما ورد عليه من الشبهة والمراد بالشبهة ما يشعل الاعتراضات
 لخصوص ما سبق على وجه الدليل وليس يدل على توضيح ذلك اذ أهل السنة
 استدلوا على وجوده تعالى بهذا العالم من جهة حدوثه على ما سأل في ذات من
 الخلاف واستدلوا على حدوث أعراض العالم بشهادة التغير وعلى حدوث
 أجرامه ببلزتها للاعراض الحادثة فقالوا في تقرير هذا الدليل الاجرام بلازمة
 للاعراض الحادثة وذلك لا يلزم الحوادث حادث فلا جرم حادثة ففاننا الحادثة
 اعتراضا على صغرى هذا الدليل لانهم أن هذه الاجرام لا رتبة للاعراض بل قد
 تعلق عنها وعلى كبراه لانهم أن كل ملازم الحوادث حادث لان محل ذلك دا كانت

حسين عقيدة وكل عقيدة
 يجب عليه أن يعرفها دليلا
 اجماليا

الحوادث لها أول ونوعين تقول الأول ما قبل ما من حادث الأوقبه حادث وهكذا
وسايق وهذا في تقرير المطالب السبعة أن شاقه تعالى كتبه (قوله أو تفصيلي)
أقربا واتقوا هي لأحد الشئين إشارة إلى أن الواجب أحدهما لا خصوص التفصيلي
فإذا عرف الإجمالي فقد أقربا بالواجب العيني فلا يجب عليه التفصيلي جفت وجوبه
عنه بإعلى هذه الطريقتين على محسوس في هذه الحالة واجبا على سبيل الكفاية
أو مندوبا قولان كذا يؤخذ من البويسي تأمله (قوله قال بعضهم يشترط الخ)
هذا مقابل لما قبله لأن الواجب على هذا خصوص الدليل التفصيلي بخلافه على
ما قبله كما علمت ومقتضاه أن هذا البعض يقول وجوب ذلك على كل أحد وجوب
الامور ليكون الإيمان متوقفا عليه ونسب ذلك لابي اسحق الاسفراييني بالدليل
التفصيلي على هذا واجب على الأعيان وجوباً أصولياً يعني أنه لا يعرفه المكلف
لم يكن مؤمناً وهذا فيه إفراط وخرج شديد كما قاله صلاح الدين العلافي وقوله عنه
الحافظ ابن حجر وكذا من عليه الغزالي حيث قال أسرفت طائفة ففكروا وعوام
المسلمين وزعموا أن من لم يعرف العباد بالآلة التي حرروها فهو ككفره فموازنة
أنه الواسع وجعلوا الجنة مخفية بطائفة يسيرة من المتكلمين اهـ وهذا الذي
في البويسي أن الدليل التفصيلي لا يتوقف عليه الإيمان حتى عند من قال بوجوبه
على الأعيان على هذا فهو جوه من قبيل وجوب القربوع بمعنى أن المكلف يسعى
بتر كذا يعني أن إيمانه متوقف عليه فحصل أن في الدليل التفصيلي ثلاثة أقوال
الأول أنه واجب على الكفاية الثاني أنه مندوب ومحل هذين بعد معرفة الإجمالي
كما يؤخذ مما مر الثالث أنه واجب على الأعيان لكن لا يتوقف الإيمان عليه
على ما مر (قوله لكن الخ) لما كان مما يتوهم أن الجمهور واقفون قال
بإشترط التفصيلي ولم يقولوا بالأول وهو الاكتفاء بأحد الدليلين استدرك قوله
لكن الخ إلا أنه كان الأولى في الاستدراك أن يقول لكن الجمهور على الأول
كما هو ظاهر والمراد بالجمهور مفسر علماء الكلام كما هو واضح (قوله على اهـ)
أي الحال والثاني هو مفسر بما بعده كما مر (قوله لكل الخ) الجار والمجرور
متعلق بكفي ويحتمل أن يكون متعلقاً بالدليل وعليه فاللام بمعنى على (قوله والدليل
التفصيلي الخ) غرضه بهذه العبارة توضيح كل من الدليل التفصيلي والإجمالي نين
الأول بقوله والدليل الخ والثاني بقوله وأما إذا لم يجد الخ (قوله مثله) المثال جرت
بذكر لا يوضح كنية فالنكبي هو الدليل التفصيلي وما ذكره جرت منه أي فرد من
أفراد (قوله إذا قيل الخ) أي وقت قول المائل ما الدليل الخ وهو ظرف مستند قوله
أن يقال الخ (قوله ما الدليل) نائب ماضٍ لفعل قبله (قوله تعالى) أي تنزع عن كل ما لا

أوقه تفصيلي قال بعضهم يشترط
أن يعرف الدليل التفصيلي
لكن الجمهور على أنه
يكفي الدليل الإجمالي لكله
عنده من هذه الخمسين
والدليل التفصيل مثله دا
قبل ما الدليل على وجوبه
تعالى

يدق بجلال كبريائه ما في ذلك لأن الأولي العبد ذكر ما يدل على تزيده ولا معنى
 ذكره عز وجل (قوله أن يقال الخ) في معنى أن يقال الخ لأن الدليل هو نفس
 هذه الخلق وان لا نفس القول (قوله هذه الخلق) نائب فاعل الفعل قبله والاصل
 أن يقول المؤلف هذه الخ (قوله فيقول الخ) ليس من جهة التمثيل وإنما في
 ليرتب عليه قوله فيصيه (قوله من جهة امكانها) أي من جهة هي امكانها فلا منافاة
 للبيان والامكان أن يكون الشيء بحيث تستوي نسبة الوجود والعدم اليه (قوله
 أو من جهة الخ) الإضافية كالأضافة لما قبله وعمل عن قول غيره أو من جهة
 حدها وتعام مع ما مر أم لا ذكره للتوضيح وكان الأولى أن يذكر من جهة ما معا
 والثاني شرط أو شرط ليكون السؤال شاملا للجميع لا قول الآتية واجب من
 ذلك بأن ومائة حاو قبحوا في الجميع واستقصاه الشيخ حين مره عليه (قوله فيصيه)
 أي أن يقول ذلك عليه من جهة امكانها أو ليس وجه ذلك كان يقول هذه الخلق
 ممكنة وكل يمكن لا بد له من موجود هذا أن اختار أن جهة الدلالة الامكان والآيات
 اختار أن جهة الوجود يصح عدمه فيقول هذه الخلق موجود بعد عدمه وكل
 موجود بعد عدمه لا بد له من موجود هذه الخلق لا بد لها من موجودا واختار
 أن جهة ما معا على أن الثاني شرط أو شرط فيقول هذه الخلق ممكنة حادثة
 وكل من كان كذلك لا بد له من موجود هذه الخلق لا بد لها من موجود والحاصل
 أنه اختلف التكلمون في جهة الدلالة على أقوال أربعة فقال بالاول ناصر المدين
 البيضاء وجماعة وقال الثاني أكثرهم وقال بعضهم الثالث وبعض آخر الرابع
 واستدل كل على ما قاله بما لا يسب ذكره هنا والحق كما قاله في شرح لسكون
 أن كلام من هذه الأوجه موصل لما يلزم ثم أن المراد من قوله فيصيه أن يكون فيه
 قدرة على اجابته لأنه يجيبه بالفعل كما قد يتوهم ولا بد أيضا من أن يكون فيه قدرة
 على دفع الشبهة التي ترد على ذلك الدليل لما مر من أن الدليل التفصيلي هو المقذور
 على بيان وجه دلالة ودفع ما يرد عليه من الشبهة (قوله أما الذي الخ) أي لم يقدر
 على اجابته وكذا إذا لم يقدر على دفع ما يرد عليه من الشبهة كما في تجد عناصر (قوله
 بل) هي هنا لا تنقل قط لا لا طال تتأصل (قوله قاله الخ) أي قاله ذلك
 حوايا السؤال الأول أي قول السائل ما الدليل على وجوده تعالى وكان الظهور أن
 يقول وأما الذي يجيبه باسم يعرف من جهة الخ (قوله فيقال الخ) جواب (قوله)
 أي لقوله هذه الخلق أي متعلقه كما مر (قوله دليل إجمالي) ويقال له أيضا
 دليل جلي (قوله وهو كلف) فيه أنه قد أمكن مع قوله لكن الجملة هو الخ لا أن يقال
 لماد كره أو لا على وجه الامة راء أراد أن يذكره تابا به نقلنا لا في.

أن يقال هذه الخلق
 فيقول السائل الخلق
 دالة على وجود الله تعالى
 من جهة امكانها أو من
 جهة وجودها بعد عدم
 فيصيه وأما الذي يجيب بل
 قال له هذه الخلق قط
 ولم يعرف من جهة امكانها
 أو وجودها بعد عدم فيقال
 له دليل إجمالي وهو كلف
 عند الجاهل

التوضيح (قوله وأما التقليد الخ) هذا بعض مفهوم المعروف بقى الظن والشك
والوهم والجزء الذى لم يطابق الواقع وحكمهما أن المنتصف بها كالأجزاء المعتاد
في الزمان والحاصل أن الأمر يستلزم لأن الشخص ما إن يجد في نفسه الجزم بذلك
الحكم أو غيره والأقل المانع قبله يسمى معرفة أو لا يسمى اعتقاد أو هو وأما
صحيحه يسمى تقليداً أو ناسخاً ويسمى جزمه كبراً والثاني إما أن يكون سارحاً
ويسمى هنا لمجرد معرفة أو يسمى وهماً أو جماً أو يسمى شكاً أو قام كل
من الجزم وغيره ثلاثة كذا يؤخذ من شرح الكبرى قوله وهو أن يعرف الخ) كذا
في بعض النسخ عليه مفاده بالمعرفة مطلق الجزم بخبراً ليس المراد ما ذكرتم
لأنه حيث لا يبعد وفي بعض آخران يحفظ وهو أولى والحفظ وسول نفس
الشخص إلى قيام المعنى شرط أن يكون بحيث لو نسيه وأراد حضوره لوجدته
والاعتقاد وإن لم يصل إلى قيام المعنى فهو كونه السعد من الإمام: هذا تعريف
للتقليد المراد في هذا الفن وأما تعريفه من حيث هو فإن تتبع غيرك في قوله
أو اعتقاده دور أو تعرف دليله فيشمل التقليد في الفروع والتابع الفاعل للشهود
وغير ذلك واعترض هذا التعريف باعتراضين الأول أنه غير جامع لعدم شموله
اتباع الغير في نفسه أو تقريره والثاني أن الاعتقاد خفي فلا يمكن الاتباع فيه وأوجب
هذا الأول بأن المراد بالقول ما مع كل من الفعل والتقرير ما تقليداً كما قاله السعد
أو لا به يطلق على الرأي المأثور أو رأي الغير مذهباً قولاً أو غير ذلك وهذا
فأعطف فيه من عطف الخاص على العام وهو الثاني بأن محل عدم إمكان الاتباع
به إذا لم يدل عليه دليل بل والأفحس فإذا قلنا قائل لا اله الا الله فلا يقلب من حيث
إن عدوله معتقده فهذا التقليد في الاعتقاد يؤخذ من التعريف حيث قيل فيه إن
يتبع غيرك وقوله الخ أن اتباع الغير فيما علم من الدين ضرورية لا بعد تقليداً إذ
لا يختص به الغير وهو كذلك كمنه عليه شيخ الإسلام كبرياؤه الواسع وفيه بحث
أه قال شيخنا: أو لعل وجهه أن إضافة كل من القول والاعتقاد للغير لا تقتضي
اختصاصه به حتى يؤخذ منه بل تقتضي كونه مفسوراً بالذمة ما وحيث لا اتباع
في ذلك يسمى تقليداً (قوله العقائد الخمسة) احتقر بها من الأحكام القرعية
لأن الاعتقاد بها كاف اتفاقاً لا حاجة لإثباته إذ يحتمل أن لا تكون مطابقة للواقع
فان قلت إذا كان يحتمل فيها ذلك كيف يسوغ اتباع المجهول فيما كان الخطأ يقع
فان أجيب بأن محل كون الخطأ يقع إذا قطع بأنه خطأ وما احتبطه المجهول من
تلك الأحكام ليس كذلك وهو محتمل (قوله فأختاب العلماء الخ) اعلم أن الاختلاف
في التقادير جبي على اختلافهم في الطرق وحالهم في أقوالهم وأوجب وجوب الغير وج

وأما التقليد وهو أن يعرف
العقائد الخمسة من غير
أدلة لا إجمالية ولا تفصيلية
فأختاب العلماء فيمذهب

بعضهم

أي يصح المكلف تركه وإن لم يكن فيه اهلية لم يقل يلزم عليه التكليف بما لا يطاق
وهو غير جائز وودياً بالانسلم عدم جواز فعله جازئاً عند أهل السنة نعم يلزم أنه
واقف مع أهل السنة على أنه غير واقع وإن كان جائزاً وقيل أنه واجب وجوب
الغرض أيضاً أن كراهية اهلية وقبل واجب وجوب الأصول أي بمقتضى
المكلف كقولهم وقيل أنه ليس بواجب أصلاً بل هو شرط السكال فقط من قال بالاول
قال إن التقليد كاف في الايمان لكن مع العصيان مطلقاً ومن قال بالثاني قال أنه
كافي في ذلك أمكن مع العصيان أن يكن فيه اهلية لا نظراً ولا قلاعصيان وهذا هو
الصحيح ومن قال بالثالث قال أنه غير كاف في ذلك فالتصديق كاف وعليه أقصر الشج
فما بعد ومن قال بالاربع قال أنه كاف من غير عصيان، طلقاً، لذا ودم بعضهم علم
السلام وقال بجملة التطريد وهو في غاية من الغفلة لا يشك في فساد
قال البروسي وأبى يعنى السنوسي في شرح الوسطى هذا القول بل بعض المبتدعة
حيث قال وما يمكن من بعض المبتدعة صكاً لحشوة وغيرهم من أن النظر في علم
الوحيد حرام فلا يخفى فساد هذه الامة فده السكت عاقل اذه ومصادم للكتاب
والسنة واجماع المسلمين الذين يعتد بهم وأما ما يطعن به من أن الله امرني الله
عنهم لم يكلمهم وأما فيكونوا اقترأوا الحال في رده وقد قيل لانه في أبي الطيب
أن قوماً ينعون علم السلام فاشد

لا يكتفى بالتقليد والمعاد كافر

باب الكلام أساس لاختلافهم * وما عليه إذا علموه من نمر
فما نرى من الضم في الانقطة العلة * أن لا يرى ضرواًها من أبي ذر
ويحل ذلك كله إذ بقي على طاهره فإن حل على أن مرادهم ولا علم الكلام المفلوط
والحشوة بالفسقة فليس بمقابل صحيح وعلى هذا يعمل ما نقل عن أئمتنا السانفي
رضي الله تعالى عنه من قوله لأن باقي العشرة بكل ذنب ما عدا الشرك أحسن من
أن يلقاهم العلم الكلام اه (قوله لا يكتفى بالتقليد) أي في الايمان بناء على أن النظر
واجب وجوب الأصول كما سر وقد استشكل هذا القول بأنه يلزم عاية أكثر
عوام المؤمنين وذلك مما قد عجز فيها علم من أن سيدنا محمد أصلي الله عليه وسلم أكثر
الانبياء أنباء عالمنا ورد أن الله المشرق فلقنا أهل الجنة واجب السنوسي عن ذلك
في شرح الصغرى بأن المراد بالدليل الذي يجب معرفته على جميع المكلفين هو الدليل
العامي ولا شك أنه غير مبدع ولا أعظم الامة فيما قبل آخر الزمان فلا يشترط
معرفة النظر على طريق المسكمين من تحري الادلة وترتيبها ودفع الشبهة الواردة
عليها بل ولا القدرة على التعبير بما حصل في القلب من الدليل الحدي كما قد تقدم
أبعضهم وجوب دليل التمهيد وجوب الأصول على ما يميم (تراءوا) (لذا كان)

أى ضريحنا في الآخرة فلا يأتى به بشاير معاملة المسلمين في الدنيا اذ لا تأمل بأنه
يعامل معاملة الكفار فيم أفاضلاب في أمم مؤمن أو كافر بالنسبة لآخرة وأما النسبة
للدنيا فتجربى عليه أحكام الإيجاب انفاقا كالنص عليه البوسى وتقل بعض المصنفين
من عصى الشاوى ان هذا الخلاف الذى في التقليد يفسد الخلاف الذى في العقلة
انهم كفار أو مؤمنون عشاء قائم بالنظر حال الدنيا أى هل تجربى عليهم أحكام
الكفار في الدنيا أم أحكام المؤمنين وأما في الآخرة فلا خلاف انهم يتحدون في النار
اه وفيه من البعد ما لا يخفى (قوله ذهب إليه ابن العربي والسوسى) أى ذهبوا
الى قول بعضهم بعدم كفاية التقليد وان التقليد مستلزم ان ابن العربي في غيابه
مصر حذ ذلك ونصها ولا يصح ان يقال سبحانه وتعالى يعلم بالتقليد كما كانت جماعة
من المجتهدين عقلا لم يسمع قول واحد من المقلدين أولى بالاتباع من قول غيره مع كون
أقوالهم متضادة ومختلفة الخ وأما السوسى فتجربى عليه في الكفر ونسبه الى
الجهل وهو حق انه مثل حسنة الإجماع عليه مجرى عليه أيضا في شرح الصغرى
وتقل فيه عبارة ابن العربي واصفها وابن العربي في هذا هو الامام أبو بكر الفقيه
بخلاف عصى الدين بن العربي في الأصول وتدين فرق بينهما فيقال في الأقل ابن العربي
بالى في الثاني ابن عربي بدونها (قوله وأما في شرح الكفر الخ) حاصل ما أقال
به فيه معز ياه متوسع ان من قال بكفاية التقليد احتج بأمر واحد هان العاهة
رضي الله عنهم ماتوا ولم يعرفوا الجوهر والعرض فانها ما نقل عن بعض السلف من
انه قال عليكم دين الجاهل وعن عمر بن عبد العزيز انه قال رجل سأله عن الاهواء
عليك دين الصبي الذى في الكتاب ودين الاهرابى ودع ما سواه وحكى عن الفخرانه
قال عند موته اللهم ايمان العاهة تأتيا ان بعض المقلدين قد يكون أقوى اعتقادا
عن نظري في علم الكلام ولا يخفى فيما دناست على مسكن موقوف اما الاول فيجب
أن يدكر منه من له أدنى تمييزة لا يعلى الاكتفاء بالتقليد اذ لفظ جوهر متلا من
الانسان المصطلح عليها ولا مدخل لها في شيء من أدلة النفاذ حتى يلزم من الجهل
بها الجهل بالأدلة نعم لو ثبت أن العاهة ماتوا ولم يعرفوا الله بل قلدوا وأعرضوا
عن النظر لكان ذلك دليلا على مدعى هذا القائل وثبت هذا عنهم بما ياه
كل مؤمن لاسماع وقوع الحديث على النظر في أي يد من سقائه موضع على القرآن
العظيم واتقوا قد قطع ان كبار علمائنا لم يحصل لهم من العلم بالدين ما حصل لأدنى أمة
من امة الله أبى وصبي عجز من صبيانهم وكذلك التابعون وتابعوهم باحسان وأما
الشافى فكذلك اذ المراد الاصر بالقول بما أجمع عليه السلف الصالح حتى وصل
الى من ليس أهلا للنظر كالبخاتر والصبيا وأهل البدو بسبب جهلهم بالله والدين

وذهب إليه ابن العربي
والسوسى وأما في شرح
الكفر في الرذيلة من
يقول بكفاية التقليد

حيث كانوا يعلونه للأهل والولد والجد ^{لأنه امتثالاً لقوله تعالى يا أيها الذين}
 آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا الآية وهذا هو مرادهم بن عبد العزيز بما قاله
 جواباً للسائل عن الأهواء فكان قال عليه السلام كان عليه السلف وأجوعوا عليه
 ودعوا بما قضى ذلك مما أحدثته المبتدعة ولهذا اختار الفخر المصنف في مواطن الموت
 فهو دواء بصفاء المعرفة والحفظ مما يكثرها كما هو شأنه في ترك الأزمات فهذا
 مراده والله أعلم وأما حله على طلب التقليد فهو صحيح لأنه حينئذ يكون دعاءه سلب
 المعرفة والانتقال إلى ما هو أدف وأقرب من جعل هذا الأبرياء عاقل ولو سلمنا أنه أراد
 التجاوز المقادير لموجب أن يعمل دعاءه على طلب لازم اعتقادهم وهو عدم
 ظهور الشك بالبرهان لا يكون منتهى إلى كمال معرفته هو قد يكون إذا ذلك صافية
 من كل مكدر وهذا هو رأي هذا الذي اختاره هذا القائل في الحقيقة بوجه عليه
 لأنه وأما الثالث فهو مما لا يدخل تحت فهم فاعل فكيف يدعي رجحانه نعم قد
 يحصل من المعارف ما لا يمكن التوصل إليه بالنظر لبعض من لم ينظر من أولياء الله
 تعالى وليس هذا هو محل النزاع لأنه في المقادير هذا ليس مقتضى بل هو كالتطاول
 أصل هذا والمختار لا اكتفاء بالتقليد في الإيمان لكن مع العصيان أن قد مر على النظر
 والافتقار مع بيان وتقدم أن هذا هو الصحيح وقد مال ابن حجر الكلام في هذه المسئلة
 وجاب أيضاً لا كشرعة دالة على الاكتفاء بالتقليد وعلى أن السنوسي شد في هذه
 المسئلة وأبعد (قوله لكن نقل الخ) استدراكه على ما قبله بما هما من السنوسي
 استمر على ما قال به من عدم الاكتفاء بالتقليد ويؤيد هذا النقل ما قاله بعض
 المحققين من أن السنوسي صرح في بعض كتبه بالاكتفاء بالتقليد وشنع فيه عدمه
 من قال بعدم الاكتفاء به وفي كلام البيهقي في رجوعه وعدمه احتمالان وذلك
 أن السنوسي نسب عدم الاكتفاء بالتقليد في شرح الكبرى والصغرى إلى الجمهور
 ونسب الاكتفاء في شرح المقدمات إليهم أيضاً قال البيهقي فيتمثل أنه أراد بالجمهور
 في الأول جمهور المتكلمين وأراد بهم في الثاني غيرهم وهو الذي كنا نتلقاه من
 بعض أئمتنا ويحتمل أنه قد جمع ههنا كراهي الأول اذ هو تشديد عظيم (قوله
 عن ذلك) أي من القول بعدم الاكتفاء بالتقليد (قوله وقال بكفاية التقليد)
 أي في الإيمان مع العصيان أن كان فيه أهلية النظر ومع عدمه أنه لم يكن فيه
 الأهلية كما هو الصحيح (قوله لكن الخ) استدراكه على الاستدراك قبله وغرقة به
 التنبيه على أنه لم يطع في كتب السنوسي على هذا القول لكن كان مقتضى
 الظاهر أن في هذا الأعلى وجه الاستدراك قائل (قوله لم يرد في كتبه الخ) هذا
 لا ينافي ما تقدم من بعض المحققين لأن المعنى لم يرد في كتبه التي رأيناها وهذا لا يختص

لكن فصل ان السنوسي
 ارجع من ذلك وقال بكفاية
 التقليد لكن لم يرد في كتبه

الواجب الشرعي فواجبه بالسبيل لا غير السبيل فلهذا أقرب الاشياء خطورا بالبال
عند كونه أو أخر الجائز لا يفرق له الأمرية التأخير (قوله بالسبيل) قبل
السبيل والتأخير له للطلب يعني أنه طلب من المكلف أن يصيبه أي يستشاهه بحال
وذهب بأن هذا اسم لقول الشرع بقطع النظر عن الطلب وهو ما فهم أنه منظور
للطلب في هذه التسمية وليس كذلك واختلف بعضهم أنهم جعلوا الطاعة وتفرعها مأخوذة
من اتصال مطاوع أحال فقال أحسنه فاستحال قال اليربسي وقد نقله قسطنطين
بعض مشايخه قلب هو الظاهر اه وتفرعه بأن الطاعة توهب ان هذا وصف
فأمر بتأثيره وليس ممكن ذلك ولا يمكن أن يكون الصبر وولاها تغني عنه اه
يكن محالاً ثم صبر وليس كذلك أيضاً واستظهر بعض المحققين أنها إذا كان وقبه
بعد لا يفتي (قوله والجائز) هو الممكن يعني وهو ما مر اذ كان قوله فالواجب
(الخ) المقام هنا ليست للشرع بل للانصاح عن الشرط المقدر فهي اما لفصحة
فصاحته قال اذا أريد بيان كل من هذه الامور الثلاثة فالواجب الخ واصلم ان
الواجب ثلاثة أقسام ذاتي مطلق وذاتي مقيد وعرضي فالاول كلف الله تعالى بذلك
لا به واجب فلهذا يعني ان وجوده ليس بالنظر لغيره ووجوده غير مقيد بشئ والثاني
كالقبح للحرم معنى بذلك انه واجب لأنه بالشرع المنع كونه ووجوده مقيد بام
الحرم والثالث كوجوده تعالى وقسم الله وجوده تأخيره معنى بذلك ان وجوده ليس
لأنه بل بالنظر لتعلق حكم الله به وبأنه مشتمل هذه الاقسام في السبيل فغيره فظهر
فالسبيل الذاتي المطلق كالشرع والذاتي المقيد كعدم شئ من الحرم والعرضي
كوجوده تعالى وقسم الله وجوده تأخيره (قوله هو الذي) أي هو الامر الذي أهم من ان
يكون ذاتاً أو صفة أي نسبة كذا ان الله تعالى وصفه بتوحيوت كل مسقة من ثلاث
الصفات له تعالى وأما ذلك النسبة فليس بواجب بل هو جائز (قوله بالتصوير)
الماضي اليه من قبل الما لم يسم فاعه بمعنى لا يترك أو يفهمها من قبل الما فعل بمعنى لا يمكن
لكن الاول ان نسب بكلام الشيخ يبدو اعرضي بأن الواجب قد يتصور به اذا اعتقل
قد يتصور الحال واجب بأنه أطلق التصوير وأراد التصدقين وأشار له هذا بقوله
أي لا يصدق الخ والمراد هنا الاذعان بكافة الشيخ لا التصديق المنطقي والام بدع
الاعتراض فتأمل (قوله في العقل) يحتمل ان آل غيبة المعهود الفرد المكمل
ويحتمل أنها لا تنفرد وحدها فيكون المراد كل عقل لكن بقطع النظر عن
العلاق التي تنبع من ذلك كالشبه وجفد فلا يراه ان بعض العقول تصور لغيره عدم
بعض الواجبات كعقل المستتر فاعه بتصوره عدم القدرة وهو ما من صفات
الماضي وكلنا حال فيها بعد هذا وكان الاولى أن لا يرتبط تعريب كل من الواجب

والسبيل والجائز
فالواجب هو الذي لا يتغير
في العقل صفة

والاستجبال والجلال بالفضل لان التسمية بكل شيها تائبه وجعل اول ذلك كان
يقول اني اجب على ما يقبل الا تطلبوا السفل ولا يقبل الثبوت والجلال ما يقبلها
وقد وقع لهم في هذه الفل تعارض في حقيقة كثيرة اعلم انهم في قولهم ومثل ذلك به
النفس العالمة الضرورية في النظر في توبته الى الروح من نسبة اشياء كباقيته
واستفيد من هذا التعارض ان المهره هو النفس والفعل انما هو آفة في الادراك
ومشبه في ذلك غيره من نسبة القوى والافعال سمى في الايمان اتفق المحققون على ان
المدرك للكيانات والحزنيات هو النفس الناطقة وان نسبة الادراك الى قواها
كسببة القطع الى السكن اه وهذا كله لظهر ان في حاشية والمضي هو الذي
لا يكون العقل سببا وآفة لتصدق النفس بعده (قوله اي لا يصدق الخ) فيه
تسليم لان المصدق حقيقة هو النفس والعقل آفة كالتصور ومثله يقال فيما بعد
(قوله كالتصوير) هذا مثال لاحد اقسام الواجب وهو الواجب الذاتي القيد (قوله
الجزم) هو الجوهر فردا كذا او كذا بخلاف الجسم فانه مركب من جوهرين
فردين على راي جمهور المتكلمين وقيل من ذلك التوفيل من اربعة وقيل من ستة
وقيل من ثمانية وقيل من عشرة وقيل من اربعة وعشرين وقيل من مئة
وقلاين وقيل من ثمانية واربعين فاكثري جميع ذلك فعلم من ذلك ان الجوهر
الفرد سأل انفراد لا يسمى جسما وهذا النزاع في معرفة ذلك
حال انضمامه الى جوهر آخر قيل لا يسمى بذلك ايضا كما نقل عن الفرائي واخبره
السعد ونسبه الى المحققين وقيل انه يسمى بذلك كما نقل عن الامام وجرى عليه
السنوسي في شرح الكبرى حيث قال وانما يتعين من نوعية الدقيق جسما حال
انفراده واما اذا انضم الى غيره فهو كل واحد منهما جسما لان حقيقة الجسم
المؤلف وكل واحد من الجوهرين عند اجتماع صدق عليه انه مؤلف اه والى
هذا اشار العباس بن ذكرى في ارجوزته حيث قال

والجسم في مطلع الكلام • أنه جزآن بانتظام

حيث تألفهما اجسمان • تأليف ذين ذلك تأليفان

وقوله تأليف الخ كالتعليق الحقة والمعنى لان مؤلف هذين الجزآن مؤلفان وكل
مؤلف يصدق عليه انه جسم (قوله اي اخذه قدرا الخ) في هذا التفسير سابعة
لان حقيقة الفيزان منع الجرم غيره من الحلول في الجز كذا يؤخذ من كلام
بعضهم وعليه فهذا تفسير بالضرورة لانه يلزم من اخذ الجرم قدرا من الجز منع غيره
من الحلول فيه تأمل (قوله من الفرائغ) اي الموهوم كاهو مطلب المتكلمين أو
الحق كاهو مطلب الحكماء ومضى كونه موهوما على الاول ان ذلك يجب وبهم

أي لا يصدق العقل بعلمه
كالنفس الجرم أي اخذه قدرا
من الفرائغ

الشخص انه قد اخرج الاثر في الواقع فلو بالهواء لكن الطاقة أجزائه اذا جازم
 في حيزه انهم يعضه الى بعض هذا وكلام بعضهم يرجع في أن معنى ذلك انه بحسب
 وهم الشخص انه وجودي وليس كذلك بل هو امر اعتباري لا وجوده
 فليتأمل (قوله والجزم كالشجر الخ) هذا امر فيه بالثقل وقد تقدم تعريفه
 بالحقيقة (قوله فاذا قال الخ) الالهيه انه قد يرجع على التمسك الواجب
 بالمعنى السابق بالتمسك للجزم وكذا يقال في قوله الآتي في حيث الجازم فاذا قال قائل
 الخ (قوله من الارض) الظاهر انه كان عليه ان يستطبل ان الممتنع عدم أخذها محلا
 مطلقا واما انهم أخذها محلا من الارض فبأنه قد يتأمل (قوله مثلا) يصح جزمه
 لكل من الارض والشجر وقوله لا يصدق هناك الخ جواب اذا (قوله بذلك) أي
 بذلك القول (قوله لان أخذها الخ) لانه آفة للتوضيح والافهم معلوم من التفريع
 (قوله محلا) عدم تعرضه هنا كذا الارض في عدم ما تقدم تنبيه (قوله لا يصدق الخ)
 تفسير قوله واجب فهو على تقدير رأى التفسيرية (قوله والمستحيل هو الذي) أي هو
 الامر الذي أهم من أن يكون ذاتا كالشرائط وصفة كالجزم أو نسبة كنبوت الجزم
 فله تعالى كما هو نظيره في الواجب وقوله لا يستقر اما فيهم البقاء أو فيهم على ما
 وقوله في العقل أي يسيبه كاعتل وقوله وجوده فيه ان ذلك يصير التعريف غير مانع
 لدخول كل من الاحوال وصفات السلبي والاسرار الاعتبارية فيه لانه يصدق
 عليه انه يستحق العقل وجوده وأجيب بأن المراد بان وجوده طاق التثبت
 والتحقق وحيث لا يرد ذلك لان العقل يصدق بشيئونه ويحققه وهذا أحسن من
 الجواب بأن هذا تعريف بالاهم وقد أجازته المتقدمون من المناطقة اذا قصدوا كما
 لا يخفى تمييز كل من الواجب والمستحيل والماز من أخوه فذكر في باقي تعريف
 بتعميل بعض افراد كل منها فافهم (قوله أي لا يصدق الخ) أشار به الى دفع الاعتراض
 على التعريف بأن العقل قد يفرض المستحيل ويذكر كنهه ويحصل المنع ان المراد
 بالتصور التام يصدق كالتقدم (قوله فاذا قال الخ) كان الاولى أن يقال أولا للمستحيل
 بخلاف الجزم من الحركة والسكون معا ثم يفرع ذلك عليه كما صنع في سابقه وكما سياتي
 في لاحق فان قيل انه مفرع على التعريف بانه لا يتفرع قيل بيان أن ذلك من
 فراهه نعم قد يقال لم يصنع هذا الصنيع اسكالا على علم ذلك وشهرته (قوله قائل)
 غيره وان فيها باقية قائل وعبر فيها امر شخص فتننا وهو ان كتاب فتنن أي مجموع من
 التعبير وهو من الحسنة البديعة لما فيه من دفع ثقل التكرار اللغوي (قوله
 الجزم الغلطي) هذا كناية عن اسمه المعين فليس المراد ان القائل يقول هذا اللفظ
 بل المراد ان يعينه باسمه كان يقول ان الجزم والماز مثلا (قوله خال) أي صار

والجزم كالشجر والجزم فاذا
 قال الشخص ان الشجرة
 لم تأخذ محلا من الارض
 مثلا لا يصدق هناك بذلك
 لان أخذها محلا واجب
 لا يصدق العقل بهداه
 والمستحيل هو الذي
 لا يتصور العقل وجوده
 أي لا يصدق العقل بوجوده
 فاذا قال قائل ان الجزم
 انه لا يخال

من انخلو بمعنى العزق (قوله عن الحركة وان تكون) قد اشتهر عند المتكلمين ان
الحركة انفعال الجرم من حيث الى حين آخر وان السكون ما عد اذ ذلك ولهم طريقة أخرى
وهي ان الحركة هي الحصول الاول فيها هذا الحيز الاول أي الاستقرار الاول
في المكان الثاني أو ما فوقه من الثالث والرابع وهكذا والسكون ما عد اذ ذلك من
الحصول الاول في الحيز الاول ومن الحصول الثاني أو ما فوقه مطلقا أي في الحيز
الاول وغيره على ما انخط عليه كلام السعدي (قوله معا) احتراز بذلك عما اذا قل
ان الجرم انقلبي حاله من الحركة أو من السكون فانه يصدق العقل به لانه ليس
بمستحيل بل جائز فظن (قوله بذلك) أي بذلك القول (قوله لان حصوله الخ)
وجه استحالة ذلك ان الجرم دائما ما متحرك أو ساكن وبيان الحصر أن الجرم إما
منقول أو لا فالاول للقول الثاني والثاني لما اشتهر عند المتكلمين من تعريف
كل من الحركة والسكون وأما على مقابله فهو ان الجرم إما ساكن أو متحرك لا
في غير الحيز الاول فهو حينئذ متحرك وإما ساكن حصولا أو في الحيز الاول
أو حصولا ثانيا أو ما فوقه مطلقا أي في الحيز الاول أو في غيره فهو حينئذ ساكن
هذا هو التاسب وبيان الحصر وأما قوله الجمهور في ذلك من أن استقرار الجرم
ان كان مسبوقا بمسبوقه في حيز آخر فهو متحرك وان كان مسبوقا بمسبوقه في ذلك
الحيز فهو ساكن فقد اشرته السعدي بغير تمام اذ الجرم في اول زمن وجوده
يتم فيه الشق الاول ولأنه في الواقع انساكن وبأن الشق الاول يشهد الساكن
بعد الحركة اذ يصدق عليه ان استقراره مسبوق بمسبوقه في حيز آخر وان كان
مسبوقا بمسبوقه في ذلك الحيز فليأمل ان الله اليوم (قوله لا يصدق العقل الخ)
تفسير وكذا قوله وجوده (قوله والجائز الخ) اعترض بأن هذا التعريف غير
جامع لعدم شموله لكل من الامور الاعتبارية والاحوال الحادثة على القول بها
بالمسبوق الحادثة فالاولى كالتأخير الثانية ككون زيد عالما والثالثة كالتأخير
على القول بأنه عدم اليصرو وجه عدم شموله لذلك انه لا يتصف بالوجود فلا يصدق
العقل به لان ذلك فرع امكانه والجواب ان المراد بالوجود الثبوت والتحقق بالمعنى
ما يصدق العقل بثبوت تارة وعدمه أخرى فيشمل ما ذكر (قوله تارة الخ) بهذا
يدفع ما روي على قوله في هذا الجائز هو ما يصدق العقل بوجوده وعدمه من أنه
كيف ذلك مع انه لا يمكن اجتماع الوجود والعدم في شيء واحد في آن واحد وحاصل
الدفع أنه ليس المعنى على الاجتماع بل على ان الوجود يكون منفردا عن العدم
وكذلك العدم يكون منفردا عن الوجود (قوله أخرى) أي تارة أخرى (قوله
وجود الخ) يعني ان وجوده لا يزيد مثلا يصدق العقل بوجوده أي بثبوت وجوده

من الحركتين والسكون
معا لا يصدق عقل بذلك
لان حصوله من الحركة
والسكون مستحيل لا يصدق
العقل بوجوده وجوده
هو الجائز هو الذي يصدق
العقل بوجوده تارة وعدمه
أخرى كوجوده ولزيد

معنى الواجب الخ) إضافة معنى لما بعده من إضافة الدلول للدال وكذا ما بعده
وهذا كما صرح في محل كلام امام الحرمين على القول الاول وانما يدل بتقدير
مقتضى بان يقال أى لم يعرف بعض افراد معنى الواجب الخ فيه شكاف واضح مع
عدم نابعه لسباق الكلام والمعنى ما منى من اللفظ ويسمى مفهوم من حيث
فهمه من اللفظ ويدل على ما من حيث دلالة اللفظ عليه حاصل من حيث حصوله
في العقل وموسوطة من حيث نوع اللفظ كذا يؤخذ من شرح رسالة الوضوح (قوله
فليس بما قل) يقتضى انه غير مكاف وبمعنى بعضهم وما ذكره من ان لم يعرفوا
فليس بما قل رديان بعض الفرق ينكر جميع العلوم وهو من العقل لا بعدل قرض
الائمة ثلثا طريقتهم والرد عليهم (قوله فاذا قيل الخ) ومع قوله واذا قيل الجوز الخ ومع
قوله واذا قيل رضى الله الخ تضييع على التعارض الثلاثة على اللفظ والنشر
المرتب فالقول الاول والثاني والثالثي للثاني وهكذا (قوله هـ) الاولى تأخير الطرف الى
أن يذكره في التعليل أن يقول لان الواجب هنا الخ لانه متى قيل القدرة واجبة
كان المعنى ما ذكره سواء كان هنا أى على علم التوحيد اولا (قوله القدرة) أى
مثلا كما هو واضح (قوله لان الواجب الخ) هنا قوله كان المعنى الخ (قوله كما تقدم)
أى في التعريف (قوله واما الواجب الخ) هذا اشارة لرفع ما قيل من ان ما ذكره
في بيان معنى الواجب هنا ما اشتهر من أنه ما يثبت الخ لانه كل الاظهر أن يقول
واما ما اشتهر من أنه معناه ما يثبت الخ اذ اسبق قوله جوابا بالافاقه ومعنى آخر (قوله
بمعنى الخ) الجار والمجرور متعلقان بحدوف صفة للواجب والتقدير واما الواجب
المغير بمعنى الخ وإضافة معنى لما بعده للبيان واعتبارهم التواب في تعريف
الواجب اعلى لا كلى فلا يرد عليه النظر المؤدى الى معرفة انه تعالى فانه واجب
ومع ذلك لا يثبت عليه صك كما نص عليه ابن جماعة وشهاب الدين اقران لان شرط
حصول التواب معرفة المتيب وذهب جماعة الى انه يثبت عليه بوجه جزم السوء
واعتمده بعضهم قال لان التعليل بما ذكر يقتضى ان التعليل لا يثبت على فعله
وليس كذلك على الصحيح (قوله فهو معنى آخر الخ) محط الفائدة قوله ليس مرادا
الخ والافاقه معنى آخر لا خافيه حتى يحتاج لذكره (قوله فلا يتبعه) أى
فلا يتبع لان اشتباه أمر بآخر اختلاطه بحيث لا يميز بينهما (قوله الامر) أى فيه
الخص من فعل الامرين فكانه قال فلا يتبعه عين الامر ان أى أحدهما بالآخر
(قوله نعم لو قيل الخ) استدراك على قوله ليس مرادا الخ الموهوم انه لا يكون مرادا
تبعه أصلا (قوله اعتمادا قدرته) أى اعتقاد ثبوتها وهو على تدبره أف (قوله
على ذلك) اسم الاشارة وتاويلها بعد عائد على الاعتقاد (قوله ففرق الخ) مخرج

معنى الواجب ومقتضى
التعليل ومعنى الجا تفر
فليس بما قل فاذا قيل هنا
القدرة واجبة لله كان المعنى
قدرة الله لا يصدق العقل
بعلمها لان الواجب هو
الذى لا يصدق العقل
بعدمه كما تقدم واما الواجب
بمعنى ما يثبت على فعله
ويما يقابل على تركه فهو معنى
آخر ليس مرادا في علم
التوحيد فلا يثبت عليه عين
الامر نعم لو قيل يجب على
المكلف اعتقاد قدرته الله
فقال كان المعنى يثبت على
ذلك ويعاتب على ترك ذلك
تفرق بين أن يقال

على قوله فاذا قبل هذا الخ مع قوله نعم لو قيل يجب الخ وقوله بين أن يقال الخ أى بين
قوله لم يجب اعتقاد كذا الخ وبين قولهم العلم الخ أن قلت معنى القول التلقظ
ولا معنى للفرق بين التلقظين قلت يجب عن ذلك بشدق مضاف والتعبد بغير تفرق
بين متعلق أن يقال اعتقاد كذا واجب وبين متعلق أن يقال العلم الخ والمتعلق هو
القول وقرئ من ذلك أن يقال الفرق بين القولين من حيث القول (قوله اعتقاد
كذا) لفظ كذا فى هذا التركيب وشعره كناية عن شئ مخصوص فهو هنا كناية
عن القدرة مثلاً (قوله وبين أن يقال الخ) لاجتماعه للثابتين بين ثانياً للاجتماع
التوكيد ولم يخلو بين أن يقال كذا واجب على نسق ما قبله لأنه لو قلنا لا تلزمه عليه
أنه شامل لأن يقال الصلاة واجبة وخصوص ذلك أنه لا فرق بينه وبين ذلك (قوله
مثلاً) أى والقدرة أو خصوصاً ما قصده ادخال ذلك لاضواء الصلاة كما عرفت (قوله
لا ما ذاقيل) هذا دليل لقوله وقرئ الخ لكونه يفتى عنه المخرج عليه لا ما امر وف
ان المخرج عليه على التفرع (قوله فاحرص على الفرق الخ) أى احفظ عليه
بينهما أى بين القولين السابقين (قوله ولا تسكن الخ) ولقد همز هذه العبارة مع قوله
قال السنوسى الخ عند الكلام على التقليد لكان أنسب كالأخفى (قوله فى عقائد
الدين) أى فى العقائد التى هى من الدين والدين يطلق أفاة على معان كثيرة منها
الاعتقاد والجزاء والحساب واسطلاحاً على الأحكام التى شرعها الله على لسان نبيه
من حيث كونها يدان أى بتقاديرها وبقاها الأحكام بمعنى أيضاً من حيث كونها
تتلى وشرعاً وشرعاً من حيث كونها تشرع أى يقبى (قوله فيكون إيمان الخ)
سبأى الكلام على الإيمان فى خلاصة ان شاء الله تعالى (قوله مختلفاً عليه) أى لأن
بعضهم وهو من يقول بكفاية التقليد يقول بقبولته وبعضهم وهو من يقول به زعمها
يقول بعدم قبوله (قوله فقل فى النار الخ) قال بعضهم الخلود فى الأصل الثبات
المديد دام ولم يدم لأنه لو كان أصله الدوام لكان التأييد فى قوله تعالى خالدين فيها
أبداناً كيد الانسباء والأصل خلافه لكن المراد هنا الدوام كالمعروف واضح (قوله
لا يكتفى بالتقليد) أى فى الإيمان (قوله قال السنوسى الخ) القصص من قول هذه
العبارة تأييد قوله فيكون إيمان الخ (قوله اذا قلنا اجازم بالعقائد) أى من غير
أدلتها كما يؤخذ مما بعد (قوله ولو قطع الخ) أى ولو يؤمنه شخص بالقطع
لا راجع فليس المراد منه لو قطع بالفعل لا راجع كما هو ظاهر (قوله قطعاً قطعاً)
كلاماً توكيد (قوله من جزئى هذا) أى الذى أنا عليه الآن (قوله بل لا يكون
الخ) انحراب انتقال عن قوله وليس يكون الشخص الخ لا يطالب لأنه لم يرد (قوله
بدليها) أى الاجابى على ما مر وهذا توكيد كما يفهم من قوله يعلم (درة) وتشديد

اعتقاد كذا واجب وبين
أن يقال العلم مثلاً واجب
لأنه اذا قبل العلم واجب
لأنه تعالى كان الذى أن علم
الله تعالى لا يستقى العقل
بعده وما اذا قبل اعتقاد
العلم واجب كان المستقى
يثاب ان اعتقاد ذلك وبما عاقب
ان لم يعتد فاحرص على
الفرق بينهما واولا تسكن من
قلدى عقائد الدين فيكون
إيمانك مختلفاً فيه فقل
فى الدار عند من يقول لا يكتفى
التقليد قال السنوسى وليس
يكون الشخص مؤمناً اذا
قال أنا اجازم بالعقائد ولو
قطعت قطعاً قطعاً لا راجع
من جزئى هذا بل لا يكون
مؤمناً حتى يعلم كل قضية
من هذه الحسنيين بدليها
وتشديد

هذا العلم كان مقتضى الظاهر ان يقدم هذه العبارة في صدر الرسالة ويؤخرها
عن آخرها لئلا يتوهم ان هذا العلم في هذا المثل فغير ظاهر ووجه ما ينشأ من المضي
ان تقديم الاشتغال بهذا العلم على الاشتغال بشيئ هو واجب قوله كما يؤخذ من شرح
العقائد ونص عبارته بعد كلام كثير وبالجملة هو اشرف العلوم من كونه اساس
الاحكام الشرعية ورئيس العلوم الدينية وكون معلوماته العقائد الاسلاميه
وقائمه الغور بالعبادة الدينية والنيوثة وبراهينه الطبع القطعية المؤيداً كثرها
بالادلة السبعية وما قبل من الطعن فيه والمنع منها فاعلم وانما نص فيه لانه يفتقر اليقين
من تحصيل اليقين والافاد افاد عقائد المسلمين وانما نص فيه لانه يفتقر اليقين
عوامل المتشككين والافاد فكيف يستقر المنع مما هو اصل الواجبات واساس
الشروعات اه (قوله لا خال) حلة لقوله كما يؤخذ من شرح العقائد والاول صاحب
شرح العقائد وهو السعد الشافعي وكذلك الضعيف المستر في الفعل وما انما الضعيف
البارز المتصل به فهو ما تدل هذا العلم وكذلك الضعيفان به وقوله يفتقر الى تفسير
للاساس فهو الاصل الذي يبنى عليه غيره (قوله لا يصح الحكم الخ) معرر على
التعليل فلهذا انما بعض العلماء يمتنعون اشتغال بعلم الفقه قبل الاشتغال بهذا
العلم لقوله

ايها البدي تطلب علماً • كل علم سدا لم الكلام
تطلب الفقه كي تصح حكماً • ثم افادت مغز الاحكام

افاده السنوسي في شرح الوسطى (قوله ونشوء شخص الخ) أي بهمة ونشوء
او بهمة صلاحه ولو قال فلا يحكم بهمة ونشوء الخ لكان الظاهر (قوله اذا كان عالماً)
أي على القول بأن القلة كافر وقوله أو جار ما أي سلى القول بأنه مؤمن كما
أشارنا لذلك بقوله على الخلاف في ذلك ان قلت قوله أو جار ما لا يقابل ما قبله كاهو
ظاهر قلت المراد بقوله أو جار ما انه جار من غير دليل وحينئذ فلا خلاف على وجه
مغايبته لما قبله (قوله ونشوء وجوده) تفسير لما قبله (قوله وكذا يقال الخ) لم يقل فيما
تقدم وكذا يقال في باقي الواجبات وفيما يأتي وكذا يقال في باقي الجائزات لانه لعله اعلم
بالمغايبه لكن قد يعسر على ذلك اه لو كان كذلك لذكره اولادون ما بعد ذلك
(قوله كان المعنى ان ذلك يصدق العقل بوجوه تارة وبعدمه أخرى) هذه نسخة
ولي نسخة ثانية كان المعنى ان ذلك يصدق العقل بوجوه تارة وبعدمه من افراد الجائز التي
يصدق العقل بوجوه تارة وبعدمه أخرى والاولى أسهل والاولى كما ترى (قوله
ولذلك كرك الخ) فيه ادخال لام الامر على فعل استكمل المبدوء به وهو تليل
كالبذوب بالهزة كاهو مبين في محله اسكنه تدفع في الكلام الفصح كأي قوله تعالى

هذا العلم فرضي كما يؤخذ
من شرح العقائد لانه جعله
أساساً لما يبنى عليه غيره فلا
يصح الحكم بوجوه شخص
أصوله الا اذا كان عالماً
بهذه العقائد أو جار ما بها
على الخلاف في ذلك واذا قيل
الجهل مستحيل عليه ما لي
كان المعنى ان الجهل لا يصدق
العقل بوجوهه تعالى
وجوده وكذا يقال في باقي
المستحيلات واذا قيل رزقي
اقه زيد اي يار يقال جائز
كان المعنى ان ذلك يصدق
العقل بوجوه تارة وبعدمه
أخرى ولذلك كرك العقائد
الخامسين

حكاية عن قول الكافر من المؤمنين ولتعمل خطاياكم واني التون الدالة على
 العظيمة شهدنا بالتمتع قال تعالى واما بعد من ذلك فحدثنا ما صنع هذا الصنيع
 ولم يذكرها مفصلة من اول الامر لتستكون المعنادون في النفس اذ ما ذكر
 اولها بجملة تشوق النفس اليه وتطلبه فاذا ذكرنا ما مفصلة كان ارفع في
 النفس مما يذكر من الامور اوله (قوله بجملة) حال من العناد وقوله
 مفصلة حال من الضمير لما تدل عليها (قوله اتمصبا الخ) اعلم ان المولى سبحانه
 كلفنا معرفة الصفات الالهيّة على سبيل التفصيل وكذلك افاضه على معرفته
 ما بعد ذلك من باقي الكمالات والتفصيل على سبيل الاجمال لا على سبيل
 التفصيل وان كان جازما كما هو مذاهب جمهور اهل السنن خلافا للفرقة الاثني
 عشرية لا يطاق اذا علمت ذلك علمت ان في كلام الشيخ اقتصارا على الواجب
 والمستحيل التفصيلين اذ ليس فيه تعرض للاجاليين كما هو واضح (قوله سعة)
 المراد بها ما ليس بذات وجودها كذا ولا كما هو احد الحلقاها والثاني الامر
 الوجودي القائم بالموصوف وانما كان المراد هنا الاول لان هذه الواجبات منها
 ما هو عدي ومنها ما هو وجودي وما هو واسطة كلية من (قوله ويستعمل
 عليه عشرون) أي سعة فيه الخلف من الثاني دلالة الاول ومؤكد برشمه
 بخلاف الخلف من الاول دلالة الثاني (قوله في حقه) أي على ذاته في معنى على
 وحق بمعنى الذات (قوله فله احدى وأربعون) تقرير عما علم من العدد قبله
 وكذا يقال فيما بعد (قوله للرسول) لم يقل للآله مع انه أهم نظرا الى ان مجموع
 ما ذكره انتهى من جملة التبليغ وشده خاص بالرسول ويحتمل ان يراد بالرسول
 مطلق الانبياء ويراد من التبليغ ما يشمل تبليغ أمته من عند ما يشمل كتمان
 ذلك وما قبل من أنه لم يقل ذلك فظهر الكون الرسول أخصى من النبي ومعرفة الآخر
 تستلزم معرفة الاصح ولا به لا يصح الا اذا كان المذكور التعريف كالا يخفى
 (قوله في حقه) أي على ذاتهم كما هو (قوله فسرير الكلام) أي تظليعه على وجه
 محمود بحيث يكون غير محض بالمعنى (قوله ان شاء الله تعالى) انما قال ذلك امتثالا
 لقوله تعالى ولا تقولن شيئا على فاهل ذلك فقد ان شاء الله واليبس في ذلك ان
 الانسان اذا قال ما فعل كذا لم يبعد ان يموت قبل فعله ولم يعد ايضا انه يعرفه منه
 لو بقي حيا فاقى وجهه فبصر كذا فاعيا وعده فطلب ان يقول ان شاء الله حتى
 دأبوا على فاعله ذلك الوعد لم يصح كذا في تنبيهه في اختلاف هل يجوز لتخصر اذا
 قال انا مؤمن ان يقول ان شاء الله أولا فقال الاشارة بالاول والشارية بالثاني
 وجعل بعضهم الحلف لفظيا يجب حل الاول على ما اذا قال ذلك فظهر الحال والثاني

بجملة قول ذكرها مفصلة
 فاعلم ان يجب له سعة
 وعشرون عشرون سنة
 ويستعمل عليه عشرون
 ويعجز في حقه تعالى أمر
 واحدة له احدى وأربعون
 ويجب للرسول أربعة
 ويستعمل عليهم أربعة
 ويعجز في حقه عليهم
 الصلاة والسلام امر واحد
 فله احدى وأربعون
 فسرير الكلام منه ذكرها
 منه سعة ان شاء الله تعالى

على ما ذاقه نظرا لجمال فاعل الامر الى انه يجوز نظرا لآل انتفاء وجمع نظرا
للجمال كذلك هذا وحكي بعضهم الخلاف على غير ذلك الوجه حيث قال في قوله
الشافعي ومنعه بالاثبات وجنيفة وقال بعض اتباع مالك وجوب ذلك ثم قال اقصى من
حكي الخلاف ومجمل ذلك اذ لم يرد الشك او التبرك والا فمنع في الاول اجابا وجاز
في الثاني كذلك وقد نظم بعض الافاضل حاصل هذا فقال

من ظن اني مؤمن عي عن • مقال ان شارب يافطن
• وذال ذلك وبعض تابعه • وجب ان يقول هذا يا نبيه
ومثل ملالك للحنفي • والشافعي جوزه فلا يعرف
وامنعه اجابا اذا اراده • الشك في ايمانه يا نبيه
كعدم التبع اذ به يراد • تبرك بك خالق العباد
فان خلف حيث لم يرد شكولا • تبرك كمن يدا بمختلفا

(قوله الاول من الصفات الخ) انما تقدم الوجود جريا على دأب المتكلمين من
التصديقه وانما التزموا ذلك لكونه اساس الالهيات واعلم انه اتفق جميع الفرق
على وجود الصانع قسوى شرذمة قليلة من المهر يتصل ما في شرح المعالم قالت
بتعطيل الصانع بمعلقا بالعدم كان في الازل اجزاء تتحرك على غير استقامة
فاختلطت اتقا فخلص منها هذا العالم هذا وقال السعدى في شرح المقاسم بعد ان
ذكر ادة وجود الصانع ونالته المحمدة في وجود الصانع ~~لكن~~ لا بمعنى انه
لا صانع للعالم بل بمعنى انه مستقر عن ان يتصف بالوجود لانه من الثابتات وهو
متعال عن ان يتم فبشيء منها بافتقار النثر به ولا يخفى انه هذان بين البطلان
ولا يخفى ان بين هذا وما قبله من الله لتمامه وبين (قوله الواجبة له تعالى) اتي
بدلائل لتبين على وجوب مسافته تعالى (قوله الوجود) اى الداني بمعنى انه
له اتمه اى ليس بشا ئرا تغير وهذا هو المشار اليه بقولهم موجود لاس صفة فليس
المراد من قولهم الداني ان الذات علم فيه اذ لا يقوله مائل وانما هو وبذلك مع كون
ظاهره ليس مرادا لضيق العبارة عليهم كما آذاه عبد الحكيم (قوله واخذت في
معناه) اى في معنى الوجود من حيث هو اى لا بقيد كونه سفة له تعالى فالسلام
الآتي في الوجود الشامل لوجوده تعالى وجودا لحواضت كايه على ما ياتي (قوله
فقال الخ) بيان للخلاف فيه لكنه اقتصر في بيانه على قواي فقط ورواد بعضهم
أفروا آخر من أرادها قلير اجمع حكمة العين (قوله الوجود هي الخ) اعلم ان
التبرك في المثبتة لجميع هذه الصفات مجر درصوم وليست حدود الامام فعمل لما
بالسكنة والحقيقة وانما انت الضمير مراعاة للتبر وفي بعض النسخ قد كبره نظرا

الاول من الصفات الواجبة
له تعالى • التوجيد واختار
في معناه انه لا غير الامام
الاشعري ومن زعم التوجيد
هي الحال الواجبة للذات
مادامت الذات

لتيهة أو كل صبح المهور القاعدة من أنه إذا وقع ضمير بين مذكرو مؤنث جاز مراعاة
كل منهما ونخرج بقوله الحال ما ليس بحال كصفات السلب وصفات العاني وبقوله
الواجبة الحال التي ليست واجبة ككونه زيدا عالما وكونه قادرا والمباديات الذات
هنا كل ما يصح تصديقه بالوجود ولو قاما بشيخه ألا ترى أن الإيضاح شلا قائم بغيره
مع كونه متصفا بالوجود وقوله مادامت الذات أتى به في هذا قوله الواجبة
للذات لا يظهر إلا بالنسبة للتقديم وحاشي الله في أن المراد الواجبة للذات مئة
دوامها ولا يربط جريان ذلك في القديم والحادث وإنما الجوهر في محل الاشتغال
لا تلو أنهم توههم عود الضمير على الحال وهو غير صحيح (قوله وهذه الحال الخ)
هذه الجملة معجمة من التعمير بخط الوالصال أي والحال أن هذه الحال لا تعقل
الخ وعدل عن قول بعضهم غير متعلقة بـ لا كما مانه خبر ما منه تكون تافسة وهو
ليس بصحيح (قوله ومعنى كونها حال الخ) اعلم أن الأشياء أربعة أقسام وجود
ومعدوم وحال وأمر اعتباري فالأول ما تصبر وتعمد وأعلى هاد درجة والثاني
ما لا شوب وهو أعلى هاد درجة والثالث ما يكون واسطة بين الموجود والمعدوم
وهو أعلى درجة من الموجود وأعلى درجة من كل من الأمر الاعتباري والمعدوم
والرابع له قسمان اختراحي وانترجي الأول ما ليس له تحقيق في نفسه بل يفرضه
الشخص ويختاره كفضل الكرميمو كرم الجليل والثاني ما له تحقيق في نفسه ككرم
الكرميمو بطل الجليل وما تفر من مكونات الأشياء أو بعد على القول بثبوت
الأحوال وأما على القول بأن لا حال وهو الحق فهي ثلاثة كاسياني أن شاء الله تعالى
(قوله لم ترق) أي لم تصعد وقوله إلى درجة الموجود أي منزلته ورتبة وقوله حتى
تشاهد فخرج على المنق لا على التقي وكذا ما بعده (قوله ولم تنقط) أي تنخفض
وتنزل وقوله إلى درجة المعدوم أي منزلته كما مر نظيره (قوله حتى تكون عدما)
أي ذات عدم فهو على تقدير مضاف وقوله محضا أي لا يشوبه شائبة الثبوت (قوله
بل هي واسطة الخ) اغتراب اتقالي محافيه (قوله وجود زيدا حال) لو قدم
هذا على قوله ومعنى كونها حال الخ لكان أولى وكان مقتضى الظاهر أن يربط
التعريف بهذه الحال غير متعلقة بـ (قوله مثلا) راجع لزيد (قوله أي لا كفلت
عنها) أي بل هي ثابتة لها ولا زيتها مادامت الذات ثابتة (قوله إنها لم تبق الخ)
أي لم تزل شيئا آخر غير الذات (قوله عن شيء) اعلم أن الشيء في الاصطلاح
هو الموجود وقال بعضهم بشيوعه للمعدوم واختلافه يجوز الحلافة عليه تعالى
أولوا الصحيح الأول كما يدل عليه قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله وقوله
كل شيء هالك إلا أوجه بناء على الأصل من أن الاستقامة متصل فهو تعالى شيء لا يمكن

وهذه الحال لا تعقل بصفة
ومعنى كونها حال الخ ترقى
إلى درجة الموجود حتى تشاهد
ولم تنقط إلى درجة المعدوم
حتى تكون عدما محضاً بل
هي واسطة بين الموجود
والمعدوم فهو جوف في ذاته لا
حال واجبة لذاته أي لا تنفك
عنها ومعنى قولهم لا تعقل
بصفة أنها لم تبق من شيء

كلا شيئا فلا تساوي بين شيئينه وشيئينه غيره كما ذكره السعد (قوله بخلاف الخ)
 أي وهذا ما تلبس بخلاف الخ (قوله مثلا) يصح رجوعه لكل من زيد وقادرا
 (قوله فانه يشاهد من قدرته) أي زما هذا هو المراد وان كان التعبير بتشابههم
 ما هو مذهب المعتزلة من ان الله تعالى خلق للعبد قدره على ارادة وفعله ذلك ثم
 انشأها السكون قادرا والكون علما والكون سر يداهم كذا وأما صديقه
 أهل السنة فهو انه تعالى كما خلق للعبد القدرة خلق له السكون قادرا وقوه وان
 بينهما تلازم وهذا هو مرادهم بالتعليل حيث الملقوه اذا علمت ذلك علمت انه كان
 الاول ان يصبره نارا فها هو وفيها يأتي بفعول الابرار لما فيها من ايمان مائة ثم (قوله
 فكون زيدا الخ) اشار الى محل الاجتماع والاتفاق بقوله حالان الخ اشارة الى
 الاول وقوله الا ان الخ اشارة الى الثاني والحاصل ان الحال قد ما ليس معلا به
 وهو الصفات النفسية وما هو معلا به وهو الصفات المعنوية (قوله فاشتمل بذاته)
 أي ثابتان لها هذا هو المراد وان كان التعبير بقاء ثمان قد يوهم أنهم ما وجوديان
 (قوله غير محسوسين الخ) المحسوس هو المندك بالحاسة لكنه أراد بقوله
 المحسوسين المذكرين فقط فيكون فيه خبر يدقوله بعد جملة الخ (قوله من الحواس
 الخمس) هي البصر والبصر والشم والذوق واللسان فهي حواس الانسان
 وأما حواس الارض فهي البرد والحر والجفاف والرطوبة كالتي القاموس (قوله
 الا ان) أي لكن (قوله يشاهدنا) أي بلازما كما علم مما مر وقوله لا علمه أي
 لا مزوله كما علمت (قوله وهذا ضابط) اسم الاشارة فائدة الى التمرر بالسابق
 وسماه ضابطا اشارة الى ما تستخدم من أن تعارف هذه الصفات ليست حدودا
 واتجاهي رسوم وضوابط وخرجه بهذا التنبيه على أن مائة ثم من التعريف
 ليس خاصا بالوجود وجه يصلح انه تعريف بالاعم لشموه لغير الوجود من الصفات
 النفسية فتأمل (قوله النفسية) حيث بذلك لانها لا تستلزم الا النفس أي الذات
 بخلاف المعنوية فانها كاستلزم الذات تستلزم المعاني (قوله وكل حال الخ) في بعض
 النسخ فكل حال بالقائه وهي أولى لان المقام للتمريض وأجاب الشيخ عما في النسخة
 الاولى بأن الواو للتمريض كالفاء لانها قد تأتي لذلك وان كان قبل لا وتعلمت هذه
 الكتابة الوجود والغصير للعرض وكون الجوهر جوهر والعرض عرضا والابيض
 باضا الى غير ذلك وقوله غير معلة الخ لفظ غيرا ما منسوب فيكون حالان الخ
 أو مجرور فيكون صفة لها بعد صفتها باقاة وليس وصفا للذات كما علم مما مر (قوله
 تسمى صفة نفسية) اعلم انه تعالى ليس له صفة نفسية الا الوجود كذا قال بعضهم
 ان قيل ليس الوجود ان فومان المتكلمين ذهبوا الى ان الله تعالى بخلاف خلقه

بخلاف سكون زيد قادرا
 فانه يشاهد من قدرته فكون
 زيد قادرا مشلا ووجوده
 حالان فاشتمل بذاته في خمسة
 حواس من الحواس الخمس
 الا ان الاول له علم يشاهدنا
 وهي القدرة والثاني لا علم
 وهذا ضابط للحال النفسية
 وكل حال فاشتمل بذاته في خمسة
 حواس من الحواس الخمس

بصفات نفسية لانهاية لها منها الجلال والعظمة اه (قوله وهي التي الخ) هذا
 اشارة الى ضابط خالصة النفسية انصر من الضابط السابق (قوله بالفضل)
 الباعية لآلة كاهن (قوله وتذكر) تفسير لقوله تتصور وكذا قوله وأدركته
 فهو تفسير لقوله تصورته (قوله الاصفى النفسية) كانه معنى الظاهر أن
 يقول الاجمافيه الانظار في تمام الاضمار لكن جملة على ذلك قصد التوضيح (قوله)
 فذات الله تعالى غير وجوده الخ) استدلوا على ذلك بشي من الشكل الثاني
 وهو ذاته تعالى غير معلومة لنا وجوده معلوم لنا وتبينه ذاته تعالى غير وجوده
 ويصح فيه بأنه أو يدب العلم في مقدمته العلم بالسكنة والحقيقة فالأولى منهما
 مسلمة والثانية ممنوعة لا نعلم وجود الله بذاته أو يدب العلم فيها العلم بوجهها
 فالعكس لا نعلم ذات الله بذاته أو يدب العلم بالسكنة والحقيقة
 وفي الثانية العلم بوجهه تالبتج اهدم اتحاد الحد الوسيط وكذا ان عكس ذلك بان
 أريد في الأولى العلم بوجهه ما وفي الثانية السكنة والحقيقة فلا ينبغي لما ذكر من ان
 الأولى ممنوعة كاللا يفتي على انه قاصر على وجود الذات العلية مع المدعى ما هو اعم
 وهذا انما هو بحث في الاله الى والافكون الوجود غير الموجود مسلم لانه هو
 التحقيق لكن لا على انه حال بل هو امر اعتباري كسابق فيلتيقظ (قوله وقال
 الاشعري الخ) هذا مقابل لما قبله وجعل جماعة الخلاف انظما وعليه مني صاحب
 الجوهر في شرحها فعمل هذا القول على ان الوجود ليس زائدا في الخارج بحيث
 يصح ثبوته كالسواد والابيض بل هو حال فلا نافي القول السابق بل هو راجع
 اليه والتحقيق ان الخلاف حقيقي لانه ان أبقينا عبارة الاشعري على ظاهرها كما
 عليه جميع وهو المبادر من عبارة الشيخ فظاهر وان أولنا هاجما قاله السعد وغيره
 من المحققين من أن المراد بكون الوجود غير الموجود غير زائد عليه في الخارج
 بل هو امر اعتباري وكذلك لان القول بالغير ينسب على حاله والقول بالعينية
 على أنه وجه واعتبار هذا وقال بعضهم اعلم ان الذي يجب على المكلف أن يعرفه
 ان ذات الله تعالى حقيقة ثابتة بحيث لو كشف لنا الخطاب رأيناها دون أن يتعدان
 الوجود عينها أو غيرها لان الخوض في ذلك بحث محال لان العلم فالاسأل عنه
 (قوله فعمل هذا وجود الله الخ) فيه ان المبني هو عين المبني عليه الا أن قاله اختلفا
 بالاجمال والتفصيل لان المبني عليه محمل والمبني مفصل (قوله غير زائد الخ) تفسير
 لقوله عين ذاته وهذا ربما يشعر بتأويل عبارة الاشعري بما تقدم لكن لا ينبغي
 على ذلك باقي عبارة فقام (قوله وعلى هذا لا يظهر الخ) تسع فمالة بين حيث
 قال في شرح المعقري ان في هذا الوجود صفة على كلام الاشعري آسجيا اه وأنت

وهي التي لا تفصل الذات
 بدونها أي لا تصور الذات
 بالفضل وتذكر الاستحباب
 النفس كقاضي العرفانك
 ان تصورته وادركته أدركت
 أنه متصور وعلى هذا القول
 وهو كون الوجود محالاً لذات
 الله تعالى في وجوده وذوات
 الحوادث غير وجوداتها
 وقال الاشعري ومن تبعه
 الوجود عين الموجود
 هذا وجود الله عين ذاته غير
 زائد عليه في الخارج ووجود
 الحوادث عين ذاته وعلى هذا
 لا يظهر عند الوجود صفة

جبر ما بذل سفي على ابقاء كلام الاشعري على ظاهره فان جريا على ما هو الحق
 من تأويله بما تقدم كان عدل الوجود صفة طاهرة لا تسامح فيها من أن الصفة
 تطبق حقيقة على ما ليس بذات (قوله لان الوجود عين الذات والصفة غير الذات)
 يحتمل أنه أشار بهذا إلى قبح افتراقه في نظامه هذا الوجود عين الذات وكل ما كان
 كذلك فليس بصفة لان الصفة غير الذات فذكر الصغرى وأشار لتحليل الكبرى
 بقوله والصفة الخ (قوله بخلافه) أي عدل الوجود صفة (قوله فان جعله الخ) دليل
 أموره بخلافه ولو قال فانه ظاهر لكان أظهر لان الحديث عنه المحدث كرحله على
 ذلك عند التوضيح (قوله ثابتة تعالى) خبر عن (قوله ان ذاته تعالى الخ) لا يفتني
 ان هذا تفسير مراد والافاضة المبررة واسد (قوله بحيث الخ) الباء للاستعانة أي
 حال كونها ثابتة بهذه الحالة (قوله فذات الله تعالى محققة) أي على كل من
 القولين وقوله الآن بمعنى لم يكن (قوله وهي هو الخ) كان المناسب بما قبله أن يقول
 وهو هي كما هو ظاهر للتأمل (قوله والدليل على وجوده تعالى الخ) فيه أن هذا
 دليل على عدل على وجوده وجد ولم يستقدمته ان هذا الموجد هو الله أو غيره
 كما سرح به فيما يأتي وسياق الجواب عنه ان شاء الله تعالى وانما دل على وجوده
 ولم يقل على وجوب وجوده كما وقع في عبارة بعض المتكلمين ايتوصلا إلى ذكر
 القدم والبداهة بعد ذلك بذكره ولو عبر بجماد كرم يكمه التوصل إلى ذلك لان في
 ذكرهما حجة على تذكر الآخر لكن قد يقال انه معتقدا انه لا يستغنى في هذا القصر بجزوم
 من لزمه كالأدب ينفي فيه بعام من خاص (قوله حدوث العالم) لا يفتني ان الدليل
 انها هو العالم واما حدوثه فهو جهة الالة لا الدليل واجيب بأن الحدوث لما
 كان جهة الالة كد هو الدليل فاطمأنه عليه بتجوز هذا بقاء على ما هو انظار
 من العبارة من أن الدليل مفرد ويحتل انه مركب وعلم فيكون في الكلام
 حذفه مضاف وان قد مره يدحد حدوث الخ أي مع ضخمة وذلك المقدر هو التدرج
 لصغرى انما في الحادث وذلك الصيغة هي المقتضية الكبرى انما لكل حادث
 بذله محدث وفيه هذا قوله وقد فصل له دليل ان تقول الخ ولا يفتني ما فيه
 من التكميل فالأولى الأولى وفيه قوله في تيسر الدليل المسألة اذ ان تيسر
 ما الدليل على وجوده تعالى أن في هذه المخلوقات دليل على ما هو المبتغى الام
 والتكسر نادر وقد اختلف في سماعه على أقوال كثيرة كأفاده العلامة البيهقي
 منها انه كل موجود به علامة بمنازير ما عيريه ولو جماد وها أنه كل من
 يتبع بالعلم وهو الانهالام ومنها أنه الجن والانس ومنها أنه ثمانية عشر ألف صفة
 قوله أي وجوده الخ اعلم أن الحدوث معنيين أحدهما أمر الحقيق الوجود بعد

لان الوجود عين الذات
 والصفة غير الذات بخلافه
 على القول الأول بان جعله
 صفة طاهرة وجد
 الوجود تعالى على الأول
 ان الصفة النفسية التي هي
 حال ثابتة تعالى وبعده
 على الثاني أن ذاته تعالى
 وجوده محققة في الخارج
 بحيث لو كشف هذا الخطاب
 لرأيناها فذات الله تعالى
 محققة الا ان الوجود غيرهما
 على الأول وهي هو على
 الثاني والدليل على وجوده
 على حدوث العالم أي
 بمراد به - دم والعالم

لعدمه وتأتيها وهو المجازي سطلق القضي بمسندك فالحدث حقيقة الموجودية
 ان كان معدوما والحدث مجازا المتعدد به ذلك وعلى الثاني فالحدث يشعل كلاما من
 الحال والامر الالهي بغيره على الاول (قوله اجرام) جمع جرم وقد قدم
 الكلام عليه (قوله كاللوان) جمع ذات وهي أهم من الحرم لانفرادها في تعالى
 بناء على الصحيح من جواز الملاحة عليه لانه ووري في أحاديث ذكرها ابن جرمها
 حديث فتشكروا في كل شيء ولا تشكروا في ذات الله أفاده اليوس قال وتفضل عن
 السبكي الوقت اي وانت خبير بأنه ليس المراد بالانوات ههنا ما يشعل ذاته تعالى بل
 المراد بها محض الاجرام فقط (قوله واعراض) أي وأحوال على القول بها
 والاعراض جمع عرض وهو عند التكلمين المعنى لو حدى الحادث فهو احص
 من الصفة لانفرادها في صفة المولى تبارك وتعالى وتظاهر صفة كماله ابا العالم
 اجرام واعراض فقط وسيا في التصريح به في عبارة وهو مذهب جمهورنا كالكلمين
 وأثبت الغزالي شيئا آخر ليس جرم ولا عرضا وحده جرم مجردا هي عن المادة
 التي تركيبها غيره جعل منه الملاحة واللطيفة السعادية وهو مذهب الحنابلة
 فهو موافق لهم في ذلك في تنبيه في اختلاف الاعراض في زمانين ما كثر ولا
 والقضي الاول وان جرى الاشعرى على انه في لانه كانه بعضهم زعموا من زعمات
 الفلاسفة وعليه ما الصحيح ان الله يخلق مثلها عند انعدامها خلافا لما قال يبيدها
 بأعيانها اذاد شيئا في حاشية الهدى (قوله كالحرارة) الكيف هنا للتميز
 بخلاف التي قبلا فانه الملائكة تماثلها يظهر هذا في القبول بكل من الحرم
 والاسكون والاعراض فظن لان العرض خاص بالوحدي كاسرودك امر اعتباري
 قائل (قوله والالوان) أي كالبياض والسواد (قوله وانما كان الخ) بينه
 ملة دلالة حدوث العالم على وجوده تعالى (قوله لانه) أي العالم وهذا أولى من
 قول بعضهم في مثل ذلك أي الحال والثاني قول ابن هشام في أمكن حمل الضمير
 على غير الحال والثاني كان الأولى بغيره ذلك القدر لان ضمير الضمير في ما
 (قوله بغيره) البياض للسببية لكونه لا يظهر معناها لانه النسبة للقابل وهو ما حدث
 بسببه وجد (قوله من غير الخ) تفسير للراد من قوله بغيره (قوله بغيره) غير
 محتاج اليه (قوله لانه قبل وجوده الخ) فلهذا لعدم حقيقة كونه حادثا بغيره
 ونظائر هذا الظرف ليس على محموله والاشمل الازل وهو لا يصح أن يكون
 وجود العالم فيمساو بالعدم فيه اذ وجوده فيه مجتمع بخلاف عدمه فيه فانه
 واجب وعلم من هذا ان الازل فرغ قبل خلق شيء من العالم فهو ليس الازل ما قبل
 خلق العالم فيه تساهل والذي حملهم على التفسير فقط كانه الشيخ وغيره وهذا

اجرام كاللوان والاعراض
 كالحركة والسكون والالوان
 وانما كان حدوث العالم
 دليلا على وجوده تعالى
 لانه لا يصح أن يكون حادثا
 بنفسه من غير وجوده
 لانه قبل وجوده

الضعيف أغنى المتصل بأن عائد للعالم كاشتهر التي قبله وكذلك الضعيف التي بعده مما
 يناسب فيمذهبك بخلاف ما لا يناسب فيه فإنه عائد للوجود تامل (قوله) كان وجوده
 (الخ) إلى أنه يميز أن يوجد ويعجز أن يبقى على عدمه قبلنا الوجود سواء العدم
 إليه متباين أو هذا هو المشهور عندهم وقيل سواء العدم أرجح لأن العدم هو
 السابق فلاصل شأنا وهو عليه فالأزهر على وجوده العدم بنفسه ترجيح للرجوع من
 ضيق مرجع وهو أظهر في الاستحالة من ترجيح أحد التساويين من غير ذلك (قوله)
 لعدم أي لبقاء عدمه وكذلك يقال في ما بعد كما يؤخذ من كلامه في المثال الآتي
 وقد أثبت إلى ذلك في القولة السابقة (قوله) فلما وجد (الخ) هو وما بعد من جهة
 التعديل كما هو ظاهر (قوله) وزال عدمه (قوله) لما قبله (قوله) فلا يصح (الخ)
 مفرغه في قوله وقد كان الخ أو أنه جواب بشرط محذوف والتقدير وإذا كان
 كذلك فلا يصح (الخ) (قوله) بنفسه (قوله) فدل على أن معنى الباء لا يظهر إلا في المقابل
 (قوله) من (الخ) مفرغ على التفرع الذي قبله (قوله) وهو الذي (الخ) الضعيف
 الأول عائد للرجوع والشأن للوصول وإنه لا نظام مريب في العبارة أنه عائد للوجود
 وطبعه صير المعنى هو الذي أو حد الوجود ونسبه كما تكمل الظاهر أنه عائد للعالم
 وإن كان بعيدا عما يقتضيه ظاهر العبارة ولو قل بدل قوله من (الخ) قديم إن الله عالم
 بما فيه الضعيف وهو الخ لزم من ذلك فلا تأمل (قوله) لا ترجع أحد الأمرين (الخ)
 هكذا يصح في لغة ومافي كثير من المعنى الضعيف بصيغة التثنية ليس على
 ما ينبغي لكن كثيرا ما يؤتى ولو كان التثنية بالفعل وهذا الفعل محذوف والتقدير
 وإنما كان المفرغ عليه وهو كقول الوجود مساويا لعدم مستلزما للمفرغ وهو عدم
 صحة كونه ترجيح على عدمه بنفسه لا ترجيح الخ وأخصر من هذا أن يقال هو جهة
 حاية المفرغ عليه للمفرغ أي لا كونه له ما كما شاء على أن قوله فلا يصح (الخ)
 مفرغ على مقبضه فلا يجعل جوابا بشرط محذوف كما كان قوله لا ترجع
 له للضرورة بين شرط وجواب تأمل (قوله) محال (قوله) أي لما فيه من اجتماع
 الرجحان والمساواة وهما متضادان لا يتحققان كما أنه بعضهم (قوله) محال معقول
 محذوف والتقدير مثل مثلا ورضه توضح الكلام السابق كما هو قاعدة المثال كما
 (قوله) في سنة كذا (أو) حقه ما مره لكن قد أخذ الشيخ أمه لو حقه شملت العبارة
 جوار وجوده في الأزل لكن كان الظاهر أن يعبر بدل ذلك بقوله في الأزل
 (قوله) وزال عدمه (قوله) مثل ما مر (قوله) لا من نفسه (قوله) أيضا (قوله)
 فإذن لا يسل (لا) ولا يعبر بل هو بدل الله لا أن تقر وهو سكتة في التي
 كرهها بعضهم حتى يأتي بغيره التفرع لا يقال إن الله النقصه كما

كان وجوده مساويا لعدمه
 فلا وجد وزال عدمه
 أن وجوده ترجح على عدمه
 وقد كان هذا الوجود
 مساويا لعدم فلا يصح أن
 يكون ترجيح على عدمه بنفسه
 قديم إن الله صير ما بعده وهو
 الذي أو حده لا ترجع
 أحد الأمرين التساويين
 من غير مرجح محال مثلا
 زيد قبل وجوده يجوز أن
 يوجد في سنة كذا ويجوز
 أن يبقى على عدمه فوجوده
 مساو لعدمه فلا وجد وزال
 عدمه في الزمن الذي وجد
 فيه علما أن وجوده موجود
 لا من نفسه بل من الدليل

بشأن نظرته (قوله أن تقول الخ) بحجة أنه مركب من مقدمتين صغرى وهى
العالم حادث وكبرى وهى كل حادث لابد منه محدث (قوله من اجراء واعراض)
بيان للعالم (قوله وهذا الذى) اسم الإشارة عائد على النتيجة ويؤرخ من هذه
العبارة اعتراض على التكمين في جعلهم هذا الدليل دليلا على وجوده تعالى
ويجيب بانهم لاحظوا مع ذلك ما ورد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام من
الاحاديث الدالة على أن هذا الموجدسمى بكذا وكذا ولا يرد على ذلك أن الادة
التقليدية لا يستدل بها على هذه المتأنيده لم يستدل بها على نفس العقيدة وانما
استدل بها على التسوية فقط (قوله بلطف الخلالة) أى باللفظ الدال على الخلالة
يعنى العظمة وذلك اللفظ هو الله (قوله الشريف) من الشرف وهو العلو وهى
الشرف العالى التى تدور من صدى على وفاته كما يقول (قوله تعالى وكلمة
انتمى العليا) لفظ الله لأنه أصل مرتبة من سائر الاسماء وهذا منى على
التعقيب من ان اسماء تعالى متفاوتة فى الشرف وعن ابن عربى انها متساوية فيه
لرجوعها كلها الى الذات العلية (قوله فهو مستغاد الخ) وحده استفادته منهم
عالم الصلاة والسلام انه اذا ثبت وجود الصانع وأنه لا شريك له وأوجب الرسل
التصديق بوجوب الصدق لهم بأن ذلك الصانع الذى لا شريك لهسمى بكذا وكذا
كان ذلك دليلا قاطعا على تلك التسمية (قوله فثبته) أى فقط وفى نسخة فثبه
(قوله لهذه المسئلة) هى أن تسميته تعالى بلطف الخلالة أو غيره من الاسماء
لا تستفاد الا من الانبياء عليهم وعلى رؤسهم الا عظم افضل الصلاة وآلهم
(قوله دليل الخ) فية أن هذا الخبر معلوم ~~ممكن~~ ارسله نوسلا الى ما بعده
وقوله على وجوده تعالى فيه ما تقدم من البحث والحوار فتأمل (قوله وانما الدليل
الخ) فى هذه العبارة مساحسة لا قوله فاعلم الخ لانه أن يكون جوازا لا مأكرا
واضح فلو ابد لها عبارة أخرى كان يقول واعلم أن حدوث العالم يحتاج الى دليل
أما حدوث الاعراض فدليله مشاهدة بقررها الخ وانما حدوث الاجرام فدليله
ملازمتها للاعراض الخ لاسلم من ذلك (قوله فقط) مبنى على مذهب الجهور
كما يعلم مما مر كما تقدم ونما أعاد فوسلا ما بعده (قوله والاعراض الخ) وقال
أما حدوث الاعراض فبدليل أن الخ وانما حدوث الاجرام فبدليل ملازمتها
الخ لكن أولى (قوله بدليل الخ) تقريره أن تقول لاعراض شوهت مشعرة من
عدم الوجود وعكسه وكل ما كان كذلك فهو حادث ونتيجة ذلك الاعراض حادثة
نشد أشار الشيخ الى الصغرى قوله نأملت تشاهد الخ والكبرى بنوعيهما
بأنى والوجود بعد العلم الخوالى النتيجة بقوله فعلت الخ فليأمل (قوله انه ادعى)

أن تقول العالم من اجرام
واعراض حادث أى موجود
بعد حصول كل حادث لابد له
من محدث فينتج أن العالم
لابد منه من محدث وهذا الذى
يستفاد بالدليل العلى وانما
كون المحدث يسمى بلطف
الخلالة الشريف وبقيقة
الاسماء فهو مستفاد من
الانبياء عليهم افضل الصلاة
والسلام تشبه هذه المسئلة
وهذا الدليل الذى سبق
وهو حدوث العالم دليل على
وجوده تعالى وانما الدليل
على حدوث العالم فاعلم أن
العالم اجرام واعراض فقط
كما تقدم والاعراض كالحركة
والسكون حادثان بدليل أنك
تشاهد ما

الضمير عائذ للأعراض وهي شاملة للأصغر وبقيته كالحركة والكون على ما مر
 وحيث ذكر في تعين المشاهدة بالأعراض بالنسبة إلى ذلك نظر واجب بعضهم بأن
 الاستحالة بالنسبة إليه على حذف متضافات التقدير تشاهد بينهما ولا يخفى
 مشاهدتها باعتبار البصر اه وفيه أنه لا يشاهد إلا الجرم النصف ما كالتحقيق
 وسأذكر لك جواباً آخر فيقطن (قوله متيرة) هو منصوب على الحال من التغير
 قبله وهذا يقتضي أنها تصح مشاهدتها حال تغيرها من عدم الوجود وعكسه وليس
 كذلك وقد يجب أن المراد أن الجرم يشاهد متضافاً يدل على تغيرها وهذا
 يجب عن التعليل السابق (قوله من وجوه إلى عدم) هذا غير محتاج إلى بيان كان
 التغيره ادقاه ويريد بذلك قوله بعد الوجود بعد العدم الخ (قوله كإثراء الخ)
 الذي يظهر أنه معلوم سؤلة بمعنى الذي صفة لوجوده وهو لا تدبر كالتغير الذي
 تراد على ما بهما مر وعلى هذا فيكون قوله بعدم ما نال ذلك التغير (قوله تنعدم ان
 كان ما كنا) الظاهر أن فيه كلفاً بعده كما هو والتقدير تنعدم ان كان ما كنا
 وتوجد ان كان مختصراً وتظهر ذلك بتدبرها بعد ويرشد إلى هذا تقريره به شبهة
 فسكونه الخ ويهتم أن لا حذف كالمسابق (قوله وسكونه) هو بالجرع عطف على
 حركة تدبر قوله بعدم الخ بيان للتغير مثل ما أنه (قوله فسكونه الخ) تقرير على
 المحذوف من الثاني وقوله وحركة الخ التي تقرير على المحذوف من الأول ففيه ف
 وتشرع شوش ويهتم أن لا أول تقرير على قوله ان كان ما كنا لا يفهم منه
 أن السكون موجود بعد الحركة والثاني تقرير على قوله ان كان مختصراً لا يفهم
 منه أن الحركة موجودة بعد السكون ففيه على هذا ألف وتشرع شوش ولا حذف فيما
 تقدم على هذا الاحتمال (قوله الذي بعد حركته) قيد بذلك احترازاً من سكون
 الجرم في أول زمن وجوده فإنه يمكن معدوماً بالحركة وانما كما معدوماً بالعدم
 الجرم (قوله التي بعد سكونه) الظاهر أن هذا قيد لبيان الواقع فلا تأمل (قوله
 والوجود الخ) تقدم أن هذا إشارة إلى التكبري (قوله فعلت) أي من الدليل
 السابق (قوله والأجرام الخ) كما المناسب لمصلحة أو لا أن يقول ولا جرم كمكدا
 حادثة بل ملازمها الخ وفقد كرسقري هذا الدليل ولها ما لا خلاف في كونها
 أيضاً الكبرى ثم النتيجة (قوله لا ما لا يتخلو الخ) فيه أن عدم خلوها عما ذكره كراية
 عن الملازمة له فكأنه قال والأجرام ملازمة للأعراض لأنها ملازمة لها فيكون من
 قيل تعاليل الشيء بنعمه الآن يقال ان العلل ملازمة للأجرام والعلل ملازمة لبعض
 خاص وفيه أن الاشكال باق ولو علم بما سأل في شهر المطالب من مشاهدة ذلك
 لكان أظهر (قوله وكل ما لا زعم الخ) لم يعلل ذلك بشيء وعاته أن ما لا زعم ان لا يصح

متيرة من وجوده إلى عدم
 ومن عدم الوجود إلى
 في حركته بداهة
 كان سكوناً وسكوناً
 ان كان مختصراً كونه الذي
 بعد حركته وبعد
 معدوماً بالحركة وعكسه
 بعد سكونه وبعد
 كونه سكوناً وسكوناً
 والوجود بعد عدمه
 الحسنة في أن الأعراض
 حادثة والأجرام ملازمة
 للأعراض إنما لا تدبر
 حركة وسكون في زمن
 الحادثة في زمان

سبقه عليه حتى يكون قد بما (قوله أي موجود الخ) لاحاجة اليه لانه قد ذكره فيما
سبق (قوله أيضا) أي كأن الأعراض حادثه بقوله كالاعراض تنسبه (قوله
فأصل هذا الدليل) أي دليل حدوث الاجرام والقائه للتفرع من عالمي الحقيقة
الفرع من المفرع عليه إلا أن بينهما اختلافا قليلا (قوله وحدث الامرين
الخ) اعاده وان كان معلوما عما تقدم لاجل قوله ولا يحدث الخ فأصل (قوله دليل
وجوده تعالى تنبه لما سبق لك فيه (قوله ولا يحدث الخ) من تعهاته بل (قوله
وحده) هو مصدر وحده اذا انفرد وهو حال مؤكدة وصاحبها اللفظ السريع
وكذا قوله لا شريك له (قوله كما يأتي الخ) هو راجع لقوله ولا يحدث الخ (قوله
وهذا) من الاول وذلك لان الاشارة عائدة الى ما ذكره أولا بقوله والهدى عن
وجوده تعالى الخ ثم ظهر انه غير بما ذكره ليكون اشارة راجعة الى ما ذكره
فرياقوله وحدث الامرين الخ وهو على هذا فاعلمه والاول (قوله هو الهدى
الاجالى) أي لم يدق شاهد عليه وكذا يقال في نظيره مما يأتي واعلم ان هذا
الدليل يتوقف على صحة مطالب اوليا ثبوت واثباته على ادعاء المصبر عنه
بالاعراض ثانيا ثبوت كونه لا يقوم بنفسه ثالثا ثبوت كونه لا يتقدم من جرم الى
آخر رابعا ثبوت كونه لا يمكن خامسا ثبوت كون الاجرام ملازمة لحدوث
الزائد سادسا ثبوت كون التقديم لا يتقدم سابعا استقاة حوادث الاول
وقد جعلت في قول بعضهم

قديم قائم ما قبل ما كما • ما انزلنا لاهدم قديم لاحنا

فأشرف بقوله يزيد الى الاول ويقولهم قام بحدوثه أصما تافهة يوزن الى الثاني
وقوله ما نزل باسكان الامم لوزن الى الثالث ويقولهم كما اي الرابع ويقول
• أممت الى الخامس ويقول لاهدم قديم ضم أوله وسدس ثانيا الى السادس
وقوله لاحنا القنطع من لاهداثه أولاه الى السابع ودليلا قول المشاهدة
دما من عاقل الاول ويصر أن له ما في زائدة عليه وكذا الطامس دليل ان في نهو
قام بنفسه لم قلب المعانيق الحقيقة لعرض ما قام بغيره دليل الثالث انه لا شرف
لزم قيامه بنفسه في لحظة الانتقال وقد ظهر بطلانه ودليل الرابع انه لو كان
اجتماع الضدين اذ لو تصور الجرم هذا كله كما كانوا تنسبا اذ اسكون كمن
فيه لزم اجتماع الحركة والسكون وقد علمت أن دليل الخامس انشاده ودليل
السادس أن كل ما يتصف بالعدم يكون جائز الوجود وكل ما كان كذلك ومات
وقد استدلوا على السابع بأدلة كثيرة مقرر في بعض النسخ وغيره من أرواح
فليراجعها (قوله ويكرن الخ) تقدم أنه خلاف المختار (قوله ما حذر الخ) ٩

أقرب وجود بعد عدم
فالا جرم حادث أيضا
كالاعراض فأصل هذا
الدليل أن تقول الاجرام
ملازمة للاعراض الحادثة
وكل ما لازم الحوادث حادث
فتبين أن الاجرام حادثة
وحدث الامرين أعني
الاجرام والاعراض أي
وجودهما بعد عدم دليل
وجوده تعالى لان كل حادث
لا بد له من محدث ولا يحدث
له الا الله تعالى وحده
لا شريك له كما سبق في دليل
الوحدانية تعالى وهذا
هو الدليل الاجالى الثاني
يجب على كل مكلف من
ذكر وأنش معرفته كما يتوله
ابن العربي والمستوى
ويكرن من من يعرفه فانه
أن يكون في ايضاً خلاف

احترز نحن أن يكون الخ لان الحلو بالكسر بمعنى الاحتراز كالي الفاموس
 (الصفة الثانية) هذا شروع في الصفات السلبية وبجزئياتها لا تنحصر خلافًا
 لبعضهم وأما اقتصر النسخ على ما ذكرناه هو الذي قام عليه دليل قليل قليلًا
 بخلاف غيره وكان المناسب قوله في ما مر الأول من الصفات أن قوله الثاني من
 الصفات الخ ولعله تنقن (قوله القدم) هو بكسر القاف وتفتح الدال مصدرية قدم قدم
 بضم الدال فهما أو أمّا القدم بفتح القاف ويكون الدال مصدرية قدم بفتح الدال بضم
 بضمه أفليس مرادها لانه بمعنى القدم موصوفه قوله تعالى يخدم قومهم القيام
 (قوله وماء) أي القدم اسكن لا ينبغي كونه خصوص سبعة تعالى ليس قدم
 صانته فأن مقتضاه فلن قبل يلزم على ذلك قيام الصفة بالصفة أحيب بأن التزم ذلك
 إذا لم يحد في الالزام قيام المعنى والمعنى ولا كذلك هذا لأن القدم مقتضاب
 لا صفة معني على التحقيق (قوله قدم الأولى) المراد بالأولية هنا الابتداء كما هو أحد
 الخلق لها وإنه ما أن تطلق مراد منها السبق على الأشياء ومن هذا المعنى اسمه الأول
 وجاء لها على الأول الآخر بمعنى البقاء بعد فتاة الأشياء موصوفه هذا المعنى اسمه الآخر
 يأتي على الثاني لآخرية بمعنى البقاء بعد فتاة الأشياء موصوفه هذا المعنى اسمه الآخر
 وله قبل عدم الأولية للوجود كما هو مضمون ليشمل التحريف قدم غير الوجودي
 كصفات السلوب فانه متصف بصفات على القول بترادف القديم والازلي بخلافه على
 القول بعدم ترادفهما فانه ليس متصفاه وأما هو متصف بالازلية كما يأتي وعلى
 هذا فغني عن الحاجة في التحريف زيادة قول بعضهم للوجود لكونه لما كان التحقيق
 القول بالترادف أم قط الشئ تلك الزيادة (قوله فخصي الخ) تخرج على التعريف
 (قوله لا أول للوجود) كان الظاهر أن يقول كونه لا أول الخ كما أقر ذلك فهو حين
 مرصفت العبارة عليه (قوله بخلاف زيد) هذا أيضًا يظهر مرتبط بمحذوف معلوم
 بماد كره والتقدير فالأولى سبحانه وتعالى لا أول للوجود بخلاف الخ (قوله مثلاً) أي
 أو هو أو هو فذلك (قوله فوه) وهذه الخ تفسير لقوله بخلاف زيد (قوله وهو خلق الخ)
 فيه ما لا يثبت عند أول وجوده فليس من الخلق الذي كونه انما ثبت عنده فذا
 بيان لما يثبت عنده أول الوجود ولا هو المراد بالصفة مما الرجل مع ما لا أول فخلق
 أيضًا كالي الفاموس على الماء الصافي فليلا سكن أو كسر أو على غير ذلك (قوله
 واختلاف القدم الخ) أي اختلاف في جواب هذا الاستفهام وكذا يقال في نظر
 ذلك ولا ينبغي ما ذكره من المسئلة هنا من المناسبة (قوله بالاول) أي اسمها بمعنى
 واحد ومن صرحه الامام القمري (قوله ويسر ما شئ) قوله أن يجعلها موصولة
 فتكون بمعنى الذي في الأول تكون جملة قوله لا أول له مقتضى على الثاني صفة

هذه الصفة الثانية الواجبة
 تعالى القدم ومغناه عدم
 الاولي بمعنى كون الله تعالى
 قديمًا لا أول للوجود بخلاف
 زبده لا وجوده أول
 وهو خلق النطفة التي خلت
 منها واختلف هل القديم
 والازلي بمعنى واحد أو
 مختلفان كمن قال بالاول
 منهما متوحد لا أول له وبغير
 ما شئ أي القديم والازلي

(قوله الشيء الذي الخ) هذا فيه مناسب لقوله وفيه مبالغ وإعجاب مناسب لجعل
 ما موصوفته بمعنى الذي وتكون صفة محذوف كلمة (قوله فيشمل ذات الله الخ)
 مقتضى ذلك أنه يجوز الملاقاة استدع عليه تعالى وهو الصحيح لو روده في التسمية
 المتعبر بديل الأول فيها رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة وكذلك رواه
 وانساق لا يقال هذا الحديث حديث آحاد وهو لا يستدل به لا تقول اسم ماؤه
 تعالى عما يشقى فيها بذلك (قوله وجميع صفاته) أي سواء كتبت وجودية كما عاني
 أولا كانه وصور صفات اللوب (قوله ومن قال بالثاني) أي أنه ما مختلفان وهو
 الواقع في كلام السعد وفي كتب اللغة كقوله في التاموس (قوله أهم من أن يكون
 الخ) أي فهو شامل لا وجود وغيره ولو قال سواه كن موجودا أولا لكان أحصر
 وأخص (قوله فهو أهم الخ) تفرع على ما قبله والمراد أنه أهم عموم مطلقا وإن شاء
 أن يكون بين شيئين فيرتفع عن واحد ما هو الآخر لا هو ومن وجهه وشايطه
 أن يكون بين شيئين فيرتفع عن واحد ما هو الآخر لا هو ومن وجهه وشايطه
 (قوله وجميع صفاته الوجودية) أي الصفات الوجودية وثلاث الصفات كالقدرة والإرادة
 واحد تترفع بقوله الوجودية عن الأحوال على التولها ومن صفات السلوب
 (قوله فيقال الخ) تفرع على قوله فيجتمع الخ وقوله أنلية أي قديمة فقيه
 حذف الواو مع ما عطف كما يرشد إلى ذلك التفرع على ما ذكر وكذا قيل
 فيما بعد (قوله في الأحوال) لوقال في غير الوجود كالأحوال لكان أولى ليشمل
 ما كان السلوب (قوله على التولها) أي الأحوال (قوله فإن كون الله الخ) تعليل
 له ولو ينفرد الخ لكن كالمناسب لسبقه التفرع على أن يقول فيقال له أنزل
 الخ (قوله على هذا القول) لو أخرجه عن قوله لا يقال الخ أكل أولى كما هو واضح
 (قوله والكرن قادر الخ) من قوة التعليل (قوله إلى درجته الوجود) أي إلى
 درجته هي الوجود فلا تساقط للبيان ولوقال إلى درجته الموجود كما في عبارة المتقدم
 السكون أوضح (قوله لأنه حل) تعليل لما قبله (قوله والدليل على قدسه أنه على
 أنه إذا لم يكن الخ) أشار بذلك إلى قياس استثنائي مركب من شرطية ونسبة
 الكبرى واسمائية ونسبة الصغرى فهو عكس الاقتراضي ونظمه هكذا
 يمكن فهمه كان حادثا لكان كونه حادثا محال في الشرطية بقوله إذا لم يكن الخ
 وحل الملازمة تبين التمهيد والتالي بقوله لأنه الخ وحذف الاستثنائية وأشار إلى
 دليلها بقوله الثاني وإذا كان على حادث الخ وهو أيضا قياس استثنائي ونظمه هكذا
 إذا كنت بشيء ما على حادثا فمقتضى محال وانقضى ذلك الحديث إلى شدته وهكذا
 (قوله لا يلزم الضرر أو التسلسل وهما محالان) (قوله لا واسطة

الشيء الذي لا أول له فيشمل
 ذات الله وجميع صفاته ومن
 قول بالتالي عزه التسميم
 بقوله موجود لا أول له وعرف
 الازلي بجماله أوله أنهم من
 أن يكون موجودا أو غير
 موجود وفيهم من أقدم
 فينبغي معان ذاته تعالى
 وصفاة الوجودية فيقال
 لذاته تعالى أزله وتدرته
 فقالوا تواتر ينفرد الازلي
 في الأحوال كما يكون الله
 تعالى قادرا على القول ما كان
 كونه الله تعالى قادرا على
 أنزل على هذا القول ولا يقال
 في قديمه سمعت أن التديم
 لا بد منه من الوجود والكون
 ودرجاته التي في درجته الوجود
 في ذاته له دليل على قدسه
 تعالى أنه لا يمكن تحييا
 وحادثا لأنه لا ياراه من
 الله هو الواجد

لي لان الشيء ان كان محضاً بدهد فهو الحادث والقديم (قوله فكل شيء الخ)
هذا نصريح بالنتيجة أعني نتيجة التحليل وهي أهم من المذهب فاعلم (قوله واداً
كن الخ) قد علمت أن هذا في قوة الدليل لاثباته المذمومة وقوله المقتدر الخ أي
لمستند به دليل الوجود من أن الحادث لا يصح أن يكون حادثاً بنفسه لما يلزم عليه
من ترجيح أحد الأمرين المتساويين بالأمر به وهو باطل وقوله واقتدر محمد بن
الخ أي لا تعاد المماثلة (قوله وهو تتابع الأشياء الخ) هذا بمعنى قوله سمع
ترتيب أمور غير متناهية (قوله واحد بعد واحد) هو حال موصلة لتتابع وقوله
الى ما لا نهاية له متعلق بتتابع (قوله والتسلسل الخ) مرتبط بقوله لزم التسلسل
في ما بينهما ما متعريف أي به لبيان معنى التسلسل وقوله أقام المتكلمون أدلة كثيرة على
بطلان التسلسل فالتراجع (قوله وان انتهت الخ) كان الأنسب بالمقابلة وان وقت
يمكن لاحظ المعنى (قوله بأن قيل الخ) أي فرنا وتقدرا وكان الأولى بالاجترار
بأن لان ذلك لا ينحصر بما ذكره كإقتضيه قوله بأن بل ضابطه أن ينحصر المحدثون
في هذين اثنين أو أكثر ثم أن قوله بأن قيل الخ لا يناسب فرض كلامه حيث قال
وهكذا لأنه يقتضي أن عدداً للمحدثين أكثر من اثنين فليتام (قوله وهو توقف الخ)
أي ولو كان التوقف بواسطة أو أكثر بأن كان المحدثون أكثر من اثنين مثلاً
لو فرض أن زيداً أوجد عمر وأواه أوجد بكر وأواه أوجد زيداً فتوقف بكر على
زيد بواسطة توقفه على عمرو والتوقف على زيد والحال أن زيداً متوقف على بكر
وقرر على ذلك (قوله توقف عليه) الضمير المحدث في الفعل عائد على الشيء الآخر
والبار بالتسلسل بالجار عائد على الشيء الأول (قوله ما الخ) حجة أقوله لزم الدور
(قوله تعالى عز وجل) هذه الجملة سفارته تعالى كالأعني وظاهر أن معنى
الأول فهو محالاً لا يليق بجلال كبريائه ومعنى الثاني غلب الجارية وقهرهم أن كان
المضارع يعرض العين كان بفتحها كان المعنى قوى على غيره وان كان يسكرها
كان المعنى قهر وهذا غير مناسب هنا وان جعله بعضهم مخصصاً هنا على أن المراد
بالقوة لا تظهره ولا تميل فليخص أنه يقال عزب عن العين وكسرها وقهرها
ومعنى الثالث أعني جل عظم من الجلالة وهي العظمة (قوله والدور الخ) مرتبط
بقوله لزم الدور وإنما كان محالاً لأنه يلزم عليه تهديم كل من المحدثين عن نفسه
وتأخره فهو بيان ذلك أنه لو فرض أن زيداً أوجد عمر وأواه أوجد زيداً ومتفقاً
كون زيداً موجداً لعمرو أنه متقدم عليه وقد فرغنا من عمر أوجد زيداً ومتفقاً
أن يكون متقدماً عليه ومعلوم أن المتقدم على المتقدم على شيء متقدم على ذلك الشيء
فيكون زيداً متقدماً على نفسه بواسطة تقدمه على عمرو المتقدم على أومتقدم

فكل شيء متوقف على الله
ففيه الحد وشواذا كان
تعالى حادثاً اقتصر الى محدث
محدث واقتصر محمد بن علي
محدث وهو كذا فان لم تفك
المحدثون لزم التسلسل وهو
تتابع الاشياء واحدا بعد
واحد الى ما لا نهاية له
والتسلسل محال وان انتهت
المحدثون بان قيل ان المحدث
الذي أحدث الله أحدثه الله
لزم الدور وهو توقف شيء على
شيء آخر توقف عليه فانه اذا
كان الله تعالى عز وجل محدث
من متوقفاً على هذا المحدث
وقد فرغنا ان الله أحدث هذا
المحدث فيكون المحدث
متوقفاً على الله والحدود محال

كونه قد أحدثه هو انه متأخر عنه وقد فرغ من ان يجرأ أحدث من دونه متطابقة
أن يكون متأخرا عنه وهو معلوم أن المتأخر من التأخر من شيء متأخر من ذلك الشيء
فيكون متأخرا عن نفسه بواسطة تأخره من جبره المتأخر عنها وكذا حال في بيان
وجه كون جبره متقدما على نفسه ومتأخرا عنها فنتظن (قوله أي لا يتصور الخ) لو
حذف هذا التفسير اسكال على وضوحه مما سبق كما سيج في ما مر حيث لم يمتد
بعد قوله والتسلسل بحال أي لا يتصور الخ لم يكن أولى فابعد ذلك كونه للتوسيع زمان
المتأخر في ذلك أي ذكره فيما مر أيضا (قوله إلى الدور والتسلسل) أي أو
التسلسل فالو أو بمعنى أولها هو من أنه لم يرد إلى الدور والتسلسل ما وانما أتى
إلى أخذها كما يصرح به قوله فيما مر فإن لم تنفع المتحدثون الخ (قوله فيكون
حدوثه) مفرع على قوله والذي أتى الخ وانما أظهر حيث قال فيكون حدوثه
مع أن المقام لا ينصير إلا بوضوح (قوله لأن كل شيء الخ) علة لتفريع كون حدوثه
تعالى بحال على قوله والذي أتى الخ فيسكت عنه قال وانما كان كون حدوثه تعالى
محال مفرعا على ذلك لأن كل شيء الخ (قوله فالحال الدليل الخ) فيه استحصال ولو
قال فالحال الدليل أنه يقول لو لم يكن قديما لكان حادثا ولو كان حادثا لكان لا يثبت له
محدث وانما مرر محدثه إلى محدث فليز ما لا دورا والتسلسل وهما محالان فما أتى
المها وهو كونه حادثا محال لما أتى اليه وهو انتفاء كونه قديما محال وإذا كان
ذلك محالاً ثبت قدمه وهو المطلوب لكان أحسن (قوله بأن كل حادثا) انما أتى
بذلك المقيد للصبر لا تقدم من أنه لا واسطة بين القديم والحادث فغير المتقدم مضمحل
في الحادث (قوله فليز الدور والتسلسل) أي بواسطة افتقار محدثه إلى محدث
كامل مما مر (قوله فيكون الخ) أي لأن ما أتى إلى المحال محال كما ذكره قبل
(قوله ثبت قدمه) أي لأن كل من استحال عليه الحدوث ثبت له القدم فلا واسطة
كما مر (قوله وهو المطلوب) أي من الدليل هذا والاقرب ويحتمل أن المراد
وهو المطلوب من المكلف وفيه بعد (قوله من رتبة التقليد) أي من التقليد
الشبيه بالرتبة لأننا ضمن انشاء التشبيه للشبه والى بقية تكرار ما وقعها
واحدة العرا التي تكون في الزمان بقا الكسر وهو جعل تشبيه العضال أي أولاد
الضأن كما يؤول ذلك مما كتبه عنهم على تفسير ذلك في شرح الكبرى (قوله
الذي يخلد) تقدم الكلام على الخلود فظاهره وقوله صاحبه أي التصحبه (قوله
على رأي ابن العربي والنسوي) قد علمت أنه خلاف التحقيق
في الصفة التي هي الواجبة له تعالى البقاء (قوله ومع ذلك) أي البقاء لكان
دقيقا كونه خدوص بقاءه لأن يشغل بقاء الصفات أيضا فلما تم صفة بقاءه

أي لا يتصور في الصل
وجوده ولا أي أتى إلى الدور
أو التسلسل المتأخر من
حدوثه تعالى مفرع على
حدوثه تعالى بحال لأن كل
شيء يؤول إلى الحاصل محال
فالحال الدليل أن تدور لو كان
اقتضيه قديم كان حادثا
لا يثبت له محدث فليز الدور
أو التسلسل وهما محالان
فيكون حدوثه محالاً ثبت
قدمه وهو المطلوب وهذا
الدليل الاجمالي تقدمه تعالى
وبمعنى ج المكلف من
رتبة التقليد الذي يخلد
صاحبه في الزمان أي ابن
العربي والنسوي كقد تم
في الصفة التي هي الواجبة
له تعالى بقاءه

ما ماصر في أول الكلام على التدمير الإيجابي فأن قيل هذا التعريف
 غير مانع إذا ما أدركه تعريف لثبوتاته الله وسفاته كما مر مع ثبوتها لثبوتها الجسدية
 والنار أحب بأجودها - حسنها أن المراد قولهم عدم الآخرة لعدم الواجب متصلا
 وحيث لا يشمل التعريف ذلك لأنه ليس واجب متصلا وإن كان واجبا شرعا
 (قوله عدم الآخرة) تقدم أن المراد بالآخرة - إلا أنها بعد ثبوتها الإيجابية وقوله
 للوجود متعلق بالآخرة ولو حذفه لكان أولى ليشمل به غير الموجودي كصفات
 المسلوب إلا أن يقال مراده بالوجود متعلق التصق والتبوت (قوله فمضى الخ)
 فمرجع على التعريف تبه (قوله والادليل على ثبوتها تعالى الخ) فمر هذا الدليل
 مع إيضاح أن تقول لم يكن باقيا لكين جواز الوجود لكن كونه جائزا للوجود محال
 لأنه لو كان كذلك لكان هادئا لكن حدوثه محال لما تقدم من وجوب قدمه تعالى
 وبذلك تعلم ما في كلامه عمليا يتفق (قوله لوجاز الخ) إضافة لوجاز أن يلحقه
 ولعله لو ملحقه لأن امتناع جواز طرق العدم يستلزم امتناع لحوقه من باب أولى
 بخلاف عكسه فكان التعبير بذلك أولى (قوله فيقتصر على محدث) أي لخاص
 من أن الحادث لا يصح أن يكون سادسا ثابتة (قوله ويلزم الخ) أي لأن هذا المحدث
 يقتصر على محدث آخر وهكذا فإنما بدور الأمر أو يسئل كما صرح عامر (قوله
 وتوضيحه) أي الدليل (قوله لأن كل مرتبطة الخ) تحليل لما قبله وكل التائب
 لسابقه أن يقول لأن كل من جاز أن يلحقه الخ (قوله وكل جزئ للوجود الخ) من جهة
 التحليل كما هو ظاهر (قوله لا يكون سادسا) فيه أن الجائز أهم من الحادث لأن الجائز
 منه ما هو موجود ومنه ما هو معدوم بخلاف الحادث فإنه خاص بالوجود ويمكن أن
 يقال المراد بكون سادسا للوجود أن لم يكن موجودا بالفعل (قوله حادث الخ) لو حذفه
 لكان أولى كما وافي على ذلك - من عرضته عليه (قوله وهو تعالى الخ) هذا امر متصلا
 بكونه يتفق منه التقدم (قوله وكل ما ثبت التقدم استحالة عليه العدم) هذا
 قاعدة كلية اتفق عليها كل العقلاء ما أوردها علم عدم العالم في الأزلية فقديم ومحدث
 ذلك لم يستقل عليه العدم وأجاب ابن كزى بأنها مفروضة في الوجود لانه هو الذي
 قام الدليل عليه ونسبته القهوري بأنه لا حاجة لذلك لأن عدم العالم في الأزلية يستحيل
 عدمه إذ لو عدم لوجد العالم في الأزلية وهو محال فلا يراد من أنه معدوم قال
 اليوسى وهو ظاهره - وأنت خير برهان عدم العالم في الأزلية فعدمه باتمه الأزلية
 فصدق عليه أنه قديم ولم يستقل عليه العدم وحيث لا يراد باقي أسسه ولا يذوقه
 إلا بالتوابع الأولى هكذا ظهر ثم رأيت لبعض المحققين ما يؤيده (قوله فالدليل الخ)
 فمرجع على قوله وكل ما ثبت الخ ووجه ذلك أن القاعدة أن الدليل الذي أثبت

عدم الآخرة للوجود فنفى
 كون الله تعالى باقيا أنه
 لا أثر لوجوده والدليل على
 ثبوتها تعالى أنه لو جاز أن
 يلحقه العلم لكان سادسا
 فيقتصر على محدث ويلزم
 الدور أو التسلسل وقد
 تقدم تعريف كل واحد
 منهما في دليل التدمير
 وتوضيحه أن الثاني أقوى
 ويعز عليه العدم يتفق منه
 التحليل لأن كل من يلحقه
 العدم يكون وجوده مجازا
 وكل جائز الوجود يكون
 حادثا لكل حادث فيقتصر على
 محدث وهو تعالى ثبوتها
 التقدم بالدليل المتقدم وكل
 ما ثبت التقدم استحالة
 عليه العدم فالدليل الباطن أنه
 تعالى هو دليل التدمير

المزوم ليل على اللازم فتأمل (قوله وجابده) أي يحصل تحريره على وجه الاستدلال
 به على البقاء (قوله أن قول الخ) هذا ليل مركب من شرطية واستثنائية وتطرح
 هكذا الولي يجب له البقاء لا يكفي عنه التقدم لكن انتفاء التقدم عنه تعالى باطل
 قد كررنا شرطية قوله فولي يجب له الخ وأشار إلى الاستثنائية بقوله والتقدم الخ
 (قوله بأن كان الخ) فهو يرتضي (قوله للدليل المتقدم) أي الذي هو دليل
 التقدم (قوله وهكذا كل عقيدة الخ) هنا قد علم مما مر في قوله اعلم أنه يجب على كل
 مسلم الخ (قوله يجب ادعاهما) تفسر قوله هكذا (قوله ويعلم دليلها الأجالي)
 أي أو التفصيلي كالتقدم (قوله فإذا عرف الخ) مفرع عن قوله وهكذا كل
 عقيدة (قوله ولم يعرف الباقي الخ) أي بأن جزم من غير دليل

في الصلة الرابعة في الواجبة له تعالى المخالفة للحوادث أي عدم المماثلة لها وإنما
 لم يشر كغيره للمكانات مع أنها أهم من الحوادث شعورها بالعدومات بخلاف الحوادث
 فإنها خاصة بالوجودات لأن المماثلة لا تتوهم إلا في الموجودات لشاركتها تعالى
 في صفة الوجود فيحتاج إلى ضم المخالفة لها كذا أثر ضمن الممكنات لكن لا يجوز
 أن يقال الله سبحانه في الحوادث في الوجود كجانبه الأيسر عن الارشاد (قوله فانه
 الخ) مفرع على ما قبله وبسطة افهنة أن في الحوادث للاستغراق (قوله
 وغيرها) أي كالجاءات وبقية الحيوانات (قوله فلا يجمع الخ) يحتمل أنه مفرع
 على مداره المبرور فيحتمل أنه مفرع على التفريع قوله (قوله وأوصاف الخ) الجمع
 ليس بقيد فالمراد ببعض أوصاف الحوادث (قوله من شئ الخ) كان الأولى أن
 يقول كشيء الخ لأن الأوصاف لا تنحصر فيضاد كره كما في عبادة التعبير عن (قوله
 وبارح) فيه أنه ليست من الصفات كايقتضيه كلامه ويمكن أن يقال بأنه
 على حذف ضاف والتقدير وثبت جوارح والمراد بها هنا الأعضاء المخصوصة
 كما ما يصرح به قوله بعد من فموعين الخ وتطلق أيضا كأي القاموس على أن
 الخليل وصلى ذوات الصمد من الطير والسمك (قوله فهو تعالى الخ) تفريع
 على قوله فلا يجمع أوصافه بالتفريق قوله وجوارح وقوله عن الجوارح أي عن
 تبرئته تعالى وأعلم أنه إذا ورد في كتاب أو سنة ما يوجب خلاف ذلك فلا يثبت
 تأويله بمعنى صرفه عن ظاهره وهذا محل وفاق من السلف والخلف لكن السلف
 يؤولون تأويلها إلى أي من غير تعيين المعنى المراد لتفويضه تعالى
 فيقولون في قوله تعالى يدافعه فوق أيهم ليس المراد منها أن له الجارحة المعلومة
 ولا يعلم المراد منه إلا الله تعالى والخلف يؤولون تأويله لتفصيلها أي مع بيان المعنى
 المراد فيقولون في هذه الآية ليس المراد منها أن له الجارحة المعلومة وإنما المراد

وجابده أن قوله فولي يجب له
 الانتفاء بأن كان يجوز ما به
 التقدم لا يفي عنه التقدم
 والتقدم لا يصح متفاوتته
 تعالى للدليل المتقدم وهذا
 هو الدليل الأجالي للبقاء
 الذي يجب على كل شخص
 أن يعلم وهكذا كل عقيدة
 يجب أن يعلمها ويعلم دليلها
 الأجالي فإذا عرف بعض
 المقامات دليله ولم يعرف
 الباقي بدليله لم يكتفي
 الإيمان على رأي من لم
 يكتفي بالتقليد
 (المقدمة الرابعة) الواجبة
 له تعالى المخالفة للحوادث
 أي المخالفة لوقت فانه تعالى
 مخالف لكل مخلوق من
 المحدثين والمحدثين

لن تعالى قدرة وهذا هو المراد من قول ما حجب الجوهرة

وكل نص أوهم القسما • أزه أو توضح ورم تنزيها

كذا يترجم من شرحها للشيخ عبد السلام (عليه السلام) سأل سيدي عبد الوهاب
الشمري في شيء من الظواهر ما إذا أتى قول العلماء المرحوم الوقع من الشارع ولا يؤيدون
ذلك من الولي فقال لا أنصفوا ولا تؤيدون من الولي بالاولى لا معصود بضعفه
في احوال الحضرة بخلاف الشارع فانه ذو مقام مكين (قوله وغيرها) أي كيد
ورجل (قوله فكل ما خطر الخ) مفرع على مدار العبارة ولا يخفى ما دخل تحت ذلك
من التوحيد واعلم ان الشيطان قد بقي في وهم الانسان مسودا فيجمل له ان الله
تعالى على هذه الصورة وأنه في مكان اوجهة وأفعوذك ماذا أفعه بالدليل فرما
يقول اذ لم يكن الله على صورة مسكنا فكيف هو والجواب المختص من ذلك انه
لا يعرف الله الا هو ولا يلزم من عدم معرفته تعالى محذور اذا التجرد عن ذلك ممدوح
لا مذموم وما أحسن قول بعضهم

لا يعرف الله الا الله فائتدوا • والذين دينان ايمان واشراك

والعقول محسود لا تتجاوزها • والبهز من درك الادراك ادراك

(قوله من طول الخ) كان الاولى كطول الخ ليس بد العموم (قوله تتراه الله الخ)
قصده بذات انشاء التامه عليه تعالى (قوله والدليل على وجوب الخالفة تعالى
الخ) تقرير هذا الدليل مع ايضاح أن تقول لو لم يكن محققا للعوائد لكانت مماثلة
له تعالى لكن مماثلته تعالى بالجهة اذ لو كانت كذلك لكان حادثا لكن كونه
حادثا محال لما تقدم من وجوب قدمه (قوله انه لو كانت شي من الحوادث الخ) كان
مقتضى الظاهر ان يقول انه تعالى لو كان مماثل شي من الحوادث الخ لكانه معبر
بذلك لان المتبادر في المحاورات أي الخاطبات ان الذي تسند اليه المماثلة أخط
وأقص مرتبة من الآخر مثلا اذا قيل هو وليس مثل زيد كان المتبادر ان هو
أخط ورتبة من زيد وان كان الكلام صادقا بان يكون أعلى منه (قوله مماثلة تعالى)
أي يتأخره ولو في وجه فالمراد من المماثلة هنا التأخر وان كانت في الاسل بمعنى
المساواة من كل وجه بخلاف كل من المشابهة والمناظرة فان الاولى المساواة
في أكثر الوجوه والثانية المساواة ولون وجه واحد وفي آقال السور في لما مثل
عن الفرق بين المثل والشبيه والظهير ما حاسبه ان المثل أخص الثلاثة والتظهير
أعمها والشبيه أعم من المثل وأخص من التظهير وأوسطها هذا وقد قال الشيخ
أبو العباس في التبعير ما يتجدد أهل اللغة لا يمتنعون من القول بان زيد مثل عمرو في
القيمة اذا كان يساو في قيمته ويسمى مدعو ان كان بينهما ما يخالفه في جرمه وما يقوله

وغيرها فلا يصح اضافة
تعالى بأوصاف الحوادث من
شيء وتعود وجوارح فهو
تعالى منزّه عن الجوارح من
فهم ومنه وان في غير ما فكل
ما خطب بياك من محو
ومرض وقهر ومنه فله
تعالى بخلافه تتراه الله تعالى
عن جميع اوصاف الخلق
والدليل على وجوب الخالفة
له تعالى انه لو كانت شي من
الحوادث لم يخاله تعالى

أى إذا كان الله تعالى لو
فرض إضافة بشئ مما تصف
به الحادث لكان حادثا وإذا
ذراقة تعالى حادثا لا متقرر
الحدث وهو الله تعالى
حدثت وهكذا يلزم الدور
أو تامل وكل منهما
محال وحاصل هذا الدليل
ان تقول لو شاء الله تعالى
حادثا من الحوادث وشئ
لكل حادثاته لا ما جاز
على أحد المتين جاز على
الآخر وحدونه تعالى
مستحيل لانه تعالى واجب
له التقدم وإذا انقضى عنه
تعالى الحدوث ثبت محالته
تعالى للحوادث فليس بينه
تعالى وبين الحوادث مشايعة
فى شئ قطعا وهذا هو الدليل
الاجالى الواجب معرفته
كما تقدم

والصفة الخاطئة الواجبة
له تعالى ان قيامه بالنفس

الاشعرية من انه لا محالة الا بالسوا ومن جميع الوجوه لا دلالة لشيء على الله
عليه وسلم قال الخطأ بالخطأ مثلا بطل وأراد الاستواء بالكل لا غير ان تفاوت
الوزن وهذا الحيات والصلابة والرخاوة قال السعدوا تظاهروا بالخطأ فلا
مراد الا لشعرية السوا ومن جميع الوجوه فيها المعاني كالكيلى والا فاشترط
الشئيين فى جميع الوجوه برفع التعدد فكيف يدور العقل ام وفيه شئ لا يفتنى
(قوله أى اذا سكن الخ) لو قال أى اذا فرض انساقه تعالى الخ اسم على هذا
التركيب من التلافة وانما فى هذا التفسير دفع ما قد يتوهم من قوله لو كان
شئ الخ من ان المعنى لو كان شئ من الحوادث يتصف بتعدد كقوله تعالى
وارادة كبرادته علم كعلمه وهكذا أشار بهذا الى ان ذلك ليس مرادوا وانما المراد
انه تعالى لو اتصف بصفة من صفات الحوادث الخ (قوله بشئ مما اتصف به الخ)
منه يؤخذ ان المراد بالمائة هنا المناظرة كحصر (قوله لكان حادثا) جواب لوقى
قوله انه لو سكن ان الخ يأتى تعديل الملازمة بين التقدم والتالى فى كلامه الآتى
فى الحاصل (قوله واذا كان الله تعالى الخ) فى قوة الدليل على الاستثنائية القائمة
لكون حدوثه محال وهذا عينه هو دليل التقدم كالا يفتنى (قوله ويلزم الخ) الاولى
يلزم الان يقال الواو قد تانى فى تفريع كالتقدم (قوله لو شاء الله الخ) كان الانسب
بما سبق ان يقول لو شاءه تعالى الخ والمراد بالمشايعة هنا المناظرة اخذ من قوله
فى شئ (قوله لان ما جاز الخ) وجه ذلك ان ما ثبت لاحد المتين يثبت لآخر وهذا
تعديل لشرطية (قوله وحدونه تعالى الخ) فى قوة الاستثنائية وقوله لانه تعالى الخ
تعديل لها (قوله فليس بينه تعالى الخ) مفرغ على ما قبله (قوله قطعا) أى جزيا
من غير تردد (قوله كما تقدم) أى فى الادة المتقدمة

والصفة الخاطئة الواجبة له تعالى القيام الخ هذه الصفة تتردد على ناقليها بنى
كونه تعالى صفة قدسية كما قاله الغنى فى حواشئ الصغرى فليس لازمة لذلك
بالنظر لما ذكر (قوله بالنفس) جعل السكتان الباء الآلة وخوضه للشئ يعنى
الشأى زاد وفائدة بالنسبة للقابل وغرض بذلك التخلص من جعل نفسه تعالى
آلة لقيامه وقد سبق لك تنظير ذلك لكن كان الاولى ان يقال الباء السببية وفائدة
تظهر بالنسبة لما ذكر لان الآلة واسطة الفصل كما فى قولك قطعت بالمكن وهو
لا تناسب هنا وجعلها بعضهم للتعبية رغبة نظرا لان مجرور الباء التى تعدد مقعول
على المعنى كما فى قوله تعالى ذهب الله نورهم وجعلها الماوى بمعنى فى أى قيامه
فى نفسه بمعنى انه ليس باعترافى آخر كما يقال هذا العبد فى نفسه يساوى مائتى
درهم أى لا باعتباره شئ آخر وجعلها بعضهم للملابسة وفى كلامه إشارة الى جواز

الملاقى النفس عليه تعالى ولومن غير ما كان هو الحق كائن عليه اليوسى
 بخلافه فيه بالمشا كما تقدم ورده الملاقاة من غير ما في كل من الكتاب والسنة
 فن الكتاب قوله تعالى كتبكم على نفسه الرحمة وتوفوه واسطغفك لنفسى
 ومن السبق قوله صلى الله عليه وسلم أنت كما أثبت على نفسك وقوله حكايته عن الله
 انى حرم الظلم على نفسه او قال (قوله أى بالذات) استفيد منه ان النفس
 تطلق على الذات وتطلق أيضا على معان أخر كما فى الشاموس منها الروح بآل
 خرجت نفسه أى روحه ومنها الدم مثال ما لا نفس له سائلة لا ينحس الماء أى
 ما لا دم له الخ ومنها العقيدة قبل منه وتعدركم الله نفسه أى عقوبته ومنها الافة
 والعظمة والعز والارادة (قوله ومعناه الخ) اعلم اننى هذه الصفة اسطلاحين
 للتكلمين الاول ان معناها الاستغناء عن المحل والثانى ان معناها الاستغناء عن
 كل من المحل والمخصص وعليه جرى السنوى على كبره وبعده الشيخ فى ذلك لانه
 اولى فيما يظهر وان جعل بعضهم الاول أولى بملابسات الاستغناء عن المخصص علم
 من القدم وخرج على كذا الاصطلاحين الصفات سواء كانت حادثة او قديمة ما
 الاول فلا يحتاج الى المحل والمخصص وأما الثانية فلا يحتاج وان كانت لا تحتاج
 الى مخصص قائمة به ولا يجوز ان يقال مقتضى ثلثه من اساءة الادب والحاصل
 ان أقسام الموجودات أربعة كما ذكره السنوى فى المذاهب الاول قسم غنى عن
 المحل والمخصص وهى ذات الله تعالى والثانى قسم مقتضى الهمما وهو الصفات الحادثة
 والثالث قسم مقتضى المخصص دون المحل وهو اجرامنا والاربع قسم قائم للمحل
 ولا يحتاج لمخصص وهى صفات الله تعالى كمال (قوله الاستغناء) أى القى بالذات
 وانما زائدان (قوله والمحل الذات) انما صدر المتكلمون المحل بالذات فقط
 ولم يجعلوا مشا ملائذك والسكان مع انه تعالى كاهم مستغن عن الذات مستغن عن
 السكان لان استغناءه عن السكان يعلم من استغناؤه عن المخصص اذ لو لم يستغن عنه
 السكان حادافه مقتضى المخصص كذا قال السكتانى ونحوه لبعضهم والمأخوذ من
 كلام السنوى فى المسحلات انه اندرج فى الخالفة للحوادث فلا مانع من حل المحل
 هنا على معنييه كما قاله الغنى لانه قد تقرر انه لا يستغنى فى هذا الفن بلزوم من
 لازم ولا يعم من خاص (قوله غنى) مفرغ على قوله ومعناه الخ (قوله انه غنى عن
 ذات) أى فليس بصفة كما ذهب اليه اربى حيث قال بعضهم الا ليس بذات وانما
 هو صفة قائمة بعيسى وقال بعض آخر انه كى من الثلاثة قائم اقنوم الوجود
 ويعبرون عنه بالاب واة وم العلم ويعبرون عنه بالابن واة وم الحياة ويعبرون عنه
 بروح القدس والاقنوم كلمة يونانية والمراد بها فى تلك اللغة الاصل ومع تفسيرهم

أى بالذات ومعناه الاستغناء
 عن المحل والمخصص والمحل
 الذات والمخصص الموجد
 لمضى كون الله تعالى قائما
 بنفسه غنى عن ذات
 غيره

بذلك اعترفوا بان وجودهم جوهري قبل لهم - كيف وقد تركب من صفات ففسلوا
 مرادنا بالجوهري الشيء الزفيس وقد طويروا بدليل المحصر في الثلاثة المذكورة
 فقالوا لان الخلق والابداح لا يتأتى الا من قبل لهم والتمسوا في الارادة مسكنا لذلك
 فاجعلوا الاقسام خمسة ولا يخفى ان ذلك كاه مجرود بيان وخضرية (قوله وغنى من
 موجود) أى فليس بمحدث حتى يحتاج لذلك (قوله لانه تعالى الخ) تعليل لكل من
 قوله غنى من ذات الخ وقوله وغنى من موجود وان كان المقصود ما دى الرأى أنه
 تعليل للثاني فقط ولوحده هذا التعليل لما نضره لان غنى عنه بالدليل المذكور
 بعد (قوله والدليل على أنه تعالى قائم بنفسه) فذهلت ان الشئ تبع النسب
 في تفسير هذه الغنى بالاستغناء من المحل والاستغناء من المخصص وقد ذكر لكل
 منهما دليلا فاشار الى دليل الاستغناء من المحل بقوله لو كان تعالى مختارا لالخ وأشار
 الى دليل الاستغناء من المخصص بقوله لو انتمرا لالخ وتظم الدليل الاول هكذا لو كان
 الله تعالى مختارا للمحل لكان صفة لكن كونه صفة بالمحل فذكر الشرطية بقوله
 لو كان تعالى مختارا الى محل لكان صفة وأشار الى الاستثنائية بقوله والله تعالى
 لا يصح ان يكون صفة ثم علل ذلك بقوله لانه تعالى الخ وتظم الدليل الثاني هكذا
 لو انتمر تعالى الى موجود لكان حادثة لكن كونه حادثة باطل لما تقدم من وجوب
 قدمه افعال فذكر الشرطية بقوله لو افتقر الى موجود جوده لكان حادثة وأشار
 للاستثنائية بقوله ومحمد الخ على ميانى ان شاء الله تعالى (قوله كما افتقر الخ) أى
 كفتنا الخ فاصدرة أى آفة في سبيل ما بعده بمجده هذا وكان الانسب ان
 يقول كما احتاج لكنه نظر لا تقاد المعنى (قوله لانه تعالى متصف الخ) أشار بذلك الى
 قياس افتقار نظمه هكذا الله تعالى متصف بالصفات وكل من كان كذلك ليس
 بصفة فاشار الى الصغرى بقوله لانه تعالى الخ وأشار الى تعليل الكبرى بقوله
 والصفة الخ وذكرنا التبع بقوله فليس الله تعالى الخ هذا هو الاوفق بكلامه ويصح
 ان يكون استثنائيا ونظمه هكذا لو كان الله تعالى سقتنا لتصف بالصفات لكن
 عدم اتصافها باطل لما ظم عليها من الادلة فاأتى اليه بالحيل مثبت بعبارة وهو
 المطلوب (قوله بالصفات) المراد بها صفات المعالي والمعنوية كما علم مما يأتى (قوله
 والصفة) أى الشاملة للقدسية والحادية وقوله لا تصف بالصفات أى المصانق
 والمعنوية وأما الصفات الملية كالحده والتفعية كل جوده لا رب في اتصاف
 الصفة كانه قد رتبها وجه كون الصفة لا تصف بصفات المعاني والمعنوية أنه
 يلزم على اتصافها بهما قيام المعنى بالمعنى اما فى الاولى فواضع اما فى الثانية فلاهما
 ملازمة للمعنى يلزم من اتصافها بها اتصافها بالمعاني وأيضا يلزم على اتصافها بهما

وغنى من موجود لانه تعالى
 هو الموجود لا شيئا هو الدليل
 على أنه تعالى قائم بنفسه ان
 يقول لو كان الله تعالى
 مختارا للمحل أى ذات
 يقول ما كما افتقر البياض
 الى الذات التى بقومها
 لكان صفة كان البياض
 مثلا فتقوله تعالى لا يصح
 ان يكون صفة لانه تعالى
 متصف بالصفات والصفة
 لا تصف بالصفات فليس
 الله تعالى بصفة

ثبوت الحكم إما بأما القدرة أو بالضرورة أو بكافة إلى غير ذلك إما إلى الثانية مظاهر وأما
في الأولى فلا يلزم ملازمة للعنوة بقدر لزوم اتصافها بها اتصافها بالعنوة وهذا
كله بديهي البطلان (قوله ولولا افتقار الخ) قد علمت بقرينة مع الاختصار مما سبق
(قوله ومحمد بن الخ) في كلامه حذف والتقدير فيحتاج لمحمد بن محمد بن الخ (قوله)
ويلزم له وراي الخ لا يعني لزوم الدوران وقت المحدثون على حذف لزوم التسلسل
ان لم تنف (قوله ثبت الخ) فيه أنه لم يعلم بما ستم الاستغناء عن المحل والمخصص
فكيف يفرع عليه ذلك ويحاط بأنه يستفاد من الاستغناء عن المخصص الاستغناء
عما عد ذلك انظر إلى شيء يمكن حادنا وإذا كان حادنا انظر إلى مخصص
فما يأمل (قوله الفنى المطلق) اصل ان الفنى بالكسر والتعريف ضد الفنى وهو
ضربان أحدهما ارتفاع الحاجات أى انتفاؤها جميعها وهذا هو الفنى بالفنى
المطلق والثاني قوة الحاجات وهو الشار إلى به بقوة تعالى ووجدك طائلا فافنى
وهذا هو الفنى بالفنى المعيد والكسر والمذات فنى بالفتح والمذات تقع كذا
اشتهر بسكن في القاموس ان المفتوح المدور يدوم بمعنى المكسور التصور قال
شارحه ومنه قول الشاعر

سيفنى الفنى أنفك منى • فلا تعريدوم ولا غناء

فصل اثنى عشر ولا غناء بالفتح والمذات ابن سبويه تلاعبة بانكار شيخنا على
المصنف في ايراد المفتوح المدور بمعنى التصور المكسور اه ببعض حذف
(قوله أى فنى من كل شيء) ظاهره معنى من صفاته وبذلك صرح الامام الرازي
في مواضع كثيرة حيث قال لا يحتاج المولى إلى صفاته وانما اقتضاها كمال الذات
وبذلك يسقط ما احتج به المعتزلة على نفي الصفات من أنه يلزم من اثباتها افتقار
الذات وهو محال لكن قال الشيخ ليس ودعى الاستغناء من الصفات مشكلة كيف
والاستغناء مما تجوز لاشداده تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ومع ذلك لا يجوز
ان يقال انه تعالى مفتقر إلى صفاته لما فيمن اساءه الادب اه بزيادة لبعضهم
(قوله فهو فنى بتقدير) فلا يثبت لاحد من المخلوقين مطلقا أبد الزوم الضمير لهم
لا سيما إلى الله تعالى قال تعالى يا أيها الناس أنتم الصغراء إلى الله والله هو الفنى
الحميد (قوله والله يتولى) هذه جملة دعائيه لعله من وقف على هذه الرسالة
(قوله هـ ذاك) أى هـ ذاك وهى ضد أهل السنة اللاذعة على طريق شأنا ان
فوسيل طلقا أى سوا موصول بالفعل أو لم يصلح بسكن المراد هنا بقرينة مقام
الهام مخصص الشئ الأول وخاف المعتزلة خصوصاً بالذلة الموصلة بالفعل
هذا ما اشتهر بقرينة من امر يقين كقائه السعد وأورد على الأول قوله تعالى انت

ولولا افتقار إلى مرجع يوجد
لكان حادنا ومحمد بن يكون
حادنا أيضا ويلزم الدوران
التسلسل ثبت انه تعالى
الفنى المطلق أى فنى
من كل شيء ما فنى الخالى
فهو فنى بتقدير أى من شئ
دون شئ والله يتولى هـ ذاك

لا تمضي من أحبت وعلى الثاني قوله تعالى وأما قولهم بناهم كذا قال بعضهم أما
 الإرادة على الثاني فسلم وأما على الأول فمقرر سلم لأن المراد في الآية بالهداية أحده
 فرديا وهو الهداية الموصلة بأن على كون المورد فهم أن أهل السنة يقدرون الهداية
 بالأخلاق فلا تستعمل الهداية إلا في الهداية المطلقة فأورد الآيتان نظرا لعدم صحة
 في الهداية بمعنى الهداية المطلقة وليس الأمر كما فهم هذا ونقص كلام الخطيب
 في تفسير هذه الآية بأن معنى الهداية فهم الخلق الإيمان والمضي أنه لا يتحقق الإيمان
 في قلب من أحبت وعلى هذا فالنقيض من أحبت لأجل الواقعة على الآية نزوات
 في شأن أبي طالب في الصفقة السادسة الواجبة تعالى الوحدةانية كما كان
 لجسم هذه الصفقة من العناية ملا يفتي معنى هذا العلم بما يناسبها وهو التوحيد
 والمشهور أن الوحدةانية مفتوح الواو على أنها نسبة للوحدة وجوز الشيخ يحيى كسرهما
 على أنها نسبة إلى وحدة كعده أصلها وصدق فعل به ما يفعل بعد فصار حذو يقال هذا
 على حذو علم بما تقر بأن الأية فيها للنسبة كما قاله المحقق في وضرة وفيه أن
 المراد من هذا المبحث بيان الوحدةانية نفسها لا بيان شيء منعوب عنها كما في معنى الملب
 ولذلك اختار الشيخ يحيى إياها في المصدر التي تصير الوصف مصدرية وأما على جعل
 وحدان وصفا كسكران وأجيب بأن هذا من نسبة الخاص للعام لأن المراد هنا
 انما هو وحدة مخصوصة على أن الشيء قد ينسب لنفسه مباغضة أو بغيرها (قوله
 في الذات الخ) أي النسوبة للذات في معنى اللام (قوله بمعنى عدم التعدد) أي
 فيما ذكر من الذات والصفات والأفعال واحترز من جهة التفسير عن الوحدةانية
 لا بهذا المعنى كوحدة الجنس ووحدة النوع ووحدة الشخص أو ليس له تعالى
 جنس ولا نوع حتى يتحد مع غيره فيها ولا مشخصات تعينه عن غيره كطول وقصر
 بق أن في هذا التفسير تصور الاله لا يشمل في الحكم المتصل في الذات الآن يقال
 المراد من ذلك عدم التعدد مع الاتصال أو الانفصال فليتأمل (قوله ومعنى كون
 الله تعالى واحدا) هذا تفصيل وتوضيح لما أوجه أولا بقوله بمعنى الخ وطاسل
 ما أشعر إليه أن الكموم المستحيلة عليه تعالى خمسة كم متصل في الذات وكم
 متصل فيها وهذان اتقيا بوحدة الذات وكم متصل في الصفات وكم منفصل
 فيها وهذان اتقيا بوحدة الصفات وكم متصل في الأفعال وهو منفي بوحدة الذات
 الأفعال وسكت عن الحكم المتصل فيها وسكت عن بعضهم بالفعل الحاصل بين اثنين
 بأن تعاونا عليه لأنه مركب من فعل كل منهما ما وبعض آخر بتعدد الأفعال
 الصادرة عنه تعالى وهو منفي بوحدة الذات الأفعال ان قلنا بالاول دون الثاني كما هو
 ظاهر (قوله في ذاته) أي بالنسبة لذاته كما مر (قوله ليست مركبة من

الصفقة السادسة الواجبة له
 تعالى الوحدةانية في الذات
 والصفات والأفعال بمعنى
 عدم التعدد ومعنى كون
 الله تعالى واحدا في ذاته
 ان ذاته تعالى ليست مركبة

من

أجزائه) هذا الذي لا يستعاض منه أنه تعالى ليس جرم ولا جوهر أفراد السكن ذلك
فداسه فبعض مخالفة لحوادث (قوله والتركيب يسمى الخ) المراد من التفعيل
التعويل كما في بعض النسخ وفي كون ذلك يسمى كلمة لا تسامح انزهوا القسار
القائم بما قبل التسمية (قوله بمعنى أنه) أي الحال والشأن وفي هذا التحجير
تسامح كما لا يخفى ولو استقطب بمعنى لكان أولئك كذا يقال في نظيره بعد (قوله في
الوجود ولا في الامكان) أي في ذي الوجود وهو الموجودات ولا في ذي الامكان
وهو الممكنات فالمراد أنه ليس ذات تشبيهاته تعالى لا في وجودها بالتعلل ولا في إمكان
وجوده (قوله وهذه المشاهدة المستقيمة تسمى الخ) فيه تسامح اداكم التفضل
اسم للقدار القائم بالتعبد لا للتشابه (قوله فالوحدانية في الخ) مفرع عن
قوله ومعنى كون الله واحدا الخ (قوله نفت الكمين الخ) ولذا قل السعد
الفتناني وحدانية القادسي عدم الكثرة بحسب الاجزاء الجزئية فالكثرة
بحسب الاجزاء هي المرادة بالكلم المتصل والكثرة بحسب الجزئيات هي المرادة
بالكلم المتفصل (قوله المتصل) هو ما بعده يدل من الكمين (قوله ومعنى وحدته
تعالى الخ) جبرها وفيها يلقى جلا وهو غير قياسه بقوله ومعنى سكنون الله تعالى
الخ للفتن الذي ومن المحسنات البدعية (قوله انه ليس له تعالى مستثنان الخ)
المراد في التعبد مطلقا أي اثنين أو أكثر (قوله في الاسم والمعنى) أي ولا في
الاسم قط ولا في المعنى قط وقد يقال الواو بمعنى أو التي لا تقع الجميع وحيدته فلا
يحتاج له زه الزيادة (قوله خلا لا في سهل الخ) اعلم أن وحدة الصفات لا خلاف
فيها عند أهل السنة الا العلم والكلام أما الأول فخالف فيه أوسهل كما ذكره الشيخ
وأما الثاني فخالف فيه بعد الفتن بعد كذا فدخل من شرح الكبرى لكن أثبت
بعضهم الخلاف في التسدية والارادة أيضا وعزا مخالفة قسمه إلى سهل فليصر
(قوله القائل بأنه الخ) رقة عليه الجسود بأنه يلزم على ذلك دخول ما لا نهاية له
في الوجودات لمعلومات الله تعالى لا تنهاه فيكون له علوم لا تنهاه وقد قام الدليل
على بطلانه وأنه يلزم عليه أيضا خرق الاجماع اذ تعبد العلم بعدد المعلومات فتعبد
الاجماع على بطلانه واثبت بعضهم في كل من هذين الوجهين أما الأول فلأن الدليل
انحطاط على بطلان ذلك بالنسبة للعائد بالنسبة لتقديمهما ما لا يخلو من الاجماع
غير متقدمة له فكيف يقال في خرق الاجماع فكذا استفاد من شرح الكبرى
زيادة من حاشيتها (قوله وهذا أصح التعبد الخ) لما كان اسم الاشرف غير
مصرح بجهده فيما هو وان كان مفهوما منه قط عبر بالعناية (قوله يسمى كما
هو في الصفات) كذا أشهر لكن قال بعضهم الحق أن الحكم المتصل لا يتألف

أجزاء والتركيب يسمى كما
منه لا ومعنى أنه ليس ذات
في الوجود ولا في الامكان
تشبيه ذاته تعالى وحده
المشاهدة المستقيمة تسمى كما
منفصلا فالوحدانية في الذات
نفت الكمين المتصل في
الذات والمتصل فيها ومعنى
وحده تعالى في الصفات
انه ليس له تعالى مستثنان
مستثنان في الاسم والمعنى
كثرتين وعلمين وارادتين
فليس له تعالى آلة لدرواحد
وارادة واحد وقوم واحد
خلافا في سهل القائل بأن
له حال ملوما بعدد المعلومات
وهذا أصح التعبد
في الصفات يسمى كما تشبها
في الصفات ومعنى انه ليس
لاحد

في الصفات حتى يعظم عليه الاستصاغة لما علمت من أن المراد به التمسك بالظاهر
 بالشيء الذي يقبل القسمة فداره على ذي أجزاء متميزة وعلى هذا فيسمى ذلك العدد
 كما تمصلا قائل (قوله صفة تشبيهه بمتلج) أشار بذلك إلى أنه لا يضر بمجرد
 الموافقة في التسمية كان يكون لغير الله قدره وأراد به وانما الذي يضر أن يكون
 لا حصة صفة تشبيهه تعالى بأن يكون له قدره مؤثر في المكينات أو أراد به غير
 معارضة أو علم محيط بالاشياء أو فهو ذلك تشبيهه بانه دقيق (قوله هوذا أعني كون
 الخ) فيه مساجحة لئلا يسم (قوله فالوحدة الخ) تفر يسع على قوله ومعنى وحدته
 تعالى الخ نظير بقوله (قوله انه ليس لأحد من المخلوقات عقل) أي لا اعتبارا
 ولا انطرار بانخلاله للعترة بحيث لو اخلق العبد لنفسه الاحتمال كالمسياني
 وبالغ ما شاع في سائر النهر في فضيلتهم حتى جعلوا الخوف أسعد حالهم لا هم غما
 ابتغوا شر بكون واحد أو هم قد أثبتوا شر كما لا تنصى لكن التصديق الخ لا يكثر
 بذلك كما قاله سيد المرسلين لا هم لم يجعلوا حاقية العبد كحاقية الله تعالى لا تتقاربه
 إلى الأسباب والوسائط بخلافه تعالى (قوله لانه تعالى) هذا التعليل لا يصح
 الحسم اذ هو لا يسله (قوله من الانبياء الخ) يشار للمخلوقات (قوله وأما ما يقع الخ)
 هذا انما قد يرد على قوله ليس لأحد من المخلوقات الخ وحاصل اليراد كيف تقول
 ليس لأحد الخ مع اننا نعلم أن الشخص اذا اصرصر على ولي يموت أو يحصل له أذى
 كمرض يحصل الرذان هذا ليس لولي فيه تأثير وانما هو يخلق الله تعالى عند
 غضب الولي (قوله من موت الخ) بيان لنا (قوله أو ايدانه) أي تاذيه بنحو
 مرضي (قوله عند) ظرف لقوله يقع (قوله مثلا) أي أو قتر به أو فهو ذلك
 (قوله على ولي من الاولياء) قال البيهقي فلا من بعض الأئمة لا يكون الشخص
 وليا لا بشرط أربعة الأول أن يكون فارقا بأصول الدين حتى يفرق بين الخلق
 والنسوة وبين النبي والتمني أي مدعى النبوة الثاني أن يكون عالما بأحكام
 الدين بقرينة فلا وفيهما بحيث لو اذهب الله علم أهل الارض لوجد عنده الثالث أن
 يتصف بالله مود من الاوصاف كالورع والاخلاص في كل عمل الرابع أن يلزم
 الخوف أبدأ بأبدا لا يمد طمأنينة طرفة عين اذا جرى أي هو من فرق السعادة أو من
 فرق الشقاوة اه ببعض حذف (قوله فهو بخلق الخ) جواب أما (قوله بخلق الخ)
 لوحده مانره (قوله ولا تفسر الوحدة الخ) فيه تعرض للافتراض على من غير
 بهذه العبارة من التسمكين (قوله لانه يقضي الخ) انما اكتفى بذلك لان المساعدة
 ان النبي اذا تسلط على مفيد ونريد كان متصبا على ذلك التمسك فقط ولمن غير هذه
 العبارة أن يجب بان هذه القاعدة أغلبية فقد يكون متصبا على المفيد فقط وقد

حققة تشبيهه بمتلج
 سنانة تعالى وحدا أخرى
 كون لا حصة إلى آخره
 يعني كامة صلاتي الصفات
 فالوحدة في الصفات نفس الكلام
 التمسك والتفصيل فيها معنى
 وحدته تعالى في الانفعال
 ليس لأحد من المخلوقات فعل
 لانه تعالى انما انى لانفعال
 المخلوقات من الانبياء
 واللائكة وغيرهما وأما
 ما يقع من موت شخص أو
 ايدانه عند اخرانه مثلا
 على ولي من الاولياء فهو خلق
 الله تعالى بخلق عند غضب
 الولي على هذا الافتراض ولا
 تفسر الوحدة في الانفعال
 بدلالة ليس تفسر الله فعل
 كونه لانه يقتضي

فيسكون منصباً عليهما كأنهما لكانا لكن لم تزلما لغير ضرورة فذلك فالأولى ما صدر به
 الشيخ (قوله الله) أي الحال والشأن ونفس بقوله لغير الله الخ على الماء دونه من أن
 شرب الشأن فغير بما صدر وقوله لكنه أي الفعل وقوله وهو أي أنه لغير الله
 فعل الخ (قوله بل هو الله الخ) ان رب انتقالي مما قبله والضمير فيه مبتدأ والنظ
 التمر في بدل وانما الخ خبر المبتدأ وأول قال بل الله تعالى هو الخ الخ الخ لكانا أوضح
 (قوله فالتى وقع الخ) تفر بع على ما قبله (قوله قال تعالى والله خلقكم وما
 تعملون) هذا استدلال على قوله بل هو الله تعالى الخ لكن لمفعول عليه في
 الاستدلال هنا انما هو الدليل العقلي وجه الاستدلال بالآية المذكورة ان
 ما صدر به قاله تدبر والله خلقكم وعلمكم وحيتكم فيمع ان المصدر موقوف على
 الضمير المصوب وهو ظاهر ويصح انه مرفوع على الابتداء والخبر محذوف للعلم به
 من السياق والتقدير وعلمكم كذلك أي خلقه الله ولا يصح تدبر موقوف لكم
 اذ لا دليل عليه. يمتثل ان ما وصله بمعنى الذى والى الله تعالى والتقدير والله
 خلقكم والذى تعملون أي والى الله تعالى فعله وحيتكم فيمع ان تكون ما معلقة
 على ما ذكره ووضح ويصح انما على عمل رفع على الابتداء على ما مر وتطاردان
 كونها مصدر فيمع العطف أولى لانه لا يجوز الخ الى تقدير بخلاف ما عاده كالإختي
 فاقبل يمتثل ان بقدر العائد خبر ورواوا التقدير وما تعملون فيه أي والذى يقع
 عملكم فيه كالجار والمثنى كانه في ضمير سابق الآية أجب بان شرط حذف
 اها تاء الجر وان يجر بما جره الموصول وهو مفقود هنا لعدم جر الموصول وعلى
 فرض وجوده فكونه منصوباً بالواصل فالجمل عليه أولى هنا وأخلت المعتزلة
 من اسناد العمل للعباد في قوله تعالى تعملون وقوه ان العمل يخلق افعاله
 الاختيارية وتورده السعدان ذلك جهل منهم على التراجع بيننا وبينهم الذى هو المعنى
 الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى اسند للعباد فيها ذكر لانه لا يحتاج لتأصل
 اذ هو امر اعتبارى لا يتعلق بخلق اه وحاصله عدم تسليم ان السند للعباد فيها
 ذكر هو المعنى الحاصل بالمصدر لاني هو محل النزاع وانما هو المعنى المصدرى لاني
 يفهم من كلام السنوسي في شرح الكبرى تسليم ذلك لكن اسناده للعباد انما
 هو على سبيل الكسب والتعلق مع مسكونه مسند الله تعالى على سبيل الخلق
 والاختراع افاده الشيخ بهي (قوله وكون خبر الله تعالى فعل الخ) فيه تسامح
 كلي (قوله بهي كما تفضل في الاصل) وأما لكم التصل فيها فاستند
 الكلام عليه (قوله فالوجه انه الخ) مخرج على قوله معنى كون الله واحداً الخ
 وهو مخرج على خلاف تقدم فهو مخرج مفضل الا انه لم يأت بالقرين

انه لغير الله تعالى
 ليس كقول الله وهو الخ
 بل هو الله تعالى الخ الخ
 لا فقال كما قال في وقع من
 من حركة ياء من خبر ياء
 متلاصقاً بالله تعالى قال الله
 تعالى والله خلقكم وما
 تعملون كون خبر الله تعالى
 له فعل بمعنى كما تفضل
 في الاصل فالوجه انه
 الواجب له تعالى تفه الكهنة
 الخ لخدمة المسببة

المتصل في وحدانية الافعال له لعل من مباحثه (قوله فانكم المتصل الخ) مقترح
 على قوله ان كبري معي الخ مع نظيره فيما بعده (قوله ان يكون لها ذات الخ) جمعه
 فصار مقصداً للثاني فوهنا وجود ذات تشبه ذات مولانا سبحانه وتعالى واهله
 أشار الى جهة ان يراه كل منهما (قوله ان يكون له الخ) جمعه فيما تقدم اشعره
 وهو قريب مما هنا (قوله مثلاً) أي أو اراد ذات أو علان وهكذا أو يصح ان
 يصل واجباً للعدد ايضاً (قوله وهذه الكموم الخ) هذه العبار متعقباتها
 بتمام من قوله لوجود انية الواحدة تعالى فيفت الكموم الخ وقوله انتفت
 بالوحدانية الخ أي بواسطة ثبوتها الواحدة في كل من الذات والصفات والافعال
 (قوله ومعنى الكم العدد) أي مع الاتصال أو الانفصال فهو شامل لكل من
 الكم المتصل والمتصل لكن قد علمت سابقاً ان الكم هو العدد ولا العدد (قوله
 والدليل على وجوب الوحدة انية تعالى الخ) ظاهر سابقاً لما سبق ان هذا الدليل
 لوجوب الوحدة انية في الذات بغيرها أي عدم الكم المتصل فيها وعدم
 الكم المتصل فيها ولوجوب الوحدة انية في الصفات كذلك ولوجوب الوحدة انية
 في الافعال وهي قسم واحد أي عدم أن يكون مخلوق فعمل من الافعال ويمكن أن
 يركب ذلك القياس استثنائي فظلمه هكذا لو لم يكن واحداً في ذاته أو صفاته أو أفعاله
 لما وجد شيء من العالم لكن اتالي هو عدم وجود شيء من العالم بل لوجود ذلك
 المشاهدة فيطل التسليم وهو عدم كونه تعالى واحداً في ذاته أو صفاته أو أفعاله
 وإذا بطل ذلك ثبت تقضيته وهو المطلوب اذا علمت ذلك علمت أن الشيخ قد استدلل على
 وجوب الوحدة انية له تعالى بجميع أقسامها لكنه اقتصر على بيان وجه الدلالة
 بالانتماء لوجوب الوحدة انية في الذات بمعنى عدم الكم المتفصل فيها حيث قال اذ لو
 كان له شيء من الخ وجمعه انه لو كان له تعالى شيء في الاولوية فاما أن يتقوا واما
 أن يتفلقوا وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم أما الاول فلا يلزم اجتماع
 مؤثرين على أثر واحد ان أوجدهما من غير مدافعة وهما ان أوجدهما معاً
 معهما وتصل الحاصل ان أوجدهما متباً والترجيح لا مرجح ان أوجدهما أحدهما
 البعض والآخر البعض وكل منهما محال وأما الثاني فلا يلزم اجتماع المتنافيين ان
 يتقدم أحدهما ويخبرهما ان لم يتقدم ادواحد منهما وكذلك ان تقدم اد
 أحدهما مادون الآخر لان الذي لم يتقدم اد عاجز بلارب والآخر منه فيكون
 عاجزاً أيضاً وكل منهما محال وبذلك تعلم ما في كلامه متأمل وقد رأيت أن أذكر
 سائر وجه الدلالة بالنسبة لباقي الاقسام بحسب ما تيسر من الكلام فأقول والله
 المتوفى بأمانيه بالنسبة لوجوب الوحدة انية في الذات بمعنى عدم الكم المتصل فيها

فانكم المتصل في الذات
 ثم كما سبق اجزاء والكم
 المتصل فيما أن يكون لها ذات
 فتمسها والكم المتصل في
 الصفات أن يكون له تعالى
 تدان مثلاً والكم المتصل
 فيما أن يكون له تعالى
 في جهة من صفاته تعالى
 والكم المتصل في الافعال
 أن يكون تغير تعالى فعل
 وهذه الكم الواحدة انية
 بالوحدانية الواحدة
 ومعنى الكم العدد
 والدليل على وجوب
 الوحدة انية له تعالى

فهو انه لو تركت ذاته تعالى من اجزائه فاما ان تقوم صفات الالهية بكل جزء او
 البعض دون البعض الآخر او بالمجموع وعلى كل يلزم عدم وجود شيء من العالم
 اما الاول فلان كل جزء يكون الهيا في ماسر فيه لو كان هناك الهان واما الثاني
 فلان الجزء الذي لم يتم به عاجز وجب تبسكث المجموع عاجزا واما الثالث
 فانه يلزم ان كل جزء عاجز وعجزه موجب عجز مجموع الاجزاء وكل ذلك محال
 واما ما ياتي بالنسبة لوجوب الوجدانية في الصفات بمعنى عدم السكم المتصل بها فهو
 اهلو كنه تعالى قدران واراد ان يلزم ما سبق فبالو كان هناك الهان واما ما ياتي
 بالنسبة لوجوب الوجدانية في الصفات بمعنى عدم السكم المتصل بها فهو اهلو كان
 لاحد من الحوادث صفته تعالى كان كنهه بدوة كقدرته تعالى لازم
 ايضا ذلك وهذا الذي فيه خاصان كثرى بصفات التأثير واما ما ياتي بالنسبة
 لوجوب الوجدانية في الصفات فهو اهلو كان لاحد من الحوادث تأثير في شيء من
 الممكنات لم يهزم تعالى عن ذلك الشيء وهو يستلزم البهز من سائر الممكنات اذ
 لا فرق هكذا يترجم من السكتاني وغيره وفيه مناقشات لا يعمل الحال ايرادها
 (قوله فلو كان الخ) قد علمت ان فيه قصورا وقوله شر يلقي مشاركا فهو مفضل
 بمعنى مفاعل كضبط بعضي حفاظ وجلس بعضي مجالس وقوله في الالهية أي
 استحقاق العبادة (قوله لا يتصلوا الامر) أي امرها وما يتصل به من ما بين
 ذلك بقوله فاما ان يتفقوا اما ان يختلفا (قوله فاما ان يتفقا) هذا انه هو بادي
 الرأي والا فلا ياتي اتفاق بين الهان اذ الالهية تقتضي الغلبة المطلقة كما يشير له
 قوله تعالى فيذهب كل اله بما خلق ولولا بعضهم على بعض (قوله على وجود العالم)
 لم يتصلوا من الاحتمالات ان يتفقا على عدم وجود العالم لبطالة العبادة (قوله بان
 يقول الخ) كان عليه اذ في الحصر ان يستوفي الاحتمالات المذكورة فيما مر (قوله
 فان اتفقا الخ) هذا اشارة الى برهان التوارد (قوله وهو محال) الا ترى ان الخطأ
 الذي لا عرض له لا يصح ان يرسم نظير (قوله وان اختلفا الخ) هذه اشارة الى برهان
 التماثل المشاره بقوله تعالى لو كان فيها آله الا الله ففسد ما المراد بالفساد عدم
 الوجود فكسرون الآية بقطع وتقبل المراد بالخروج عن هذا النظام وبني
 عليه السعد ان الآية بفتح افتحة أي يمنعها الجسم والصمم الاول (قوله لا يتخلو
 الخ) فيه انه قد بقي من الاحتمالات ان يتقدم ادها وهو محال لانه يلزم عليه اجتماع
 المتماثلين كما مر (قوله وقد فرضنا الخ) هذا هو الدائري الجمهور ويحكي عن
 ابن رشد انه كان يقول اذا قدر نفوذ مراد ادها دون الآخر كان الذي نتج
 مراده الهادون الآخر ثم دليل الوجدانية اه آهاده اليومي (قوله فاذا ثبت الخ)

فلو تركت شر يلقي الالهية
 لا يتخلو الامر فاما ان يتفقا على
 وجود العالم بان يقول ادها
 انا اوحده ويقول الآخر انا
 اوحده معناه يتماثل عليه
 واما ان يتفقا فيقول
 ادها انا ووجد العالم
 يتسرق ويقول الآخر
 انا اوحده ووجوده من
 اتفقا على وجود العالم بان
 اوحده معا ووجد فعلها
 لزما اجتماع مؤثرين على اثر
 واحد وهو محال وان اختلفا
 فلا يتخلوا اما ان يتقدم مراد
 ادها او لا يتقدم مراد
 ادها فان تقدم مراد
 ادها دون الآخر كان
 الذي لم يتقدم مراده عاجزا
 وقد فرضنا انه مساوي
 الالهية ان تقدم مراده
 فاذا ثبت العجز لهذا ثبت
 العجز للآخر

وبدوئى من العالم لانهم
ان اتقوا على وجوده يلزم
اجتماع مؤثرين على اثر
واحد ان نؤمنهم اعداء
وذلك حال فلا يتأتى تنفيذه
مراحمهم فلا يصح ان يوجد
شي من العالم حيث لا يكون
ان اتقوا ونؤمنهم اعداء
كان الاخر عاجزا وهذا
منه فلا يصح ان يوجد شي
من العالم لانه عاجز فلم يكن
الاله الا واحدا وان اختلفا
ولم نؤمنهم اعداء ما سكتا
عاجزين فلم يقدر اهل وجود
شي من العالم والاعمال موجود
بالشهادة ثبت ان الاله
واحد وهو المطلوب فوجوده
العالم دليل على وحدانيته
تعالى وعلى أنه لا شريك له
فى فعل من الافعال ولا
وايطته فى فعل جل تعالى
وهو الغنى الغنى المطلق
ومن هذا الدليل يعلم أنه
لا تأثير لشي من النار
وانسكين والاكل فى الاحراق
والطعم والتشبع بل الله تعالى
يخلق الاحراق فى الله
الذى منه النار عند مساهله
ويخلق الطعم فى السى الذى
يشربه الى حين عند
مباشرته له ويجعل الشبع

مفرع على قوله وقد فرضنا الخ (قوله لانه منه) لاحاجة لهذا التعليل للاعتقاد
عنه بانشر بيع اذا المفعول ما يسمعه فى المفعول لكنه أى ما يتوضّع (قوله وعلى كل
الخ) لئلا كذا فى اثر قوله تاما ان يتقوا وامان يتقوا لا يستغنى عما وقطعه بينهما وقوله
سواء اتقوا الخ بيان للكلية فكأنه قال من الاتفاق والاختلاف (قوله وذلك) أى
اجتماع مؤثرين على اثر واحد (قوله حيث لا يكون) أى حين اذا اتقوا (قوله وهذا منه)
أى فيكون عاجزا أيضا (قوله فلم يكن الاله الخ) هكذا وحده فى النسخ لكن المناسب
اسقاطه لانه من شبهه تصاريف مضروب عليها وهي وثقوا ان نؤمنهم اعداء ما يتأتى فوانا
لا يوجد شي الا لا حسن ان حال فان نؤمنهم اعداء كان هو الاله والاخر ضربه فلم يكن
الاله الخ كامل (قوله والعالم موجود) هذا ترتيب بقوله فيما سر وعلى كل صواب
اتقوا واختلافنا يستحيل عدم وجود شي من العالم (قوله ثبت ان الاله واحد) أى
انه ليس له نظير لان هذا هو الذى يفرع على ما تقدم (قوله وهو) أى كونه الاله
واحدا (قوله فوجود العالم الخ) أى هذا لو ثبتنا بعده (قوله وعلى أنه لا شريك
الخ) هذه مستغنى عنه بما قبله (قوله ولا واسطة له) المناسب ان يراد بها القوة
التي يدعى بعض الفرق الضالة ان الله تعالى انما هو لا واسطة له ولا وجود العالم
على أنه لا واسطة له تعالى انما هو لا واسطة له كان محتاجا اليها فيكون عاجزا فلا
يصح ان يوجد شي من العالم مع انه موجود بالشهادة (قوله جل تعالى) الظاهر
أنه على حنفى العالم (قوله ومن هذا الدليل) أى دليل الوجودانية لكن
بالنظر الى حد الاعتدال (قوله من النار الخ) بيان ثلثي لكن كان الاولى أن يقول
كان النار الخ لانه لا حصر فيما ذكره كما يفيد البيان (قوله والا كل) المناسب
قرائنه ضم الهمزة (قوله فى الاحراق الخ) راجع لما قبله على ترتيب الف والمراء
بالاحراق الاحتراق فالمراد من المصدر أنه وكذا يقال فى القطع (قوله بل الله
تعالى الخ) اضربا بتعالى عما قبله (قوله يخلق الاحراق) أى الاحتراق كما
صلت (قوله عند مساهله) أى شرط انتفاء البداية وتوضعا (قوله ويخلق القطع)
أى أنه كما مر (قوله والرأى عند الشرب) الاولى اسقاطه لانه لم يصرح به
فيما مر لكنه اشار به الى عدم الحصر فيما ذكره (قوله نحن اعتدال الخ) اظهر ان
الفرق فى هذا المقام أربعة الاولى تقتضيه لا تأثير لهذه الاشياء وانما التأثير
مع اسكان الخلق بينهما وبين آثارها وهذه هي الفرقة الناجية الثانية تقتضى ان
لا تأثير لشي من النار (قوله لا يمكن) مع انه لا يمكن لا يمكن الخلق وهذه الفرقة الثالثة
بحققة الحصر العادى ووجاها ذلك الى الكمربان تسكر ما نال العادة
كالبعث الثالثة تقتضى ان هذه الاشياء مؤثرة بطبيعتها وهذه الفرقة الرابعة على

كفرها الرابعة تعتقد أنها مؤثرة بقوة أو دعوا الله فيها وهذه الفرقة في كفرها قولان والاصح أنها ليست كافر (قوله محقرة بطبعها) ضابط الاتحاد والطبع عند القائلين به فيحكم الله تعالى أن يتوقف على وجود شرط وانما عائق كسابق والطبع والطبيعة قوة الحقيقة التي جبل عليها الإنسان كافي القاموس واصطلاحاً الحقيقة والمعنى هنا فن اعتقد أن النار محقرة بصفقتها وانما أي لا بقوة أو دعواها الله فيها الخ (قوله فهو كفر باجماع) أي لانه أشرك بالله غيره وجعل الاتحاد ليس مسنداً لله أصلاً (قوله فهو جاهل فاسق) أي وليس بكافر عن الاصح (قوله اهرم عليه) علة لقوله جاهل فاسق (قوله والقدم الخ) ترك الوجود لما تقدم أنه صفة نفسية (قوله صفات سلبية) وقيل القدم والبقاء صفتان نفسيتان لأن الأولى عين الوجود في الماضي والثانية عينه في المستقبل وشذ قوم فقالوا إن القدم والبقاء صفتان موحدة فإن كقدره والعلم وأنضم من هذا قول من قال القدم سلبى والبقاء جودى وألحقا إجماعاً لبيتان كاذكره الشيخ وجعل الحقائق إجماعاً المحرمين في الإرشاد وأبو عمرو في البرهان من الصفات التجمعية ويؤيده كلام السيد الجرجاني في شرح المواهب والحقيق أنها سلبية كاذكره أيضاً ونقل عن القاضي وأما المحرمين أن الوحدة انبثاقية نفسية والحقيق أنها سلبية كاذكره أيضاً (قوله أي معناها الخ) لما كذا السابى يطلق على منعة أو سلب مالا يلقى وعلى الآخر المسلوبين أن المراد هنا المعنى الأول لا المعنى الثاني والألزام أن يشده تعالى الحدوث وطرد العدم والمادة الصواب وهكذا (قوله وفي) تفسير لما قبله (قوله لا ترك كلامه ما في عن الله الخ) لقال لأن كلامه ما سلب مالا يلقى عن الله عز وجل السكان أو فوقها قبله

في الصفوة السابعة الواجبة له تعالى القدرة في هذا سر وع في صفات المعاني وهي تنقسم أربعة أقسام قسم يتعلق بالممكنات فقط وهو القدرة والإرادة وقسم يتعلق بجميع الواجبات والحائزات والمستحيلات وهو العلم والكلام وقسم يتعلق بجميع الموجودات وهو النعم والبر وقسم لا يتعلق بشئ وهو الحياة وانما صفاتها على المعنوية لأنها كالأصل لها (قوله وهي صفة الخ) دخل في قوله صفة جميع الصفات وخرج بقوله تؤثر مالا يؤثرها أو بقوله الوجود والعدم الإرادة قسمه على الحج من أن الخصيص تأثيراً ماعلى القول بأنه ليس تأثيراً نفسياً خالصة قوله تؤثر وحيدة قدره الوجود أو العلم لبيان الواقع (قوله تؤثر) هذا إشارة إلى حقيقة التنجيز الخ ~~د~~ كما سببه عليه واسناد التأييد لها مجاز كما سباني ~~و~~ استهالة اسناده لما على الحقيقة لأنه لا يكون إلا بقدره فيلزم عليه قيام

محقرة بطبعها والمسمى
بطبعه وهكذا فهو كافر باجماع
ومن اعتدلاً ما محقرة بقوة
خلقها الله فيها فهو جاهل
فاسق لعدم ما بصفته
الوحدانية وهذا هو الدليل
الإجالي الذي يجب على كل
شخص معرفته من ذكر
وأنش من لم يعرفه فهو كافر
عند الله تعالى وإن العرفي
وأنه تعالى يقول هذه آياته
وأنه هو البقاء والمخالفة
للحوادث والقيام بالنفس
والوحدانية صفات سلبية
أي معاد سلب ونفى لأن
كلامه ما في عن الله عز وجل
ملا يلقى به

فوالله استأذنه التواجية
له تعالى القدرة في
سنة تؤثر

التسوية بالقدرة وهو باطل لما فيمن قيام المعنى المعنى (قوله في الممكن) المراد به
 ما استوى فيه كل من الوجود والعدم بأن يكون غير واجب وغير مستحيل وخرج
 بذلك الواجب والمستحيل فلا تتعلق بهما كإسباتي إنشاء الله تعالى (قوله الوجود
 أو العدم) هذا يقتضي أن لا تتعلق بالاحوال الحادثة كيكون زيد عالماً بأنها
 لا تصف بالوجود بل بالثبوت فقط مع أنها الحقيقة أنها تتعلق بها ويبي بأن المراد
 بالوجود مطلقاً الترتيب كما في امره لا من الحساق الخاص وإرادة العام على أن
 التحقيق أن لا حال كإسباتي وقوله أو العدم أي على كلام الجمهور كإسباده عليه
 (قوله فتعلق الخ) هو مع قوله وتعلق بالوجود الخ مفرغ على قوله فتعلق الخ إذ من
 لازم الثاني أن يتعلق ومغناه طلب الحقيقة أمره أن لا يحصل قيامها بالاثبات فهو امر
 اعتباري وقيل هو امر وجودي وقيل واسطة بين الوجود والعدم فيكون
 حاله وقيل هو من مواقف العقول فلا يعلم إلا الله تعالى والتحقق الأول (قوله
 بالعدم) أي سواء كان عدمه أملياً أو عارضاً وقد مثل تعلفها بالأول وأشار إلى
 تعلفها بالثاني وهو تعلفها بحين البحث بالكيف (قوله فتوجهه) أي هو جده
 الله تعالى بها كما صرح به هكذا يقال في نظيره (قوله) مستكتمها بل قبل
 وجودك أي تصير بها موجوداً وكان الأولى أن يذكروها بسبب ما بعده (قوله
 الذي أراد الله الخ) فيه إشارته إلى أن تعلف بالقدرة تابع لتعلق الإرادة فهو على
 طبقه (قوله أي لا شيء) إشارته إلى التفسير إلى أنه ليس المراد بالعدم الملبس كما
 قد يبادر إلى اتهم البارد (قوله وهذا التعلق الخ) اسم الإشارة عائد لتعلق
 المقوم من قوله فتعلق بالعدم الخ مع قوله وتعلق بالوجود الخ (قوله بمعنى الخ)
 أي لا بمعنى أنها صالحة فقط (قوله حادث) تضمن أن الحادث يطلق حقيقة تعلى
 الموجود بعد عدم وهذا هو المراد هنا لأن التحقيق أن التعلق أمر اعتباري
 كما لا يقال يلزم على حدوثه أن الذات العلية تعمل للصوات وهو محال لما يلزم
 عليهم حدوثها إذ تعمل الحادث حادث لا تقول قد مر أنه من الأمور الاعتبارية
 وهي ليست بصفات حقيقة حتى يلزم ذلك (قوله ولما تعلق صلوحي) بضم الصاد
 ويقال فيه صلاحية تفهوا وقوله قديم يعني على الصحيح من ترادف القديم والذاري
 وأما على القول الثاني فينبأ له أن يرى فقط كما يعلم مما سبق (قوله في الاندلس) هو
 عبارة عن أرمية متروكة غير متناهية في جانب الماضي وإلى هذا أشار بعضهم
 بقوله أرمية متروكة لا تنهي • إلى زمان حق الاندلس
 ويقع في عبارة السعد أنه عدم لازية أو استمراره في وجوده في أرمية متروكة غير
 متناهية في جانب الماضي أفاده البوسى (قوله لا يتبادر) أي ولا عدم أيضاً والمراد

في الممكن الوجود أو العدم
 فتعلق بالعدم فتوجهه
 كتحققها بالثبوت بالوجود
 وتعلق بالوجود فتوجهه
 كتحققها بالعدم الذي أراد
 الله إعدامه فيصير بها
 معاً وما لا شيء وهذا
 التعلق تصيري بمعنى أنها
 حصلت بالفضل والتهاني
 التصيري حادث ولما تعلق
 صلوحي قديم وهو لاحق بها
 في الأول الانتباه في
 ما سبق الأول

لايجاد فيها لازال فانه قد توقف بعضهم في ذلك حيث قال كيف حال هي سالحة
 فقلت مع انه يستحيل وجود شيء من العالم الى الازل اه ومنشأ التوقف ضممه ان
 الالحاد في الازل كما يقتضيه كلامه وليس كذلك (قوله لان توجد زينا) أي فيما
 لا يزال كاحلت (قوله او عرضا) اوفيه بمعنى الواو كاعبره في بعض النسخ
 ومقابله محذوف والتقدير ومعرضا او غير عرض (قوله مختص بالحال الخ) أي
 بخلاف التعلق بالاصحى فانه لا يختص به اذ القدرة كاهي سالحة لا عطفان يد العلم
 سالحة لا عطفان الجهل وكاهي سالحة لطيفة طويلا سالحة لطيفة قهرا واه حكذا
 (قوله فلهو الخ) مفرغ على ما تقدم (قوله وهو ماضى) يعني صلاحيتها الى الازل لا لايام
 (قوله وهو تعلقها الخ) هذا الصنيع يقتضيه انه لو تقدم مع انه قد ذكره فيما مضى
 فلوقال فلهو تعلقان تعلق ماضى قديم وتعلق تغييرى حادث وقدمى لكان احود
 (قوله اضى تعلقها الخ) لوقال اضى تعلقها التغييرى لكان الظاهر (قوله ولها تعلق
 مجازى) قال السكتاني وجه كونه مجازا بأنه ليس على وجه التأثير ورد بأنه يلزم
 عليه أن الحلاق التعلق على تعلق العلم ونحوه مجاز لعدم التأثير ويحاجب بأن كلامه
 انما هو بالنسبة لقدرة والارادة قال بعضهم ما معناه انه يلزم عليه حينئذ ان الحلاق
 التعلق على صلاحية القدرة والارادة مجاز ولا تأثر به اه لكن صرح بعض
 المحققين بخلافه حيث قال بعد بيان معنى التعلق وهذا حقيقة في التعلق بالفعل وهو
 التغييرى واما الحلاق التعلق على صلاحية الصفقة الى الازل شيء أو على كون الشيء
 في القبضة فهو مجاز اه وهذا هو الذى يؤخذ من قول الشيخ فيما يأتى لكن
 التعلق الحقيقى الخ (قوله ويسمى) أي تعلقها بالوجود المذكور (قوله
 وتعلقها بالعدم الخ) ظاهر صيغته أنه معطوف على قوله كتعلقها بنا بعد وجودنا
 الخ وهو ضمير صريح لما يلزم عليهم انه يكون تشبها لتعلقها بالوجود ولا يخفى بطلانه
 فلهذا هذا التخصيص والصواب وتعلقها باسقاط الكهف وحينئذ بقراءة الرفع عطفا
 على قوله تعلقها بالوجود الخ (قوله قبل أن يبريد الله تعالى وجوده) أي قبل أن
 تتعلق به ارادة تعالى تعلقا تجزئيا باحادنا على القول به ولو قال قبل وجوده لكان
 الظاهر وكذا يقال في نظائره بعد تأمل (قوله وتعلقها بنا الخ) يحتمل أنه معطوف
 على قوله كتعلقها بنا الخ وهو عليه فراه بالعدم في قوله وتعلقها بالعدم ما يشهد
 ذا العلم الاعلى وقد مثل له بقوله كتعلقها بنا الخ وهذا العدم العارض وقد مثل
 له بقوله وتعلقها بنا الخ وهو محتمل وهو الاظهر أنه معطوف على قوله تعلقها بالوجود
 الخ وعليه فراه بالعدم وفي ذلك خصوص الشق الاول وحينئذ فانه واب اسقاط
 السكالى وقراءته بالرفع عطفا على ذلك (قوله بعد موتنا) الاولى بعد فنانا (قوله

لان توجد زينا) أي فيما
 لا يصحرا أو عرضا وطائفة
 لا عطفان العلم وتعلقها
 التجزئى يختص بالحال
 التى عليه زيد تعلقها
 تعلق ماضى قديم وهو ماضى
 وتعلق تغييرى حادث وهو
 تعلقها بالعدم وقوله
 وبالموجود قهرا وهذا
 اعنى تعلقها بالموجود
 وبالمعدوم تعلق حقيقى ولها
 تعلق مجازى وهو تعلقها
 بالموجود بعد وجوده وقبل
 عدمه كتعلقها بنا بعد
 وجودنا وقبل عدمنا ويسمى
 تعلق قبضة بمعنى أن
 الموجود قبضة القدرة ان
 شاء الله أبقاءه على وجوده
 وان شاء أعدمه بها وتعلقها
 بالعدم قبل ان يبريد الله
 تعالى وجوده كتعلقها بنا
 في زمن الطوفان فهو تعلق
 قبضة أيضا بمعنى أن المعدوم
 في قبضة قدرة الله ان شاء الله
 أبقاءه على عدمه وان شاء
 أخرجه من عدمه الى
 الوجود بها وتعلقها بنا بعد
 موتنا وقبل البعث نفسى
 تعلق قبضة أيضا بمعنى ما تقدم

الها سبب تعلقات في تفرع هذا على ما تقدم حقا، فليس كذلك. نظر الى أن التعلق
 هو سبب قديم وتعلق قبضة
 وهو تعلقها بان قيل أن يريد
 الله وجودنا ونق في التعلق
 وهو يتبادر الى التعلق
 بها وتعلق قبضة وهو تعلقها
 بالشيء بعد وجوده وقبل أن
 يريد الله عدمه وتعلق بالشيء
 وهو عدم الله الشيء بها
 وتعلق قبضة بعد عدمه وقبل
 الوجود وتعلق بفعل وهو
 ايجاد الله لنا يوم البعث
 لكن التعلق الحقيقي من
 ذلك تعلقات هي ايجاد الله لها
 واعدادها وهذا على
 التفصيل "وأما الاجالي" فالمراد
 تعلق الصلوحى وتعلق تضيير
 لكن التضيير خاص
 بالايادى بالعدم وأما
 تعلق القبضة فلا يوصف
 بالتضيير ولا بالصلوحى
 القديم وما تقدم أنها تعلق
 بالوجود والعدم هو رأى
 الجمهور وقال بعضهم
 لا تعلق بالعدم فإذا أراد
 الله عدم شخص منع عنه
 الامدادات التي هي سبب
 في بقائه
 في الصفة الثابتة الواجبة له
 تعالى الارادة

فها سبب تعلقات في تفرع هذا على ما تقدم حقا، فليس كذلك. نظر الى أن التعلق
 التضيير شامل لثلاثة افراد الاول التعلق بالوجود وعدمه والى على وجه الاعداد
 والثاني التعلق بالعدم وعدمه ماهرشيا كذلك والثالث التعلق بالوجود على وجه
 الاعداد فإذا تمت هذه الثلاثة الى التعلق الصلوحى مع تعلقات القبضة التسليمة
 كان المجموع ما ذكرنا خلاص ان الجمع بين قبضة ثلاثة افراد التعلق التضييرى ومثلها
 افراد تعلق القبضة والسبب التعلق الصلوحى والتأثيرات تعلق بنا بعد البحث
 تعلق قبضة ايضا بمعنى أنه لانه الله تعالى ناهى وجودنا وان شاء عدمنا لكن هذا
 يقطع النظر عن الامة الله الصلى بنا ثانيا حينئذ وإذا ضم هذا الى ما سبق كانت
 الجملة ثمانية فليحصر (قوله لكن الخ) احدنا الى ما على ما قدمه الموهب انها كلها
 تعلقات حقيقية (قوله تعلقات) كذلك عليه ان يقول ثلاث تعلقات التي هي افراد
 التعلق التضييرى لكنه قد أجابها وجعلها التلقين اذا الاول منها شامل بالقديم ولا
 يخفى ما وقع في هذه العبارة (قوله وهذا) أى ما ذكره من هذه المسألة وقوله على
 التفصيل أى كائن على الوجه الفصل وقوله وأما الاجالي أى الحمل وكان المناسب
 لما قبله أن يقول وأما على الاجالي فلها الخ (قوله خاص بالايادى والاعداد) أى
 بالفعل فلا يستعمل تعلق القبضة ولا الصلوحى القديم (قوله فلا يوصف الخ) ويظهر
 يوجب بالصلاحى الحادث اولا والتأثيرات ومنه وذلك ويجسد في بعض الشخص مضمورا
 عليه وينبغي ان يكون صلاحا حادثا لم يشعر بنواها (قوله انها تعلق الخ)
 على خلاف من يمان لنا (قوله هو رأى الجمهور) ولا يخفى ان مصب الخلاف
 هو تعلقها بالعدم وأما تعلقها بالوجود فهو متفق عليه (قوله وقال بعضهم لا تعلق
 الخ) هذا القول مبنى على القول بأن الاعراض لا تبقى زمانين بدليل قوله
 بعدم منع هذه الامدادات وهذا القول مرجوح وكذلك ما مبنى عليه فكل من المبنى
 والمبنى عليه تدفع (قوله فإذا اراد الله الخ) هذه القاء فصحة لانها انحصرت عن
 شرط محذوف تقديره وإذا كانت لا تعلق بالعدم فكيف يعدم الشخص وحاصل
 الجواب أنه يعدم بنفسه اذا قطع الله عنه الاعراض التي هي سبب في بقائه
 (قوله منع عنه الامدادات) أى الامور التي اعدم بها وهى الاعراض المستكنة
 فادامع الله عنه تلك الامور اعدم بنفسه وتظهر ذلك القليلة فانما تستمر متويزة مادام
 فيها الزيت فاذا فرغ انطأ بنفسه ساءلا لاحتاج الى أن يطعمها أحد (قوله التي هي
 سبب في بقائه) فبقاؤه مسبب عن تلك الامدادات فاذا انزال
 في الصفة الثابتة الواجبة تعالى الارادة على ما علم أنه قد ذكرنا خلاف في هذه المسألة
 على احوال فعندنا هي صفة قديمة وجودية فبقاؤه تعالى وقيل هي صفة سلبية

وهي ستة خمسة الممكن ببعض (١٩) ما يجوز زعمه يزيد فلا يجوز عليه الطول والقصر فالارادة خمسة

بالطول مثلا واتما القدرة
فهي تبرز الطول من العدم
الى الوجود فالارادة
تخصص والقدرة تبرز
والممكنات التي تتعلق بها
القدرة والارادة خمسة
الوجود والعدم والصفات
كالطول والقصر والازمنة
والامكنات والجهات وهي
الممكنات المتعاقبات فالوجود
يقابل العدم والطول يقابل
القصر وجهة فوق تقابل جهة
تحت ومكان كذا كغير
يقابل غيره كالشام مثلا
وحاصل ذلك ان زيادة
وجوده يجوز عليه ان يبقى
على عدمه ويجوز ان يوجد
في هذا الزمان اذا وجد قد
خسعت الارادة وجوده
بدلا عن عدمه والقدرة
أبرزت الوجود ويجوز ان
يوجد في زمن الموقوف وفي
غيره فالذي يخص وجوده
في هذا الزمن دون غيره
الارادة ويجوز ان يكرر طويلا
أوصيرا فالذي يخص طوله
بدلا عن القصر الارادة
ويجوز ان يكون في جهة
فوق فالذي يخصه في جهة
تحت كالارض الاراء
والقدرة والارادة ستة

بمعنى عدم الاكراه وقيل غير ذلك والاول هو الحق (قوله ستة) دخل فيه جميع
الصفات وله خمسة من الخارج هي غير الستة المبررة وهي الارادة (قوله ببعض
الخ) الباء داخلة على التصور عليه فيما يظهر وان كان خلاف القلب من دخولها
على التصور كما مر حجه السعد في شرح التلخيص والسيد في حاشية الطول
والمكنات كما مر في حاشيته على محتمر السيد اذا ما تعلق سم من انهما
وان اذ قد قام في جواز الامر من لغة احكاما في الضالباستعمالا لقتال السيد
الضالبا دخلها على التصور وقال السيد دخولها على التصور عليه بهذا
علم ان ما في نظم المهور من نسبة القول بالانضالباستعمالا لقتال السيد
السيد قط ليس بجواب (قوله فربما) تفرع على قوله تخصص الخ (قوله
فالارادة الخ) لو عبر بالها وبذلك انشاء امكان اجود (قوله واتما القدرة الخ)
متسايل لقوله فالارادة الخ (قوله فهي تبرز الخ) أي شئت بهذا ان كان معدوم
ولو قال فهي تبرز طوله بل الخ لكان انطباقه وسكنا ايضا في نظره
بما يأتي (قوله فالارادة الخ) مفرع على ما علم مما تقدم (قوله والممكنات الخ)
أشارت لك بعضهم بقوله

الممكنات المتعاقبات * وجودها والعدم الصفات

أزمنة أمكنة جهات * كذا المفاد ويرى التفات

(قوله ستة) له نظرا الى جعل الوجود والعدم اثنين حتى يتم جعلها ستة على منبه
فتأمل (قوله والامكان) له اخرج فيها التصادير التي أفردتها بعضهم في النظم
السابق (قوله المتعاقبات) أي التناقبات (قوله فالوجود يقابل الخ) مفرع
على ما قبله لكنه انحصر على غير الازمنة ولو قال بهذه العبارة وبالعكس
في الجميع لكان أولى ليم ذلك التفرع فان التقابل تفصيل من الجانبين
كلا يعني (قوله وجهة فوق الخ) الانسحاب بالذرع عليه ان يؤخر هذا عما بعده
كلا يعني (قوله وحاصل ذلك) أي يحصل ما ذكر من قوله والممكنات الخ لكنه
انحصر على غير الامكنة (قوله في هذا الزمان) لو استقطع ما ندره (قوله ويجوز
التيوب الخ) لو أخره عما بعده لكان أنسب (قوله فالذي يخص وجوده في هذا
الزمن الخ) لم تعرض للقدرة هنا وفيما بعده وكان الانسحاب سابقا تعرض لها
(قوله والقدرة والارادة صفات الخ) كان الاحسن تأخير هذه العبارة عن قوله
والارادة تعان الخ لاختصاصه بالارادة (قوله ولاتعلق لهما الا بالمكن) أي
لأنه لو كنوا جبا واستخيلوا عرضيين اذ لم يتعلق ذلك ما بقي لهما متعلقان
الممكن الا واجب عرضي لعل في عدم الوجود هو انما يستحيل كذلك لهما بعدد

فتمت بديانته تعالى موجوبه والى كشفنا عن الحجاب لربنا سبحانه ولا تتعلق لهما الا بالامكان

فلا تعلقان بالمسحوق كالشر بل تنزه الله تعالى عنهما لا بالواجب (٥٠) كذا في تعالى ومغناه ومن الجهل

قل من قال ان الله قد اراد
بخله لا اله الا هو لا تقدر
بالمسحوق والاعتقاد الوحد
مسحوق ولا يقال اعتقاد
بكنه قد اراد الله تعالى اعتقاد الوحد
كدر حاجز لا لا تقدر انما
يلزم التجزؤ لو كان المسحوق
من طبيعة القدرة ولم تعلق
به مع انه ليس من طبيعتها
الا الممكن والارادة تعلقان
تعلق مسحوق قديم وهو
صلاحيتها التخصيص ان لا
تزيد الطويل أو القصير
يموزان يكون على غير ما هو
عليه باعتبار صلاحية
الارادة فهي سالحة لان
يكون زيد سلطانا وان يكون
زبالا باعتبار ان تعلق الوحد
ولها تعلق تميزي قديم هو
تخصيصه الله تعالى الشيء
بالصفة التي هو عليها فالعلم
الذي الله فيه زيد خصه
به تعالى اولا بآراءه التخصيص
بالعلم مثلا قديم يسمى
تعلقا تميزيا قد عاود لاحقا
لتخصيصه بالعلم وغيره
باعتبار انهما قطع النظر عن
التخصيص بالفعل يسمى
تعلقا صلوحيًا قد عاود
بعضهم اوساته في تميزي
هاخت وهو تميزي زيد
بالطوله مثلا حين يوجد

وخرج بذلك الواجب والمسحوق الا ان تعلقان معهما كما اشار به بقوله فلا
تعلقان الخ المخرج على ذلك (قوله فلا تعلقان بالمسحوق) أي لغاته كما اشار له
بالمثال وكذا يقال فيما بعد وانما يتبعان بالمسحوق لانه يلزم عليه تخصيص الحاصل
وذلك ان تعلقا به مدب وقلب الحقائق وذلك ان تعلقا بوجوده وكل من يتخصص
الحاصل وقلب الحقائق محال وأورد بعضهم على الثاني انه يجوز مع عدم فردا
مثلا وأجاب بأن معنى قوله هم قلب الحقائق محال ان قلب بعض اقسام الحكم
المعنى الى بعض كان به الواجب بجزأ أو مستحيل لا محال (قوله ولا بالواجب)
أي لانه يلزم على تعلقهما بتخصيص الحاصل وذلك ان تعلقا بوجوده وقلب الحقائق
وذلك ان تعلقا به مدب وكل منهما محال كما علمت (قوله ومن الجهل الخ) أي عما
ينشأ عنه والمراد بالجهل المركب الذي هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه
كسبأني وقوله من قال هو ان خرم وقال بعضهم هو ان العربي (قوله لانه لا تعلق
الخ) أي وادان كذلك كذا اعتقاده تعلق القدرة بالمسحوق الذي ينشأ عنه
ما ذكره جهلا (قوله ولا يقال الخ) اشار بهذا الى رد ملق يقال من جهة ذلك
القاتل كيف يتولون مدد تعلق القدرة بالمسحوق مع انه يلزم عليه التجزؤ وحاصل
الرد انه لا يلزم ذلك الا لو كان معذالها بحيث يكون من طبيعتها (قوله ولا ارادة
تعلقان) أي على التحقيق كسبأني (قوله وهو صلاحيتها التخصيص) أي
للممكن بأي ممكن من الممكنات ولو غير الذي يوجد عليه فيما لا يزال بخلاف التعلق
التجزئي فهو مختص بما وجد عليه الممكن فيما لا يزال (قوله فز يد الخ) مخرج
على عموم قوله صلاحيتها التخصيص (قوله باعتبار صلاحية الارادة) أي
لأباعتبار ان تعلقها التميزي لانه لا يضاف كالمعلم عامر (قوله فهي سالحة الخ)
تفريع فان بعد التفريع الاول (قوله باعتبار تعلق الوحد) لاحاجة
لذلك قدوة فهي سالحة المخرج من ذلك وقية سال مراده بذلك ان صلاحيتها
لما ذكر قطع النظر عن التعلق التميزي ولو عبر بذلك لكان ألهمر (قوله ولها
تعلق الخ) كان عليه ان يقول وتعلق الخ باستقامة المار والمخرج وكلا لا يخفى على
التأمل (قوله تخصيص الله الخ) قد قدم أن في كون التخصيص تأثيرا أولا خلافا
والصحيح الاول (قوله بالصفة التي الخ) أراد بالصفة يسهل كونه في مكان كذا
ورمان كذا وجه كذا او نحو ذلك (قوله فالعلم الخ) مخرج على ما فيه (قوله
فتخصيصه الخ) مخرج على التفريع قبله او تفريع ثان بعد التفريع الأول وهذا
هو الأظهر (قوله حين يوجد) فهو مقارن تعلق القدرة التميزي اما دون فلا
ترتيب بينهما على ما يأتي (قوله على هذا) أي قول بعضهم بأن لها اتمامة تميزي

حادث وقوله يكون لها ثلاث تعلقات أولها الصلوحى القديم ثانياً التخييزى القديم
ثالثاً التخييزى الحادث (قوله لكن التصيق الخ) استدراك على ما قبله الموهوم
أنه هو التصيق (قوله أن هذا الثالث) أى الذى يشوبه هذا البعض (قوله ليس
تعلقاً) أى مستقلاً فلا يأتى أنه استمرار لتعلق التخييزى القديم (قوله بل هو الظاهر
الخ) فهو ليس بتصيباً آخر وإنما هو الظاهر والتصيب القديم واتته به بالظاهر
فيمسحها لأنه فى الحقيقة استمرار لتعلق التخييزى القديم كما مر من الإشارة
إليه وليس هذا الاغراب إلا بطال واعماله لا تزال كما هو ظاهر (قوله عام
لكل ممكن) ظاهره شغل الأمور الاعتبارية ولا مانع من ذلك كما مر من جوابها
ليست من متعلقاتها بل مجرد (قوله حتى ان الخطرات) المراد بها ما يشغل مراتب
القدر الخمسة المنظومة فى قول بعضهم

مراتب القدر خمس ما حشد ذكرها * فخطرها دبت النفس فاهتها
يليه هم فخرم مسكها رفعت * سوى الأخيرة فبها الأخذة ورفعا

فالأول ما يأتى فى القلب ولا يدوم والثانى ما يأتى فيه ويدوم مدة والثالث أهلى من
ذلك والرابع قصد الشئ مع ترجح الفعل أو التعلل والخامس قصد الشئ مع الجزم به
بعبث يصعب عليه (قوله التى تخطر) بضم الطاء وكسرها كما يؤخذ مما تقدم من
حاشية الشفاء للشافى من أنه يقال خطر الشئ بآلى أو على بالى يخطر بضم الطاء
وكسرهما بخلاف ما إذا قيل خطر الشيطان قلب الإنسان يخطر إذا وصل رسولاه
إليه فان المضارع فيه بضم الطاء فقط أه (قوله والايحاد) عطفت تفسير (قوله
بجائز) أى عقل من استأدا شئ لسيمة غالباً فى قوله بعد بإرادته وفى قوله بقدرته
الشيئية (قوله والموجد) عطفت تفسير (قوله فقول العامة الخ) فى تقريره
على ما قبله فغامر ولا يخفى ما فى هذه العبارة من الركاكذ من حيث الاخبار بل ذكر
يتكافأ الصغائر الخبر بحذوفا والتقدير يقول العامة القدرة تفعل بـ فلان كـ
فيه دليل ثم ذكرنا حديثي التفسير بقوله أن أراد الخ وحذف الشئ الآخر سياتى
بيان تأمل (قوله القدرة تفعل الخ) وكذلك قوله لم القدرة فعلة أو أنظر فعل
القدرة أو القدرة تنصرف (قوله أن أراد التأمل الخ) أى وإن أراد أن الفعل
للذات فقط والقدرة بسبب فيه أو أطلق فيصير ذلك ليليا فيه من الأيام وقبل يذكره
فقط (قوله والعبادة بالله تعالى) أى التخلص من الكفر وأصباؤه بالله تعالى
(قوله بل الفعل الخ) مرتبط بمحرف معهوم عما قبله والتقدير ليس الفعل له قدرة
لا على سبيل الاستقلال ولا على سبيل السمكة بل الفعل الخ

في الصفات السبعة الواجبة له تعالى العلم في قدره ذلك أم فى هذه الصفات مذاهب

لكن التفتين أن هذا
الثالث ليس تهلة بل هو
الظاهر لتعلق التخييزى
القديم وتعلق القدرة
والإرادة عام لكل ممكن
حتى ان الخطرات التى تخطر
على قلب الشخص فمحصلة
بإرادته تعالى ويخلو بقدرة
تعالى كما ذكره الشيخ الأئمة
في بعض كتبه واعلم أن
نسبة التخصيص للإرادة
والإبراز والايحاد لا
يجازل ان التخصيص حقيقة
هو الله تعالى بإرادته والمبرز
والموجد حقيقة هو الله
جل وعلا بقدرة تفرق
العامة القدرة تفعل فلان
كذا ان أراد القائل أن
الفعل للقدرة حادثة وأولها
ولذات كثر وأما الله
تعالى بل الفعل لذاته تعالى
بقدرة
في الصفات السبعة الواجبة
له تعالى العلم في

منها مذهب أي سهل وهو أن له تعالى علوما قديمة لا ثم أي أنها كما مر ومنها المذهب
أهل الحق وهو أن له تعالى علما واحدا قديما يتعلق به جميع الموجودات
والمعدومات وبالكليات والجزئيات يعلم سبحانه وتعالى الأشياء كلها إلا تفصيلا
ما كان منها ما يكون وإلى ما يمكن فيه دخل في ذلك ما علم عدم وجوده فيه علمه ويعلم
كيفيةه انتهى يكون علما له وجد كما قال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا انصروا لربكم والاعوذوا
لنفسكم واعلموا انكم لا تكادون» والتفصيل المولى سبحانه وتعالى يعلم الأشياء
أجلا كما بعلمها تفصيلا أولا بعلمها الاتصيفا والحق كالموافق أنه ان اشترط
في العلم الاجزائي بالجهل بالتفصيل كما يشترطه قول الفراء في حقيقته

والعلم بالشيء على التفصيل * يلازم السهوى من التفصيل
كالعلم بالأرض وبالسماء * والسهوى من كيفية الاجزاء

امنع والا فلا (قوله دقة) دخل فيه جميع الصفات وقوله موجوده خرج ما ليس
موجودا كصفات الملو وقوله يستكشف خرج ما ليس للاكتشاف كمنفعة
والارادة وقوله المعلوم خرج به ما يستكشف به خصوص الموجود وهو المسموع والبصر
واعتراض على هذا انه من وجوه اوله ما غير مانع لشعوره الكلام لانه
يستكشفه العلوم الثاني أن التعبير بمادة الاكتشاف بهم سبق الحاصلات لانه
لا يهاجم قوله من غير سبق خفاء لأن الابهام موجود من أول الامر الثالث أن
قوله المعلومه هناك المستكشف يصير التركيب يستكشفه المتكشفت ولا خفاء
في ان اكتشاف المستكشفه تفصيل الحاصل الرابع أن المعلوم مشتق من العلم
ومن المقرر أن المشتق يتوقف على المشتق منه وقد اختلف في تعريفه والمعرف متوقف
على التعريف فمتوقف كل منهما على الآخر وهو دور ولكن لما كان هذا
التعريف قاصدا وغيره من الاكابر ذكره الشيخ تبعاهم وان كان فيه ما ذكر
خصوصا وقد قيل ان غالب التعريف العلم بدخلة الحشر ولك أن تقول يجب من
الاول ما المراد يستكشفها المعلوم على قايمة العلم دون المطالع عليه بخلاف الكلام
قايمة يستكشفها المعلوم لمن المطالع عليه وعن الثاني بأنه لا ينظر له في الايام معه
بالسنة بله تعالى وعن الثالث بأن المراد المعلوم أي المستكشف بهذا الانكشاف
كما قاله بعض المحققين في قوله صلى الله عليه وسلم من قبل قليل أعطى صلبه فلا يلزم
تفصيل الحاصل ادلا يلزم ذلك الاول كان المراد انه مستكشف خبر ذلك الانكشاف
وعن الرابع بأن المشتق منه هو العلم الذي هو المصدر والمعرف بما هو العلم الذي
هو اسم بصفة التعريف ليس متوقفا على المعرفة (قوله اسد) اما المفعول مطين
مبني نوع (نزل على وجه الاطالة) أن على وجهه الاحاطة بما ساقه لبيان

وهو من دقة قايمة
تعالى موجوده يستكشفها
المعلوم اكتشافا على وجه
الاحاطة

والاحاطة بالعلم بالشي من جميع الوجوه لامن وجهه فقط (قوله من غيره في
 خطأ) سفة ثانية للانكشاف (قوله وتعلق) أي تعلقا تقييما يقدما كاسيبيه
 عليه والاولى التفرع لان ذلك علم من قوله ينكشف الخ وقد يجاب بان الواو
 تأتي للتفريع كاشتم (قوله الواجبات) أي على وجه الثبوت وقوله والواجبات
 أي على وجه التبعين بالتسبب لما هو حدثها وعلى وجه الانتفاء بالنسبة لنفسه وقوله
 والمستحيلات أي على وجه الانتفاء فيعلم الاشياء على علمه والاعقاب العلم
 جهلا (قوله فيعلم ذاته تعالى الخ) مفرع على ما قبله (قوله وصفاته) أي على حق علمه
 فيعلم تعالى علمه بعله (قوله بعله) لا حاجة اليه لانه معلوم من قوله فيعلم وكذا يقال
 في نظيره بعد (قوله ويعلم الموجودات) أي من الممكنات وقوله والعلومات أي
 من الممكنات أيضا لا يقال الموجودات تشمل ذاته تعالى وصفاته الوجودية
 والمعدومات تشمل المستحيلات فيكون العبارة تكرار (قوله يعني أنه الخ) كان
 الاظهر اذ يقول بمعنى أنه يعلم انتفاءه الا وهو الا لا يقبل العلم جهلا تنزه الله عنه
 (قوله ويعلم أنه لو وجد الخ) هذا ليس من جهة المعنى وانما هو مجرد فائدة (قوله
 وتعالى الخ) تا كيدا ما قبله (قوله وتعلق تقييما قديم فقط) أي لاسلوبي قديم
 ولا تقييما حدث خلافا من أنهما من أثبت الأول يقول اذا تعلق علم الله بوجودك
 مثلا في يوم مسكتك اذ لم يتعلق بعد لم يتقطع النظر عن ذلك التعلق ومن
 أثبت الثاني يقول اذا تعلق علمه تعالى بأنت ست وجدته ملائم وحدث بالفعل قد
 انقطع ذلك التعلق وتحدد ذاته التي بأنت وحدث والخ الذي عليه الجهور أن علمه
 تعالى تعلق أولا بما كان وما يكون على الوجه الذي عليه يكون وانه لم يتحدد شي زاد
 على ذلك والتعبير بما كان أو سيكون انما هو باعتبار العلوم لا باعتبار العلم (قوله
 فاعلمه تعالى يعلم الخ) مفرع على قوله وتعلق الخ (قوله هذه المد كورات) أي
 التي هي الواجبات والمستحيلات والواجبات وقوله أرأى إلى الازل (قوله علم)
 مفعول مطلق (قوله لا على سبيل الظن الخ) الاولى اسقاط هذه العبارة لانه
 لا حاجة اليها بعد قوله يعلم الله تعالى الخ واسافة قديلا الى ما بعده للبيان (قوله
 ومضى قولهم الخ) كان الاولى ذكر هذه الصارفة عن التعريف لان ارتباطها
 أشد من ارتباط ما ذكره قبلها (قوله وليس الله تعالى الخ) كان الاولى الاثبات
 بقاء التفرع الا أن يعتبر ما تقدم (قوله من ذلك) أي كونه كان يعلمها ثم علمها
 (قوله وأما الحادث الخ) أشار بذلك الى أن علمه تعالى بحادث الخواص في أنه
 أزلي لا ابتداء له وبحالته أيضا في أن معلوماته لا تنهاى وفي أنه تعالى الشيء على
 سبيل التمهيل كما مر وفي أنه ليس ضروريا ولا نظريا كما أشار لذلك التفرع الى بقوله

من غير سبق خطأ وهو معنى
 بالواجبات والواجبات
 والمستحيلات لا يعلم ذاته تعالى
 وصفاته بعله ويعلم الموجودات
 كلها والمعدومات كلها الله
 ويعلم المستحيلات يعني أ.
 يعلم أن الشريك مستحيل
 عليه تعالى ويعلم أنه لو وجد
 لترب عليه ما دونه الله
 عن الشريك وتعالى علوا
 كبراه وتعلق تقييما قديم
 فقط فاعلمه تعالى يعلم هذه
 المد كورات أزلا علما تاما
 لا على سبيل الظن ولا على
 سبيل الشك لان الظن
 والشك مستحيلان عليه
 تعالى ومعنى قولهم من غير
 سبق خطأ أنه تعالى يعلم
 الاشياء أزلا وليس الله تعالى
 كان يعلمها ثم علمها ثم
 سبحانه وتعالى عن ذلك وأما
 الحادث فيعلم الشيء ثم بعله
 وليس للعلم تعلق سلوبي
 بمعنى أنه صالح لان ينكشف
 به كذا

علم الاله الواحد القهوم • ليس كمثل سائر العلوم
لانه ليس له بداية • ولا انحصار له نهاية
وعليه لها أصل التفصيل • لانه ضرورة ولا دليل

(قوله لانه يقتضي الخ) لا يقال يجري مثل ذلك في القدرة لانه لا يلزم على كونها
مخالفة لايها ادوار الاعداد المجزئة كما يقال في الارادة فلا يلزم على كونها مخالفة
للتخصيص الكم اربعة بخلاف ما هنا فانه يلزم على كونه صالحا لان يتكشفه كذا
الجهل عذوقه يقال قوله لانه يقتضي الخ لا يظهر الا لو لم يثبت التعلق التخييري
القديم والقرض خلا فتفتد بكونها صالحا لان يتكشفه كذا مع كونه
متكشفة بالفعل كما قالوا في الادارة انها مخالفة للتخصيص مع حصوله بالفعل
وهذا الاضمار عليه لان التعلق بالفعل خرج من الصلابة

(في الصفة العاشرة الواجبة تعالى الحياة في) (قوله وهي صفة الخ) الضمير راجع
للعياة قطع النظر عن كونها صفة تعالى ليعمل التعريف بالحياة في حق الحادث
ودخل في قوله صفة جميع الصفات وقوله تصح الخ خرج به جميع الصفات الا المعرفة
بقوله في قامت به الخ ليس لاحترار من شيء لبيان الواقع وقوله صفة أي وجودية
ولو عبر به لكان أولى (قوله الادراك) مفعول تصح لكن فيه تسامح اذ كان
مقتضى الظاهر ان يقول الاتصاف بصفات الادراك والمعنى على ذلك كما اشار له
بالتشبيه ان قيل هي كاتصحيح الاتصاف بصفات الادراك تصح الاتصاف بغيرها
من باقي الصفات فلم يقد بذلك الوهم انها لا تصح غيره اجيب بان الادراك
لا مفهوم له لانها مضمرة متق (قوله كالمعلم الخ) المكاف استعانة بما على
القول بعدم ثبوت صفة الادراك (قوله أي سمع ان تصف الخ) كان الانسب
بما يقفه ان يقول أي تصح ان تصف الخ (قوله بذلك) أي الادراك أي صفاته
(قوله ولا يلزم من الحياة الخ) أي سواء كان في حق الله تعالى أو في حق الحادث
لا يقال كيف لا يلزم منها ذلك في حق تعالى مع انه يجب انصافه لا ناقول وجوب
ذلك ليس من الحياة أي ليس لاجل الحياة وانما هو قيام الادة عليه فهي لا يلزم
منها شيء مطلقا لانه واجب في حق تعالى اتيام الادة جاز في حق غيره (قوله
بشيء) المراد به معناه القهوى وهو مطلق الامر فيعمل المعدوم ضرورة ما بعد (قوله
والدليل على وجوب القدرة الخ) انما جامع هذه الاربعة لا تضاد ليلها ولا يخفى
ان هذا الدليل لا يثبت العلم بالنسبة لغير هذه الخواص لان وجود هذه الخواص
انما يتوقف على العلم بها كما يؤخذ من قوله ووجه توقف الخ فتأمل (قوله لا يلزم
الخ) هذا اشارة الى قياس استثنائي يتقرر به ان تقول لو انني شيء من هذه الصفات

لا يقتضي ان كذا لم يتكشف
بالفعل و قد دم انكشافه
بالفعل و قد دل ان الله تعالى
فيه
في الصفة العاشرة الواجبة
تعالى الحياة في وهي
صفة تصح لى قامت به
الادراك كالمعلم وسمع
والبصر أي يصح ان يتعرف
بذلك ولا يلزم من الحياة
الاتصاف بالادراك بالفعل
وهي تهلك شيئا وجوده
أو معدوم والدليل على
وجوب القدرة والارادة
والعلم والحياة وجود هذه
الخواص لا يلزم في شيء
من هذه الاربعة ما وجد
شعور

الاربع لوجود شئ من الحوادث لكن عدم وجود شئ منها باطل بالمشاهدة فظهر
 ما أدى اليه وهو انتفاض شئ من هذه الصفات الاربع ثبت قبضه وهو عدم انتفاء
 شئ منها وهذا هو المطلوب فذكر الشرطية بقوله لو ان شئ الخ وحذف الاستثنائية
 وكان الاولى حذف التام من الاربعه كما لا يخفى (قوله فلما وجدت الخواصات)
 مخرج على قوله لا لو ان شئ الخ (قوله ووجدت الخ) أى المفهوم من قوله
 لو ان شئ الخ يجب جعل عدم وجود مخلوق لازما لانتفاض شئ منها والحاصل أن الفعل
 لا يصح بدون شئ من هذه الصفات لان فعله لا يدرى من قبضه على تعلق الارادة وهو
 متوقف على تعلق الفعل وكل من هذه الصفات متوقف على ثبوت الحياة فان قيل
 لان لم يه لا يصح بدون ذلك لم لا يصح ويكون مستندا للكون تقديرا والكون مرادا
 والكون طالما والكون حيا كما قبل المعتزلة أو يكون موجودا بالصفة أو بالطبع
 كما قبله بعض الفرق أجيب بأنه لما كان ذلك واضح البطلان لم ينظر لو ووجد هذا
 السؤال (قوله بالفعل) الاولى أن يقول به أى بذلك الشئ (قوله ثم يدخل الخ)
 على حذف مضاف والتقدير ثم يدخل يفعل الامر وهذا الترتيب المستفاد من شئ
 التحقق والتعقل بالقسبة للصادق وكذا بالنسبة تعالى ان ارادة تعلق الارادة
 التصديري الحادث على القول به وأما ان ارادة تعلقها التصديري القديم فهو ليس الا
 في التعقل وقوله بعد ارادته الخ الترتيب المستفاد من ذلك في التحقق والتعقل
 بالنسبة للصادق وسكذا بالنسبة تعالى ان ارادة تعلق الارادة التصديري القديم
 وأما ان ارادة تعلقها التصديري الحادث على القول به فهو في التعقل لا في
 التحقق كما ذكره الشيخ يحيى الشافى قال والارادة الثانية في فعله تعالى وهو محال
 لانه من شأن الحادث اذ هو الذي يتأخر مراده من ارادته مدة حتى يأخذ في اتباعه
 وتعبه بعض المحققين بأنه لا مانع من ان يراد تعالى الشئ مؤخرا باختياره لا لتكفنه
 فخلق انه لا مانع الترتيب بينهم تعالى التحقق هذا كله في غير التعلق بالصالحى أما
 هو فلا ترتيب أسسه للاختصاص ولا تعلقا كالنص عليه الشيخ يحيى قال أما الاول فلا
 الازل لا ترتيب فيه وأما الثانى فلا مانع من تعقل صلاحية الصفة له كما يقطع
 النظر من غير ما من الصفات فلا يشق على تعقل صلاحية الصفة الاخرى (قوله
 يباشر فعله قدرته) أى على سبيل التأثير بالنسبة تعالى على سبيل العكس
 بالنسبة للصادق لانه لا تأثير للبعدى شئ من الاشياء كما هو ملحق أهل السكونى
 يقال فيها بعد (قوله ومن المعلوم الخ) أى لا يأتى الفعل من غير حروفه
 لا بد وان يكون حيا أى لا يخفى أن يكون حيا والواو زائدة على مثل هذا التركيب
 (قوله والمعلم والارادة الخ) الاولى اسقاط العلم لان تعلقه تعلق انكشاف لا تأثير

فلما وجدت الخواصات عرفنا
 ان الله تعالى متصرف بهذه
 الصفات ووجهه في وجود
 هذه المخلوقات من هذه
 الاربع ان الذى يفعل شئاً
 لا يفعل الا اذا كان عالماً
 بالفعل ثم يراد الامر الذى
 يفعل به بعد ارادته يباشر فعله
 بقدرته ومن المعلوم ان الفاعل
 لا بد وان يكون حيا والعلم
 والارادة والقدرة تسمى
 من التأثيرات متوقفات على التأثير

صفات التأثير إما هي الصدرة أو الإرادة الآن يقال المراد بصفات التأثير ما يتوقف عليه التأثير كما هو مرصع التعليل لكن قد يقال نحن عليه أن يزيد حيث لا حاجة للاحتمال يتوقف عليها التأثير كما علم بما مر وقد يجب أن علة التسمية لا توجب التسمية (قوله لأن الذي يريد الخ) علة لعلته وهو على خلاف مضاف كما تقدم (قوله وبصده) تفسير (قوله مثلا) أي امثلا (قوله فتعلق هذه الخ) مفرع على ما استفيد مما تقدم فكأن ينقطع النظر عن التقييد بقوله في حق الحادث لأن ما تقدم لا يخص بالحادث وقوله على الترتيب أي في التحقق والتحقق أخذ بما بعده (قوله وأما في حقه تعالى الخ) مقابل لقوله في حق الحادث وقوله لا ترتيب جوابا لما فسكنا الأولى أن يقرنا بالقول لزومها في جوابها إلا في ضرورة أن يدور كما هو مقرر في محله (قوله في صفاته) أي في تعلقاتها كما يؤخذ من قوله فتعلق الخ (قوله إلا في التحق) هذا الظاهر بالنسبة لبعض العلاقات دون بعض كما علم بما تقدم (قوله فأولا لا تغفل) يصح قراءته بجملة من فوقه بنون ثم مشددة فوقية لكن الأول هو الموجد فيها وقتنا عليه من السسخ (قوله أن العلم سابق) انظر ما تقدم ذلك مع التعديل بقوله أولا ولو قل فأولا لا تغفل العلم ومطع عليه ما بعده لكن أحسن ثم لا يخفى أن الكلام إنما هو في التعلق لا في الصفات نفسها لقوله إن العلم سابق أي أن تعلق العلم سابق وقوله ثم الإرادة أي ثم تعلق الإرادة وقوله ثم القدرة أي ثم تعلق القدرة لكن لا يظهر هذا الكلام إلا أن جعل الترتيب بين تعلق العلم وتعلق الإرادة التخييري القديم ثم بين تعلقها التخييري الحادث على القول به وتعلق القدرة التخييري الحادث بناء على مقال الشيخ فيسفي فيما مر (قوله أما في التأثير والخارج) كان الظاهر أن يقول أما في التحق وهذا معلوم من قوله إلا في التحق وقوله فلا ترتيب في صفاته أي في تعلقها كالمعلم (قوله فلا يقال الخ) لا يخفى أن الذي انصب عليه ذلك إنما هو الترتيب في التحقق (قوله ثم الإرادة) أي ثم تعلق الإرادة وهذا بالنسبة للتحقق التخييري الحادث على القول به لأنه لا مانع من أن يقال ذلك كالمعلم غير مقرر وقوله ثم القدرة أي ثم تعلق القدرة وهذا لا يظهر إلا بالنسبة لتعلق القدرة التخييري الحادث وتعلق الإرادة التخييري الحادث بناء على مقال الشيخ يعني فانهم (قوله لأن هذا) أي الترتيب المستفاد من ذلك أو القول المستفاد من يقال (قوله وإنما الترتيب) أي في تعلق صفاته تعالى وإتي هذا وتوضاها كان مستغنى عنه بقوله وأما في حقه تعالى الخ (قوله بحسب تعلقاتنا فقط) أي لا بحسب التحقيق

لأن الذي يريد شيئا وبصده لا بد وأن يكون عالما به قبل قصدته ثم بعد قصدته بياضه فله مثلا إذا كان شئ في يده وأردت أخذه فعملك سابق على إرادتك لأخذه وبعد إرادتك أخذه تأخذه بالفعل فتعلق هذه الصفات على الترتيب في حق الحادث فأولا بعد العلم بالشيء ثم قصده ثم فعله وأما حقه تعالى لا ترتيب في صفاته إلا في التحق فأولا لا تغفل أن العلم سابق ثم الإرادة ثم القدرة وأما في التأثير وانطرح فلا ترتيب في صفاته تعالى فلا يقال تعلق العلم بالفعل ثم الإرادة ثم القدرة لأن هذا في حق الحادث وإنما الترتيب بحسب تعلقاتنا فقط

في الصفة الحادية عشرة والثانية عشرة من صفاته تعالى السمع والبصر

في الصفة الحادية عشرة والثانية عشرة من صفاته تعالى السمع والبصر

جميعها المتكلمون لعدم معرفتهم بغير كمالها من الآخر كلباني واعلم ان معنى
 تعالى وبصره تعالى انهما وبصرنا حقيقة فوعدا أما الاول فلا كلام معنا
 وبصرنا فوعدا خلقها الله في مقعر الصفاخ وفي العينين بصفلاف معنى تعالى وبصره
 فانها صفة ثنائان موجودتان الى آخر ما يأتي وما الثاني فلا نسميها انما تتعلق
 بالاصوات وبصرنا انما يتعلق بالاجرام والالوان بخلاف معنى تعالى وبصره فانها
 يتعلقان بكل موجود على ما يأتي لكن اختصاص معنا وبصرنا بما ذكرنا من
 بحسب العادة اذ يجوز ان يتعلق السمع بغير الاصوات كما وقع لسيدنا محمد صلى الله
 عليه وسلم فانه سمع كلامه القديم الذي ليس بصوت وان يتعلق البصر بغير الاجرام
 والالوان كقولنا الذات الحسية المقدسة من اللون والجرمية (قوله ومعنا صفاتان
 الخ) لم يرد كل صفة منها بغير فلا نلفظ صفة من غير معنا من بقية
 الصفات لا يتميز احداهما عن الاخرى لعدم تأني وقوله يتعلقان بكل موجود أي
 فقط وخرج به ما ليس كذلك من الصفات حتى العلم لانه لا يتعلق بالوجود فقط
 (قوله يتعلقان) أي تعلقتا يتميز باقديما بالنسبة لذاته تعالى وصفاته وتفسيرنا جادنا
 بالنسبة للحوادث بعد وجودها وصلاحياتنا بالنسبة لهم قبل كاسباتي (قوله
 بكل موجود) خرج الاحوال والامور الاعتبارية والعدومات كائن عليه بعض
 المقتضين (قوله أي يكشف الخ) في هذا التفسير نسمع لان حقيقة تتعلق طلب
 الصفة أمرا زائدا على الذات كعلم عامر وكذا يقال في ظهوره بعد (قوله
 واجبا كان أوجبا) نصمى في الموجودات مع علمه من الكلية لاجل التفريع
 بعده (قوله فالسمع والبصر الخ) مفرع على قوله يتعلقان كل موجود بالنسبة
 للواجب وقوله وزيد وهو الخ مفرع عليه بالنسبة للبار (قوله وصفاته) أي
 الوجودية كقديده فما يأتي ويدخل فيها معنى تعالى وبصره فليس معنى بصره
 وبصرهما بصره كأنه تعالى يعلم علمه بعلمه (قوله أي ان ذاته تعالى الخ)
 هذا معلوم من قوله أي يكشفهما الخ لا يقال أن به لاجل قولنا زيادة على
 الانكشاف الخ لا نقول كل الاحسن من هذا أن يأتي به بقوله أي يكشف
 بهما كل موجود ليكون عاملا في القديم والحادث (قولنا زيادة على الانكشاف
 بعلمه) فذلك ما قد يقال ان ذلك اذا كان منكشفا بالعلم فلا يجمع انكشافه
 بغيره لانه يلزم عليه تفصيل الحاصل وحاصل الدع أن هذا الابد لا يكون
 الانكشاف بهما هو عين الانكشاف بالعلم وليس كذلك بل هو غيره خلافا لقول
 السكبي وبعض المعتزلة بوجع السمع والبصر للعلم بالسموعات والبصرات كما قلناه
 التمرسني في نهاية الاقدام فيجب علينا اعتقاد ذلك وان كنا لا نؤمن بهما وكذلك

ومعنا صفاتان ثابتان بذاته
 تعالى يتعلقان بكل موجود
 أي يكشف بهما كل
 موجود واجبا كان أو جازئا
 فالسمع والبصر يتعلقان
 بذاته تعالى وصفاته أي
 ان ذاته تعالى وصفاته
 منكشفة تعالى بهما
 وبصره زيادة على
 الانكشاف بعلمه

يجب علينا اعتقاد الانكشاف بأحداهما غير الانكشاف بالآخرى وان كان
لا غير بينهما والجهة يجب علينا أن كلام الأتالة خلاف الآخرين وان كانت
لا بد لم حقيقته الا الله تعالى (قوله يز يدوم والحق) كان الانسب جابله
ان يقول صفاء على ما تقدم ويتفقان بز بدلالة (قوله أى الصوت) المناسـ
لثلاثتهم أنه ما له صاحب الصوت (قوله فان قال الخ) هذا السؤال ينشأ
قد يتوهم من قياس الفاعل بغيره وهو المولى تبارك وتعالى على الشاهد من
الحادث والامكانية التعلق بغير ظاهر وتوضيح علوة لتساطعها لانه لا يعلم الا الله
تعالى (قوله غير ظاهر) كان الاولى أن يقول بغير ظاهر بالسمع لنا من (قوله
وكذلك تعلق الصراخ) أى مثل ما ذكر على عدم الظهور (قوله لان الاصوات
الخ) على قوله وكذلك الخ وقوله قط أى لا تبصر (قوله وأما كيفية الخ) أى
صفته (قوله فله تعالى الخ) مفرغ على الجواب وكان الاولى أن يقول أيضا ويصور
صوت صاحب الصوت ولا تعرف كيفية التعلق بغير التفريع (قوله وليس المراد
الخ) وفي ذلك ما قد يتوهم في قول القائل الله يسمع ذات زيد أنه على حذف مضاف
والتعدير يسمع مشى ذات زيد بقوله لان جماع متبعية الخ على قوله وليس المراد الخ
(قوله والله تعالى يسمع الخ) في قوله وهو تاتى تعالى (قوله بل المراد أنه)
أى المولى تبارك وتعالى وهذا اشتراب التعالى من قوله وليس المراد الخ (قوله
وبجسته) حذف تفسير (قوله مثلا) أى أو كلامه (قوله لکن لا تعرف الخ)
استدراك على قوله بل المراد أنه الخ الموهوم أنا نعرف كيفية ذلك (قوله تعلق جماع
الله) لو قال تعلق سمع الله لكان أولى ثم وجبته هكذا في بعض النسخ (قوله بنفس
الذات) الانشافة للبيان (قوله وهذا ما كلف به التضخ الخ) لعل اسم الإشارة
قائد على أنهم مائة لثان بكل موجود (قوله من ذكر واثني) بيان للشخص (قوله
وبالله التوفيق) تقديم الجار والمجرور بغيره المحصر أى لا غير بمعنى التوفيق لانه
التأنيب وشرا خلق قدرة الطاعة في العبد ولا حاجة لز ياد بهمهم وتسهيل حيل
الخبر اليه ساء على ما قاله الاشعري من أن القدرة قد تقدم على التدور وغر وج
الكافر من أول الامر وأما على ما قاله غيره من أنها تقدم على التدور وهو الأرجح
فحتاج لز ياد به لاخراج الكافر ثم ان في الطاعة محتمل كما قال بعضهم أن تكون
لاستغراق وعليه فلا يتصف به الفاسق ولهذا كان موزنا ويحتمل أن تكون
لنفس فينصفه الفاسق لانه خلق فيسه قدرة الطاعة ولو الايمان وهذا مقتضى
كلامهم حيث أقصر وأعلى اخراج الكافر (قوله والدليل على السمع والبصر
الخ) لما جمع ما في تعريف واحد لهما جميعا أيضا في الدليل واعلم ان الصفات

وزيد وورد والمخاطب يسمع
الله تعالى فواتها وبصرها
ويسمع صوت صاحب
الصوت ويصور أى الصوت
تأثرت جماع الصوت
ظهور وانما جماع ذات زيد
وفات المخاطب غير ظاهر
وكذلك تعلق البصر بالاصوات
لان الاصوات تسمع قط
فما يجب علينا الايمان
بانهم مائة لثان بكل موجود
وأما كيفية التعلق نفس
بجوهلة لتأنيقه تعالى يسمع
ذات زيد ولا تعرف كيفية
تعلق السمع بها وليس
المراد أنه يسمع مشى ذات
زيد لان جماع متبعية داخل
في جماع الاصوات والله
تعالى يسمع الاصوات كلها
بل المراد أنه يسمع ذات زيد
وجست زيادة على جماع متبعية
مثلا لکن لا تعرف كيفية
تعلق جماع الله تعالى بنفس
الذات وهذا ما كلف به
النفس من ذكر واثني
وبالله التوفيق والدليل
على السمع والبصر

قوله تعالى ان الله سميع بصير واعلم ان تعلق السمع والبصر بالنسبة للحوادث تعلق صلوحي قديم قبل وجودها وبعدها وتعلق تفسيرى حادث أى أنها بعد وجودها متكسفة له تعالى سبحانه وبصره زيادة على الانكشاف بانعلم قلها تعلمان وأما بالنسبة له تعالى وصفاته فتعلق تفسيرى قديم بمعنى أن ذاته تعالى وصفاته متكسفة له تعالى ألا سبحانه وبصره سبحانه تعالى ذاته بجميع صفاته الوددية من تدبيره وتوحيده وغيرهما ولا يعرف كيفية التعلق وبصره تعالى ذاته وصفاته الوجودية من تدبيره وبصره وغيرهما ولا ندري كيفية التعلق وما تقدم أن السمع والبصر يتعلقان بكل موجود هو رأى الينوسى ومن تبعه وهو المرجع وقيل ان السمع لا يتعلق بالاصوات والبصر لا يتعلق بالابصريات وسمع الله تعالى ليس باذن ولا معارف وبصره ليس بمعرفة ولا أبحاث تنزهه تعالى عن ذلك علوا كبيرا

فهمان قديم يتوقف عليه الفعل وقسم لا يتوقف عليه وقد استدلل المتكلمون على القسم الاول بالادلة العقلية وعلى الثانى بالسمعية وانما افعلوا هكذا لان الدليل التلويحى القسم الاول لا يفيض لزوم الدور ولا لو استدلل على ما كان متوقفا عليه ضرورة ان الدليل متوقف على الدليل وهو متوقف على المنجزة وهى متوقفة على هذا القسم لانه لا يفعل الا ما تصفه فبالا لى الامر الى أن الدليل التلويحى متوقف على هذا القسم وهو متوقف عليه لكن بحث بعضهم فى هذا الدور بان الجهة متعككة ولان الدليل العقلى فى القسم الثانى لا يفيض لشجته (قوله تعالى ان الله سميع بصير) استشكل بان غاية ما أفاد ذلك انه سميع بصير ولم يقدأنه تعالى متعينين سعى احدهما السمع والاخرى البصر لا مكان أن يكون المراد أنه سميع بصير بذاته كما يقول المعتزلة أو اجيب بان أهل اللغة لا يفهمون من سميع وبصير المصريح مع ما فى الآية الا اذا ثبت انها السمع والبصر فتدلل ذلك على ما ذكره بواسطة ما فهمه أهل اللغة فتأمل (قوله واعلم ان تعلق السمع والبصر الخ) حاصل ما ذكره أن لهما ثلاثة تعلقات صلوحي قديم وتفسيرى حادث وهذان بالنسبة للحوادث الاول قبل وجودها والثانى بعده وتفسيرى قديم وهذا بالنسبة لذاته تعالى وصفاته (قوله تعلق صلوحي) لا يشال يلزم على هذا ثبت التمسك له تعالى لان الصالح لان السمع وبصره في جميع وقته بصر بالفعل لا تمنع ذلك اذا يلزم ان التمسك لو كان شئ من وظائفهم لم يتعلق به والدور ليس كذلك لانه ليس من وظائفهما الا الموجود (قوله أى أنها بعد وجودها الخ) هذا قد علم بحال (قوله قلها ما تعلمان) أى بالنسبة للحوادث (قوله وصفاته) أى الوجودية كما يصرح به (قوله فيسمع الخ) مفرغ على قوله وأما بالنسبة له الخ (قوله الوجودية) خرجها الاحوال وصفات السلاوب (قوله ولا ندري) عبرة أولاً بقوله ولا يعرف وثانياً بقوله ولا ندري اثنتا (قوله ان السمع والبصر الخ) بياناً بأنه قد برهن (قوله وقبل ان السمع الخ) هذا القول مأخوذ من عبارة السعدونى رحمه الله تعالى يتعلق بالسموعات وبصره يتعلق بالبصريات وأجرى بعضهم فيها احتجاً لى فقال يحتفل ان المراد السموعات والبصريات بالنسبة له تعالى وهما كل موجود على هذا يكون موافقاً لما قاله السنوسى ويحتمل أن المراد السموعات والبصريات عادة فكون مخالفاً له عبارة بعضهم تقتضى أنه لا خيال الا لى السمع (قوله وسمع الله الخ) هذا مستفاد من مخالفة الصوائد (قوله ليس بأذن الخ) أى ليس مع أذن ولا معارف وهو يكسر الصاد بخرق الاذن ويطبق على الاذن تنزهها على التلويح من المسامحة وأما القسم باسم لما أفاده فى القسمين (قوله ليس بمعرفة) هى سواد العين وهو المستدير

وسط العين كاتمة شارح القاموس عن ابن دريدوا بامعنا كالتى قبلها وقوله
ولا احقان جمع جفن بفتح الجيم وكسر هاو وهو غطاء العين من اهل واحد ولا يلقى
ايضا على عهد السيف وعلى تعبير طبيب الرشح وعلى ضرب من العنب كما يستفاد
من القاموس

﴿الصفة الثالثة مشرقة من صفاته تعالى الكلام﴾ قد اختلف فيه على أقوال
كثيرة وقد ذهب اهل الحق ما ذكره الشيخ بقوله وهي سبعة افعال (قوله ولا صوت) أى
بأنه لا يلزم من نفي الحرف في الصوت لأنه أعم منه والحادثة لا يلزم من نفي
الأخص في الأعم (قوله عن التثنية والتأخر) جميع بينهما في المذكور ما افق
في التثنية ولا يلزم من نفي احدهما في الآخر (قوله والاعراب والبناء) أى
وغير ذلك من قبلة صفات الالفاظ والتعريف ذلك قد علم في الحقيقة من قوله
ليست بحرف ضرورة أن الاعراب والبناء موضوعان لا تكون الالحروف (قوله
بجلاف كلام الحوادث) راجع لقوله ليست بحرف الخ (قوله وليس المراد الخ)
المقام للقرين وبخلاف في ذلك الكرامة فيصعب فهم الله تعالى فقالوا ان المتكلم من
الحروف مع حدوده قائم بذاته تعالى (قوله المترلة على التي على الله عليه وسلم)
استشكل كونها مقولة مع أنها من الامراض غير الصار قومه لا يتصور فيها
الانزال ولو بالتعبية وأجيب بأن المراد المقلد لها وهو مجازته ارف (قوله لان
هذه حادثة) وقد تعالى بعضهم حتى زعم قد ما قدم الرسم بل تجاوز جعل بعضهم
اغلاق المعصية بعد ذلك بالله من ذلك فالحق ان ذلك كله حادث لكن لا يجوز ان يقال
القرآن حادث أو كلام الله حادث لأنه وان كان المراد به هذه الالفاظ لم يكن يوم
الصفة القديمة وذلك لا يجوز ان يقال القرآن مخلوق أو كلام الله مخلوق وقد اوضح
كثير من العلماء على القول بخلق القرآن (قوله وهذه مشقة على تقدم الخ) اسم
الاشارة عائدة لصفة التثنية بقوله واشتد حاله على ذلك من اشتغال الموصوف على
الصفة بالنسبة لتقدم وتأخر والاعراب ومن اشتغال الكل على الجز ما نسبته
للسور والآيات والمقصود من ذلك الفرق بين الالفاظ الشريفة والصفة القديمة
(قوله على تقدم الخ) أى وبغير ذلك وقوله واعراب أى وناه وكان الاول التصريح
بأنه على قياس ما قبله (قوله من جميع ذلك) أى المذكور من التقدم وتأخر الخ
(قوله فليس فيها آيات الخ) أى ولا تقدم ولا تأخر ولا اعراب اخذ من للقرع عليه
(قوله لان هذه) أى الآيات ومنعطف علم قوله كالتقدم) أى التثنية (قوله
وليست هذه الالفاظ الخ) غرضه بهذا التورية على من عبر بهذه العبارة
كالبعض وغيره من المحققين وأجيب عنه بأنه ليس المراد ان الصفة القديمة تفهم

﴿الصفة الثالثة مشرقة من صفاته تعالى الكلام﴾
وهي صفة قديمة قائمة بذاته
تعالى ليست بحرف ولا صوت
مفرقة عن التقدم والتأخر
والاعراب والبناء بخلاف
كلام الحوادث وليس المراد
كلامه تعالى الواجب له
تعالى الالفاظ الشريفة
الترلة على التي على الله عليه
وسلم لان هذه حادثة والصفة
القائمة بذاته تعالى قديمة
وهذه مشقة على تقدم وتأخر
والاعراب وسور وآيات
والصفة القديمة حادثة عن
جميع ذلك فليس فيها آيات
ولا سور ولا اعراب لان هذه
تكون كلام المشغل على
حروف وأصوات والصفة
القديمة مفرقة عن الحروف
والأصوات كتحته وليست
هذه الالفاظ الشريفة
دالة على الصفة القديمة تفهم
ان الله القديمة تفهم منها

منها بل المراد أن هذه الالفاظ دالة على مدلول الصفة القديمة فترجع بها، ثم الى
 ما قاله الشيخ بتدريج مضاف هذا وقال بعضهم ان مرادهم ان هذه الالفاظ الشريفة
 تدل على الصفة القديمة بدلالة تعاضدية استلزامية لان جميع الصفات لا يضافون
 الكلام لانفصال الامر له كلام فمضى دون من ليس له ذلك كالجماد وقدا خفيت
 هذه الالفاظ له تعالى فاما كلام الله تعالى فمضى انه ليس لاحد في تركيها كسب
 لا معنى لها فاقامه في قوله في وهذا هو المراد فلوهم انهم اكرام حدث ومدلوله قديم وفهم
 القراء ان المراد المدلول الوضعي فصار منه قديم كمدلول قوله تعالى الله لا اله الا هو
 الحق اليوم ومنه حدث كمدلول قوله تعالى خلق السموات والارض ومنه مستقبل
 كمدلول قوله تعالى اقتضوا الرحمة واخذنا منكم (قوله بل ما يفهم الخ) اغراب تعالى
 وقوله مساوينا يفهم الخ يقتضي ان ما يفهم من هذه الالفاظ ليس من ما يفهم من
 الصفة القديمة فمضى وروا ان المساوي شيء ليس به ذلك الشيء وجواب ما به وان كان
 عينه مخالفاً بالاعتبار لما عني باعاً او كونه مدلولاً لهذه الالفاظ الشريفة فمضى
 باعاً بآركونه مدلولاً للصفة القديمة فلا تقتضي (قوله لو كشف هذا الخطاب) أي الى
 هبة ما عني ادراك ذلك (قوله فمضى) أي المذكور من قوله بل ما يفهم الخ (قوله تدل
 على معنى الخ) أي كما في قوله تعالى ولا تقر و الزنا فانه قد دل على معنى وهو طلب
 المكث من قرآن الزنا وهذا المعنى مساوينا يفهم من الصفة القديمة فمضى قبل ان
 الاخبار بطريق المعنى في الالفاظ الشريفة كثير جداً كما في قوله تعالى انا انزلنا
 فوحاً قل موسى لوجهه فمضى فرعون الرسول الى غير ذلك فكيف يقال بالمساو واقع
 ان ذلك متفق في الازل اوجب بان كلامه تعالى وان لم يصدق ذلك فيه في الازل يصدق
 فيه فيما لا يزال بحسب المتعة ان وحده في الازل في الالفاظ وتخصيق هذا الجواب
 هو جرحاً كما في السعد كذا في ضمن شرح الطوهر في مواضعها (قوله فانه يخلط فيه)
 أي يختلط فيه العيوب (قوله) ويسمى كل الخ أي على حيل الحقيقة على التخصيص
 لكن الملاقاة القراء على الالفاظ الشريفة أشهر من الملاقاة على الصفة القديمة
 والكلام بالعكس (قوله الا ان الالفاظ الخ) استدراك على قوله ويسمى كل الخ لانه
 قد يتوهم منه ان الالفاظ الشريفة كالصفة كل وجه (قوله مكتوبة) أي هو انما
 وهي انغوش وحي من بعضهم ان كل حرف من احرف القرآن في الفوح المحفوظ
 قد رتب على ما (قوله تزل بالها) هذا مبني على التصديق من ان المنزل عليه صلى الله
 عليه وسلم النطق والمعنى والمراد انزل بها على التدريج كما ذكره بعد (قوله بعد ان
 تزلت) أي بعد ان تزلت محققاً التي كتبها الملائكة تعالى عن الفوح المحفوظ كما
 تجار له بقوله كتبت الخ (قوله في ليلة القدر) أي اخذنا من قوله تعالى انا انزلناه

بل ما يفهم من هذه الالفاظ
 مساوينا يفهم من الصفة
 القديمة لو كشف عنا
 الجواب وعنها فاما
 أن الالفاظ هذه تدل على
 معنى وهذا المعنى مساوينا
 يفهم من الكلام القديم انما
 بذاته تعالى فاحرص على
 هذا الفرق فانه يخلط فيه
 كثير ويسمى كل من الصفة
 القديمة والالفاظ الشريفة
 قرآناً وكلام الله الا ان
 الالفاظ الشريفة مخلوقة
 مكتوبة في اللوح المحفوظ
 تزل عاجز بل عليه السلام
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد ان تزلت في ليلة القدر
 في بيت العزة محل في السماء
 الدنيا مكتوب في مصف
 بوضعت فيه قبل نزول في بيت
 العزة فمضى واحدة ثم تزلت
 عليه صلى الله عليه وسلم
 في عشرين سنة وقبل في
 ثلاث وعشرين وقبل في
 خمس وعشرين وقبل كان
 ينزل

في آية القدر بشي على ان المعنى اننا انزلناه الى السماء انما في بيت العزة في ليلة القدر
واما على القول بان المعنى اننا انزلناه في شأن ليلة القدر والمراد من القدر ان القدر
للامور وفي دواوين الملائكة أو الشرفاء والله يقين قاله في الاوّل ليلة القدر
لامور وأضيفت اليه لكونه فيها وعلى الثاني ليلة الشرف وأضيفت اليه لكونه
سماها وعلى الثالث ليلة الضيق وأضيفت اليه لأضيف القضاء بآدم الملائكة بها
ومن هذا المعنى قوله تعالى قد وعد عليه برزق ووليلة القدر ما يقع على الصحيح
واستدلال بعضهم على رخصتها بعد بحث لا يحكم ليلة القدر فلا يحسن إلا
وخلال قرأتهم سره وبيان المراد رفع تعينها أحد من قوله في آخر هذا الحديث
ومعنى أن يكون غير الكرم والنسوة في العشر الاواخر اذا رخصها بالمرأة لا خبر فيه
ولا يتأتى معه القاموس (قوله في بيت العزة) متعلق بخبره وقد روي عنه في
من كلامه بعد (قوله في سماء الدنيا) هكذا في الدر المنثور وغيره وقال الشيخ زاده
في حاشيته على البيضاء انه في السماء السابعة (قوله في صوم) جمع صيغة وهي
الكتاب (قوله في ثلاث الخ) حاصله أنه اختلف قيل انما انزلت في بيت العزة دفعة
واحدة وقوله في ما كذا ينزل فيه ليلة القدر ما ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاث
السنين ثم اختلف أيضا قيل انزلت عليه صلى الله عليه وسلم في عشر من سنة وقيل
في ثلاث وعشرين وقيل في خمس وعشرين (قوله دفعة) هي دفعة ابدال اسم المرة من
الشيء وبمعناها دفعة من المطر والمراد هنا الاول وقوله واحدة ما كذا ما فيه
(قوله وقيل كان ينزل الخ) مقابل لقوله قيل انزلت في بيت العزة دفعة كالا معني وكان
لاولى ذكره عليه فبعد ان الاول الا قول الثلاثة جارية على كل من القولين (قوله قد
الخ) الياء زائدة في الفاعل وذلك مستكره عندهم ولو حذفها كان أولى (قوله ولم
ينزل الخ) لو حذف ما ضره (قوله والقدو ينزل الخ) محتمل ان الخلاف على قوليه وفتحت
القول الثاني قولان فصارت الاقوال ثلاثة كما حكى عن الزركشي (قوله وقيل نزل
عليه المعنى قطا) وهو مبنى على القول بان سيدنا جبريل كشف عنه الحجاب فسمع
كلامه تعالى كما سمع موسى ففهم منه ذلك المعنى (قوله فقال بعضهم عبر الخ)
واستدلوا بالقوة تعالى نزل به الروح الامين على قلبك (قوله وقيل الذي عبر عنها
الخ) كان الاظهر أن يقول الذي عبر عنهم الخ ولعل من معنى الباء في قوله والتحقيق
أنها نزلت لفظا ومعنى وهذا هو ما صدر به فكان الاول أن يقول والتحقيق الاول
(قوله وبالجملة) أي وأقول قولنا ملتبسا بالاجمال بعد القول المتبسط بالتفصيل
وهذا قولنا ملتسكة كلام المترية (قوله واستدل كل المترية الخ) وذلك ذهبوا الى أنه
لا يوجد كلام بلا صوت أو حروف وسبب تسوية المترية مع أهم هو أنفسهم أهل

في بيت العزة في ليلة القدر
بغير ما ينزل كل سنة ولم ينزل
في بيت العزة دفعة واحدة
والذي نزل عليه صلى الله
عليه وسلم اللفظ والمعنى
وقيل نزل عليه المعنى فقط
واختلف القائلون بهذا
فقال بعضهم عبر النبي صلى
الله عليه وسلم من المعنى
باللفظ من عنده وقيل
الذي عبر عنها جبريل عليه
السلام والتحقيق أنها نزلت
لفظا ومعنى وبالجملة فالصحة
النافذة بانه تعالى قد عتد
ليسبح بحرف ولا صوت
واستشكل المترية وجود
كلام

المعدل والوحيد كما حكاه السجستاني في شرح العقائد انهم واصل من عطاء
اعتزل من مجلس الحسن البصري رحمه الله تعالى وصار يرى ان مرتكب
الكبيرة ليس يؤمن ولا كافرا فثبت من بين المذتين فقال الحسن البصري قد
اعتزل هذا (قوله من غير حرف) أي من غير أصوات (قوله وأجاب أهل اللغة) أي
كان أهل اللغة يقولون للفتحة كيف فتحت تكون وحود كلامهم غير حرف
وصوت مع انه فتحة وقامت كافي الحديث النفس فاب قبل المعتزلة ينكرون
تسمية حديث النفس كلاما لا يميز عليهم ذلك أحيب بأن أهل اللغة لم يكتفوا
بما ذكره لطلاق العرب عليه كلاما كافي قولنا لا تخط

ان الكلام في افتاد وانما جعل اللسان على التقود دليل

(قوله وليس مراد أهل اللغة) أي كاقديتهم وهم بعض القاسرين (قوله ودليل
بحرفية الكلام الخ) أقسام يستدل بالدليل العقلي لنفسه هنا واستشكل إبان
الكلام بالدليل العقل بأنه يلزم عليه القول بالمدلول متوقف على صدق الرسول
وهو متوقف على المجزأة وهي متوقفة على الكلام تتوقف بالمدلول متوقف على صدق
مبدئي كل ما يدعيه وهو متوقف على الدليل وهكذا وأجيب بمنع توقف المجزأة
على الكلام لأن ترادفها متوقف على ما ذكره في نفسه توقفها عليه (قوله وكلام الله وحسب
تكميلا) أي أرأيت له الجواب فسمع كلامه القديم قال بعضهم وكان جبريل معه فلم
يسمع ما معه سيد ناموس (قوله قد أثبت نفسه) أي ذاته كلاما ما هو هذا القول
المتبرع القائلين بأنه ليس ذاته كلام كقيمة صفات المعاني ويُسرون الآية بجميعها
تعالى خلق الكلام في جرم من الاجرام وأسمعه سيد ناموس (قوله يتعلق بما يتعلق
به العلم الخ) أقاد ان العلم والكلام متساويان في المتعلق وان اختلافهما في المتعلق
وهما سؤال مشهور بين القوم وهو اثبات المتعلق في الاول للكلام يلزم عليه
انه متعلق أولا بالامر والنهي والاخبار والاستخبار وغير ذلك كما هو متعلق
أهل الحق فيلزم من ذلك ثبوت الامر بلا أمور والنهي بلا منهي وهكذا وكل
ذلك ثبت لا تنص نسبتها الى الحكيم ولهم عنه أجوبة المشهور منها بعبارة الجمهور كما
قاله السعدان العبد لا يلزم الا لو خطب المذموم من غيرته بوجوه وصورة
أهل الخطاب وأما مع تصدير ذلك فلا يلزم العيب كما في خطاب النبي صلى الله عليه
وسلم بأوامره ونواهيه كل كلف الى يوم القيامة والله اعلى ورسوله كذا يتردد
من شرح الجواهر في لفهوا هذا أقول أن متعلق الكلام يتغير في قديم وأثبت له بعضهم
تعلقا أصليا قديما بتعبير واحد ناظر الاول بأنه يشترط لأمر متلا بما هو وجود
الأمور مثلا فالتعلق قبله سأل في قديم وهذه تبييض في حديث فليتأمل (قوله من

من غير حرف فأجاب أهل
السنن بأن حديث النفس
كلام يتكلم به الشخص في
نفسه من غير حرف ولا صوت
فدليل كلام من غير
حرف ولا صوت وليس مراد
أهل السنن تشبيه كلامه
تعالى بحديث النفس لأن
كلامه تعالى إلى قديم وحديث
النفس حادث بل مرادهم
الرد على المعتزلة في قولهم
لا يوجد كلام من غير حرف
ولا صوت ودليل وجوب
الكلام تعالى قوله تعالى
وكلام الله وحسب كلامه
أثبت نفسه كلاما والكلام
يتعلق بما يتعلق به العلم من

منشقة له تعالى بطله
وتعلق الكلام بها تعلق
دلالة بمعنى انه لو كشفنا
الحجاب وسبعنا الكلام
القديم فهو معنا منه
الصفة الرابعة عشر فمن
سماه الواجبة له تعالى

كونه قادرا

وهي سمة قائمة بذاته تعالى
غير وجوده وغير معدومة
وهي غير القدرة في بها وبين
القدرة لازم لخلق وجدت
القدرة في ذات وجودها
الصفة السابعة بالكون قادرا
سواء كانت الذات قدسية
أوحدة فذات قدس خلق الله
تعالى بها القدرة على
الله هل يخلق فيها صفة
تسمى كقدره بقادرا
وهذه الصفة تسمى حالا
والقدرة معدومة تسمى الحق
الحادث وأما الله تعالى
فلا يقال الله تعالى على كونه
الله تعالى قادرا بل يقال به
القدرة كونه تعالى قادرا
تلازم وقالت الآية الثالثة
بين قدسية الحادث وكون
الحادث قادرا الا أنهم
لا يقولون بخلق الله الصفة
الثانية بل يسمي خلق الله
القدرة في الحادث نشأ عنها
صفة تسمى كونه قادرا من غير تعلق

الواجب والجائز والسفيل) أل في كل منها لا صغراق (قوله لكن تعلق العلم الخ)
استدراك على ما قبله الموهوم انهما مقصدان في الله في الصغير في قوله ما عائد
لثلاثة المذكورة قبله ويحتمل أنه ما عائد لما أنت باعته سار هذه الثلاثة وقوله
تعلق انكشاف أي تعلق يلزم منه الانكشاف وكذا قوله تعلق دلالة (قوله بجسدي انه)
أي الحال والثبات

الصفة الرابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه قادرا

(قوله وهي صفة الخ) قد يقال هذا التعريف غير مانع لمخول سائر صفات الاحوال
فيه فلوزاد في التعريف ملازمة للقدرة لسكان أولى لسلامة من ذلك (قوله وهي غير
القدرة) ما عائد بمذاقه تعالى صفات احدها وجوده وهي القدرة في الاخرى
واسطة بين الوجود والعدم وهي الكون قادرا وكذا يقال فيما يأتي والتبادر
الشهير فائدة كون قادرا لا يفيد كونه صفة للقديم اخذ اعماقه (قوله لازم) هو
تفاعل من الجانبين فكل منهما لازم وطرفه وكذا جميع ما يأتي (قوله لخلق وجدت
الخ) أي متى ثبت الكون قادرا للذات ثبت بها القدرة كما يتبينه التلازم وقوله
في ذات أي له افعي بمعنى اللام وقوله وجدفها أي ثبت بها الموهوم من أن ذلك
لا يتصف بالوجود الحقيقي (قوله فذات زبد الخ) مفرع على قوله لخلق وجدت
القدرة الخ بالنسبة لقوله أوحدة ته (قوله على الخ) متعلق بالقدرة (قوله وخلق بها
صفة الخ) أي على مذهب أهل السنة أخلوا من قوله وقالت المعتزلة الخ (قوله تسمى
حالا) أي معنوية لا حالنسية لما مر من أن الحال ان لا رمت صفة بمعنى فهي حال
معنوية يقال بالانتم الفئات فقط تسمى حال نفسية (قوله معدومة) قد تقدم
في محبت الوجود أن المراد عند أهل السنة يكون تسمى على شيء آخر أنه ملازم له
من غير تأثير فليس المراد بذلك أنه مؤثر كما يقول ذلك بعض من طبع الله على قلبه اذا
حلت ذلك حلت أمه لا فرق في ذلك بين القديم والحادث مقول الشيخ وما هي حقه
تعالى الخ غير هذا الا يقال مراده أنه في أن يقال ذلك لما عليه من الايام
واسماء فالأدب (قوله بل يقال الخ) اضرب انتحالي (قوله وقالت المعتزلة بالتلازم أي
كما قاله أهل السنة والتصور من ذلك قوله الا أنهم الخ (قوله بين قدره والحادث
الخ) انما يفيد ذلك لانهم لا يثبتون القدرة كبر صفات المعاني للولي تبارك
وتعالى بل يقولون هو قادرا ثم يذهبون وهكذا والصحيح اهم لا يذكرون بذلك
لاهم لا يثبتون أسعداها (قوله الصفة الثانية) أي التي هي الكون قادرا ويجري
مثل ذلك في الكون صريحا أو باعده كما ينبغي عليه (قوله بل متى خلق الله الخ)
ضرب انتحالي

صفة تسمى كونه قادرا من غير تعلق

تعالى غدير موجوده
ولامعدومه وتسمى حالا
وهي غير الارادة متبره
كانت الخلق قدرة او مادة
فذا تفريد خلق الله تعالى
فيها الارادة للفعل وخلقها
صفة تسمى كونه مريداً
وامتد من الخلاف بين
المعتزلة وقراهم السنة
في الكون قادر يجرى مثله
في الكون مريداً

الصفة السادسة عشرة من صفاته تعالى كونه عالماً
وهي صفة قائمة بذاته تعالى
غير موجوده ولا معدومه
وهي غير العلم ويحري هذا
في الخلق ومثاله ما تقدم
والخلاف بين المعتزلة والاهل
السنة جارية
الصفة السابعة عشرة
الواجبة له تعالى كونه
تعالى حياً

هي صفة قائمة بذاته تعالى غير
موجوده ولا معدومه وهي
غير الحياة وفيه جميع ما تقدم
الصفة الثامنة عشرة
الواجبة له تعالى كونه
تعالى محياً

وهي صفة قائمة بذاته تعالى
غير موجوده ولا معدومه
بذاته تعالى غير موجوده ولا معدومه وهي غير العلم
على التخصيص وهي كونه تعالى متكاملاً وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجوده ولا معدومه وهي غير العلم

الصفة الخامسة عشرة الواجبة له تعالى كونه مريداً
(قوله صفة) ادخل فيه جميع الصفات وقوله غير موجوده الخ اخرج ما عدا صفات
الاحوال والكون عليه ان يزد ملزمة للارادة لاخراج ما عدا المعروف من الاحوال كما
من نظيره (قوله ولا معدومه) لوقال وقوله معدومه لكتاب الله سبحانه في الخ فبأنه
(قوله وتسمى حالا) أي به تسمى بقوله (قوله فذا تفريد الخ) مفرغ على قوله او حادثة
(قوله للفعل) متعلق بالارادة (قوله وخلق فيها صفة الخ) أي على مذهب اهل السنة
(قوله يجرى مثله في الكون مريداً) أي فاهل السنة يقولون ان الله خلق للعبد
الارادة فوالكون مريداً كما ذكره قبل والمعتزلة يقولون خلق الارادة وتشاءها
الكون مريداً من غير خلق الله

الصفة السادسة عشرة من صفاته تعالى كونه عالماً
(قوله صفة) كان عليه ان يزد ملزمة للعلم لاخراج غيره من بقية الاحوال وقوله
ويحري الخ أي فخال في حقه تعالى هو صفة قائمة بذاته غير موجوده وغير
معدومه وهي غير العلم (قوله ومثاله ما تقدم) أي نظيره ما تقدم بأن يقال فذا تفريد
خلق الله فيها العلم وكونه عالماً هو المراد بالثال (قوله جارية) أي اهل السنة
يقولون خلق الله زيد العلم والكون عالماً كما علمت والمعتزلة يقولون لم يخلق الله الا
العلم وثأ عنه الكون عالماً من غير خلق الله

الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى كونه حياً
(قوله صفة) كان عليه ان يزد ملزمة للحياة لما مر (قوله وفيه جميع ما تقدم) أي
من كونه يجرى فيه الخلاف بل اهل السنة والمعتزلة وهو واقع مما مر
الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى كونه محياً (قوله صفة) كان عليه ان
يقول ملزمة للعدم لما مر (قوله وفيه جميع ما تقدم) قد مر منه ما سبق

الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى كونه بسبباً
(قوله صفة) كان عليه ان يقول ملزمة للعدم لما مر (قوله وفيه جميع ما تقدم)
عليه فيما مر في الصفة العشرون أي تمام العشرين كما مر به بعد بقوله وهي
تمام الخ (قوله وهي تمام ما يجب الخ) أي قيمة المصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله
ما يجب له تعالى على التخصيص) لوقال يدل ذلك ما يجب عليه امره على التخصيص
من صفاته تعالى لكن أظهر وانما قيل بذلك لان ما يجب معرفته على الاجال
لانهاية لاذ كل كمال واجبه تعالى وتقدم الكلام على ذلك (قوله وهي) أي
الصفة العشرون (قوله وهي) أي كونه تعالى متكاملاً وقوله صفة الخ كما عليه

وهي غير العلم وفيه جميع ما تقدم
بذاته تعالى غير موجوده ولا معدومه وهي غير العلم وفيه جميع ما تقدم
على التخصيص وهي كونه تعالى متكاملاً وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجوده ولا معدومه وهي غير العلم

أن يزيد ملازمة الكلام لاصري (قوله وفيه جميع ما تقدم) قد علمته سابقاً (قوله تنبيهه)
هو في الأصل مصدر منه إذا انقطع ثم نقل في حرف المصنفين إلى المبحث اللاحق المفهوم
من الكلام السابق إجمالاً والمراد به هنا المعنى الأصلي لأن المعنى العربي لا يظهر
هنا إذ لم تقدم ما يفهم منه ذلك إجمالاً (قوله من القدرة الخ) بيان لما (قوله
يسمى) بإدخاله في بعض النسخ مراعاة لفظ ما روي بنفسه انتهى بآياته
مراعاة لغتها وكل صحيح لكن الأولى أولى (قوله صفات العاقل) أصله أن
أهل السنة يسمون فيها الماهرين المذاهب أو غير ما هي لا هي ولا هي غيرها
لا يقال كيف هذا مع أن بين في العينية وفي الغيرية تماثلاً لا في العينية يستلزم
اثبات الضمنية وفي الغيرية يستلزم اثبات العينية لا تقول لأن ذلك لأن في
العينية لا يستلزم اثبات الغيرية بل في المصطلح عليها التسليم وهي أن يكون
الشيء أن بحيث يمكن تفرقه عما أذيع يمكن أن تنفي العينية ويكونا شيئاً لا يمكن
تفرقهما ولا نفي الغيرية المذكورة لا يستلزم اثبات العينية إذ يمكن أن تنفي
الغيرية المذكورة ويكونا شيئاً لا يمكن تفرقهما أو هذا لم أنسخ قولهم ليست
هنا أيها ليست حقيقة تامها حقيقة الذات فالاعتقاد مستحيل ومعنى قولهم ليست
غيراً أنها ليست مع الذات شيئاً يستلزم تفرقهما لأن أراد بها الغيرية أن حقيقة
ليست حقيقة الذات مع عدم إمكان تفرقهما كانت حقيقة وتنفرد لكن يمنع
الخلافاً لإيهاام الغيرية المصطلح عليها وكل ما هوهم ولم يرد به كتاباً أو ستة مصنفين
أو نحو مما فلا يجوز الخلافة له أو يوصي بتصرف (قوله من إضاعة العام الخاص)
وهذه الإضافة هي المعهدة بالإضافة التي للبيان ما فهم من بيان الأول بالثاني
فكأنه يقال المراد من هذا العام خصوص هذا الخاص فضابطها أن يكون بين
المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص بالطلاق كما في قولهم شجر أراك بخلاف
البيان فأن ضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه
كما في قولهم خاتم حديد هذا أو قيل لافرق بين الإضافة التي للبيان والإضافة البيانية
والمحقق الأول (قوله أو الإضافة البيانية) المصواب كما نقل عن الشيخ اعلمنا
ممن أن ضابطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه وما
هنا ليس كذلك لعدم إيراد المعاني عن الصفات في شيء وروى أن أو من الإضافة التي
على معنى من نخلص من ذلك وعليه فلفظ صفات من المعاني وذلك أن أراد بالمعاني
ما ينهل صفات الحادث كالبياض والسواد ونحو ذلك والحاصل أن الإضافة هنا إما
البيان أو على معنى من وليست بيانية وهذا كله كما ترى اغماضه وقطع الظهور عن
العلاقة ولا يقال شيء من ذلك (قوله وما جرها الخ) معطوف على قوله سابقاً

وبه جميع ما تقدم
تنبيهه
الصدق والإرادة والعلم
والحياة والسمع والبر
والكلام يسمى صفات
المعاني من إضافة العام
لخاص أو الإضافة البيانية
وما جرها

(قوله وهو) ضمير التذكير والى بعض النسخ وهي بضمير التأنيث وهو هم أيضا
نظرا للمعنى (قوله يسمى) بالياء أو الياء كالتى تقدم (قوله نسبة للمعاني) لا يقال
إذا كان كذلك فحقه ان يقال معانوه لا يقال قول قاعدة النسب انه اذا نسب للجمع
انما نسب المفرد الا اذا شبه المفرد فذلك قال فى الخلاصة

والواحد اذ كثر نسب للجمع * ما لم يشابه واحدا بالوضع

(قوله لانها تلازمها) يحتمل انه ملة لقوله نسبة للمعاني فكأنه قال وانما نسبت
للمعاني لانها تلازمها ويحتمل انه ملة لقوله ونسب الخ فانه قال وانما نسبت
هنا الامم المتشعبة على هذه النسبة لانها الخ (قوله وتنشأ الخ) تقدم ان
التعريف بذلك هو انما ليست بخلق الله وهو لم يهب المعترضة سكان الاولى ان يقول
لانها تلازمها الى القديم والحادث (قوله على ما تقدم) أى من الخلاف بين اهل
السنة والمعتزلة (قوله هذا) أى افهم هذا والى هذه الكلمة الانتقال من
اسلوب الى اسلوب آخر على حد قوله تعالى هذا وان للظاهرين لشر ما بين اهل
الماتريدية الخ أى بخلاف الاشاعرة فاقام لازم بدون ذلك وزاد بعضهم
اباءة اخرى وسماها الادراك وهل على ما قاله الماتريدية زاد فى المعنوية
صفة ثامنة وهي كونه تعالى مستكونا وصل ما قاله لبعض المذكورين بزيادة
فيها صفة اخرى وهي الكون مدركا لا ولم ارفعه الى ذلك لكن الاقرب الاقل لان
صفات المعاني لازمها المعنوية (قوله صفة ثامنة) ظاهرها انها صفة تامة قال
الاعراب الى ههنا المذهب المحققون من علماء ما وراء النهر قال وانما تنوعت بحسب المتعلقات
فانما اقتضت بالحياة حيث احياها وان تعلقت بالموت حيث اعمته وان تعلقت بالوجود
حيث ايجادها وسكدا وقيل انها صفات متعددة بعد هذه المتعلقات والاقرب
ما ذهب اليه الاقربون انه اقادة الوجود (قوله كائى صفات المعاني) أى التى
عليها فلا يتالى انما من صفات المعاني (قوله بان ما تقدم الخ) اسم ان ههنا الشا
وحتى العبارة ان يقول فائدة القدرة بعد تلك كون كائى علم ما بعد (قوله لان
الماتريدية الخ) فعلى توجه الاعتراض من الاشاعرة عليهم (قوله بعد ذلك)
أى بعد تهمة الممكن للوجود (قوله وزاد) أى هذا الجواب وقوله من غير شئ
أو من غير شئ يصبره قابلا لان الممكن ما سوى نسبة الوجود والعدم اليه
واجب بان قبوله تلك الكمالات والمراد هنا القبول الاستعداد الى التبريد من
الفعل (قوله ومن أجل كونهم زادوا الخ) اعلم انه وقع الخلاف بين الماتريدية
والاشاعرة فى صفات الافعال هل هي قديمة أو حادثة فقال الاولون بالاول بناء
على ما قالوه من انما هي صفة التكوين ككل من الخلق والرزق والاحياء الى

وهو كونه تعالى قادرا الخ
يسمى صفات من غير بقية
لانها لا تلازمها الى القديم
وتنشأ عنها الحادث على
ما تقدم هذا وزاد الماتريدية
فى صفات المعاني صفة ثامنة
وهي التكوين وهي حادثة
وهي حادثة كبقية صفات
المعاني لو كشف عنها الخطاب
راياها كائى صفات المعاني
لو كشف عنها الخطاب واعتز به
الاشاعرة بان ما تقدم
التكوين بعد القدرة لان
الماتريدية يقولون ان الله
يوجد ويعدم بالتكوين
فاجابوا بان القدرة ثم شئ
الممكن للوجود أى تدره
قابلا للوجود بعد ان لم يكن
والنكرين بعد ذلك فوجد
بالفعل وزاد الاشاعرة بان
الممكن قابل للوجود من
غير شئ ومن أجل كونهم
زادوا هذه الصفة قالوا ان
صفات الافعال قديمة

غير ذلك ليس شأنا اعل من صفته التكوينية بل هو هي فذلك مستعان قديما قال
 الآخرون بالشأنين بما جعله القوة من انهماست تعلقات القدرة الخادعة فالتلاني
 بينهما في قدم قات الافعال ودورها من بني على الخلاف في المراد بها وهذا تعلم
 مافي جابر من القسائل (قوله كخلق الخ) أي كدلول الخلق الخ لان الدولات
 هي التي يقال لها صفات الافعال لا الالفاظ (قوله لان هذه الالفاظ الخ) لا يقال
 لايجب ان لا يذهب قوله ومن أجل كونهم الخ لا تقول هي علة لعلها ولولا ما مع
 التعليل تأمل (قوله والتكوين) لو حذفه واقتصر على قوله قديم بعد قوله بوجوده
 عدمه لكان أولى (قوله فتكون الخ) يتبعه التعليل نفسه (قوله لانها) أي
 دورها لان صفات الافعال هي عبر التعلقات كما تقدم لا أسماءها وأن الالفاظ
 الالهية عليها هي أسماء لتعلقات وقوله لتعلقات القدرة أي التبعين به الخادعة
 لا الملوحة القديمة والالفاظ مع قوله وتعلقات القدرة عندهم حادثة (قوله فلا حياة
 الخ) بيان ما قبله (قوله وتعلقات القدرة) انما أظهر أطول الفصل (قوله ومن
 الخمسين عشر ون الخ) هذا شروع في بيان المستحيلات وقد تقدم ان هذه هي التي
 يجب عليها معرفة استحقاقها قهرا لا باليقين تعالى لا يقال ان وجوب العشرين
 السابقة يلزم استحالة ان دادها فلا حاجة لذكرها لا تقول قد تقدم خبر مرة
 أنه لا يتقضى في هذا الفن مجاز ومن لازم كالا يستغنى فيه بعام عن خاص (قوله
 اضداد هذه العشرين) ان قبل كيف يجعل العشرين كلها اضدادا مع أن الضدين
 في اصطلاحهم همما لامر ان الوجود بدار الخ أحيب بأن المراد بالاضداد المعنى
 النعوي وهو مطلق المناقاة للمعنى الاصطلاحي فالعنى ومن الخمسين عشر ون
 مناقبات لهذه العشرين (قوله وهي) أي العشرين واعلم أنه ترتيب هذه العشرين
 على ترتيب تلك العشرين قد كرر ما ياتي في الاولي ثم ما ياتي في الثانية وهكذا (قوله
 ضد الوجود) قد علمت أن المراد بالاضد مطلق المناقاة والافاق قابل بين العدم
 والوجود من التقابل بين الشيء والآخر من تقبضه انقبض الوجود لا وجود
 وهو أهم من العدم لشعوره بالثبوت المجردة من الوجود (قوله والثانية) لا يخفى أنه
 كان عليه أن يسطر لفظ الثانية والثالثة وهكذا للالتم قوله أولا وهي العلم ولعله
 توهم أنه قال الاولي العدم معطف عليه ذلك وقوله الحدوث ذكره وهو ما بعده
 وهو القناع من ذكر الخاص بعد العام أما القناع فظاهر وأما الحدوث فكذلك
 ان مصر معاقلة بعضوم من أنه العدم السابق على الوجود والابان فسر بالوجود
 بعدمه فذلك باعتبار لازمه وهو العدم السابق عليه (قوله ضد العدم) ان تقابل

خلق والاحياء والارزق
 والامتنان هذا لا يقال
 أسماء التكوين التي هو
 سفة تم وجوده عندهم
 والتكوين قديم فتكون
 صفات الافعال قديمة وعند
 الاشارة صفات الافعال
 حادثة لانها أسماء لتعلقات
 القدرة فلا حياة اسم لتعلق
 القدرة بالحياة والارزق اسم
 لتعلق القدرة بالارزق
 وخلق اسم لتعلقها بالخلق
 والامانة اسم لتعلقها بالامانة
 وتعلقات القدرة عندهم
 حادثة ومن الخمسين
 عشر ون اضداد هذه العشرين
 وهي العدم ضد الوجود
 والثانية الحدوث ضد العدم
 والثالثة

بين الحدوث والقدم من التقابل بين الشيء والآخر من نقيضه اذ نقيض القدم
 لا قدم وهو أهم من الحدوث لشعوره بجبرّد الثبوت بعد عدم هذا انفسر الحدوث
 بعينه الحقيقي وهو الوجود بعد عدمه فان فسر بعينه المجازي وهو القيد بعد
 عدمه فالتقابل بينهما من التقابل بين الشيء والماضي لنقيضه تتأمل (قوله الفناء)
 أي العدم بعد الوجود والتقابل بينه وبين البقاء من التقابل بين الشيء والماضي
 لنقيضه اذ نقيض البقاء هو مساو الفناء (قوله الملائكة) قد تقدم أنها
 المساواة من كل وجه لكن المراد بها المساواة ولو من وجه أخذنا مما بعد
 والتقابل بينها وبين الملائكة من التقابل بين الشيء والماضي لنقيضه اذ نقيض
 الملائكة لا تماثل وهو مساو للملائكة (قوله فيستقبل عليه تعالى الخ) مفرع على
 عدم الملائكة من أضافه الواجبات (قوله فلا يمر عليه تعالى زمان) قد وقع في معنى
 الزمان خلاف قبل هو حركة الفلك الاظم وقيل الفلك نفسه وقيل مقارنه فيعتقد
 موهوم كالشمس فيقول أسافر حين طلوع الشمس لتجد عدم معلوم كطلوع الشمس
 في ذلك المثال وقيل غير ذلك كما تبين من شرح الكبري والحق ما لا يشعري
 من أنه امر موهوم كالشئ فهو امر اعتباري لا وجود له لكن قد يستعمل عليه
 علامات معلومة تتبدل باختلاف الاحوال كقولك أحييت اذا سابت العصر
 أو اذا جاز يدوق قد يعرف بعلاماته فيقال متجدد معلوم يقارنه متجدد وهو ازالة
 للاجزاء (قوله وليس له كان) أي يعمل فيه تعالى الله من ذات علو كبير (قوله)
 وليس له حركة ولا سكنون) فليس تعالى محض كولا ساكنا وقوله ولا يتصف بالوان
 فليس تعالى أبيض ولا أسود ولا احمر ولا يصفوها (قوله ولا يصبه) أي ولا بالخلول
 في جهة لغيره كما يتردد مما بعد (قوله فلا يقال فوق الجرم الخ) مفرع على ما قبله
 وانما اقتصر على جهة فوق وبين علم غيرهما بالمقايسة (قوله وليس له تعالى
 جهة) علم من مع ما قبله أنه تعالى ليس في جهة وليس له جهة وهو أحد أقسام أربعة
 تتضمن القسمة العقلية ثانيا ما هو في جهة وله جهة كالانسان والحجر ثانيا ما له
 جهة وليس في جهة وهو ككرة العالم ليس على ما له اهل السنة من أن بعدها فضاء
 كالقائمة وأما في ما له اهل السنة من أن ليس بعدها شيء فليست كذلك بل هي
 حيث لمن القسم الأول رايها ما هو في جهة وليس له جهة فهو هذا لا وجوده
 في الخارج وانما اقتضته القسمة العقلية هذا هو التحقيق كما يوضح من كلام
 شيخنا وبعدهم يخص الجهة بالانسان لغيره كالحجر ليس له جهة منع أنه في جهة
 وعليها القسم الرابع هو وجوده في الخارج أيضا (قوله فلا يقال الخ) مفرع على
 ما قبله واقتصر على جهة تحت علم غيرهما بالمقايسة (قوله تقول العامة الخ) في مع

الفناء والراءه
 الملائكة ضد الملائكة فيستقبل
 عليه تعالى أن يقال الخواص
 في شيء مما تصفوا به فلا يمر
 عليه تعالى زمان وليس له
 مكان وليس له حركة ولا سكنون
 ولا يتصف بالوان ولا يصبه
 فلا يقال فوق الجرم ولا عين
 بين الجرم وليس له تعالى
 جهة فلا يلة إلى التي تحت
 الله تقول العامة إلى تحت
 ربا أو ان ربي فوق كلام
 منكر

ما قبله فهو قسوس وقوله كلام منه كقولهم أنكره الشارع ونهى عنه (قوله)
 يحتاج إلى) لأنه قد لا يكون مقبولا لأن مقتضاها لا يتكرر على الصحيح
 كما قاله ابن عبد السلام وقيدته التوضيح بأن يكون من العادة كما هو فرض الكلام
 هنا وانما خيف عليه ما ذكرناه من جازم ذلك إلى اعتقاد أن المولى كالمواد
 وهو كقوله والعباد بالله تعالى (قوله الاحتياج الخ) قد عجلت بما تقدم أن قيامه
 تعالى بنفسه معناه الاستغناء عن الكل والمخصص على أحد الاصطلاحات الذي
 جرى عليه الشيخ في ما مر وجب أن يكون مقابله الاحتياج إلى الكل والمخصص أولى
 أجدهم لو أماعلى الاصطلاح الثاني وهو أن معناه الاستغناء عن الكل فقط
 فيصكون مقابله الاحتياج إليه فقط والتقابل بينهما من التقابل بين الشيء
 والمساوي لتقيضه اذ يقضى التخصيص بالنفس لا بقيام بالذات وهو مساو للاحتياج
 للكل والمخصص (قوله بمعنى التركيب الخ) قد تقدم أن الكموم خمسة وقد نبه
 عليها هنا وقوله التركيب في الذات إشارة إلى الحكم المتصل في الذات وقوله
 أو الصفات أي أو التركيب في الصفات إشارة إلى الحكم المتصل في الصفات وقد تقدم
 ما فيه وقوله أو وجوده إشارة إلى الحكم المتصل في الذات والصفات
 والأفعال والاول والثالث متباينان في وحدانية الذات والثاني والرابع متباينان
 في وحدانية الصفات وانما من متباين في وحدانية الأفعال والتقابل بينهما من التقابل
 بين الشيء والمساوي لتقيضه اذ يقضى الواحدانية لا وجودا فهو مساو ولتعدد
 بالشيء المذكور (قوله العجز) هو صفة وجودية لا تأتي معها إلا بعدا ولا اعدام
 وقبل هو عدم القدرة هما من شأنه أن يكون متصفا بها فعل الأول وهو التحقيق
 يكون اتقابل بينهما من التقابل بين المصدق وعلى الثاني يكون التقابل بينهما
 من تقابل العدم والمملكة (قوله فيستحيل عليه تعالى الخ) مفرع على هذا العجز من
 الانداد وقوله من يمكن ما لا يمكن أي يمكن كان فاعلم لم يمكن وإني ما لا لا لا
 على العموم فيستعمل كل يمكن حتى لا يمكن ذلك العالم أو أحسن منه وأما نقل
 عن القزالي أنه قال ليس في الامكان أي عدمه كان فاجيب عنه بأجوبة منها أنه
 ليس فيه ذلك لعدم الله تعالى عدمه وجوده في تعبيره بالمعكاشا أن العجز
 لا يتعلق بالواجب والمستحيل وقوله من الممكنات لو حذفه ماضيه (قوله الكراهة)
 اعلم أن الكراهة إما عقلية أو شرعية فالثاني التي هي عن الشيء بما يجرى
 والاول قسمان بعض الشيء وعدم الميل إليه عدمه يتعلق بالإرادة بالشيء وهذا
 الاخبار أعني عدمه يتعلق بالإرادة بالشيء هو المراد هنا وبما ذكره أنه يصح أن يوجد
 الله الفعل مع كراهته شرعا وانذره مافدية إلى الكراهة انما تقابل الإرادة التي

يخاف على من يقتضيه الكفر
 الحاجة الاحتياج إلى
 عمل أي ذات يقوم بها أولى
 مخصص أي موجد تعالى
 الله من ذلك وهذا عند التأييم
 بالنفس السادسة التعدد
 بمعنى التركيب في الذات
 أو الصفات أو وجوده نظير
 في الذات أو الصفات أو
 الأفعال وهذا عند الوحدة
 السابعة العجز وهو عدم
 القدرة فيستحيل عليه تعالى
 العجز من يمكن ثامن المعكاشات
 الثامنة الكراهة وهي
 عند الإرادة

بمعنى الميل إلى الشيء كما يقال أراد فلان كذا أي سال اليسوكره كذا أي لم ييل
اليهو هذا فيحصل في حقه تعالى فهو ليس حراد أو غير المراد بالارادة في حقه
تعالى صفة تدعى فاقته تعالى الخ في هذا المعنى لا فاعله الكراهة (قوله
فيحصل عليه تعالى الخ) مفرغ على هذا الفكر اهتم من الانداده ووقع كراهته
أي انه وقوله أي له في الشيء أي وجوده (قوله أي عدم ارادة) أي له واما
أي هذا التفسير للاخترا من الكراهة الشرعية ومن الكراهة بمعنى نفس الشيء
وعدم الميل اليه (قوله بارادة) أي حال كونها مخصصة بارادة وقوله واختياره
فليست موجودة فعرأه تعالى فهو الفاعل المختار (قوله) يؤخذ من وجوب
الارادة الخ وجه الاختلاف لو كان وجوده الخلق بطريق التعليل او بطريق
الطبع لكان العالم قدما وهو لا يتعلق به الارادة كما لا يتعلق به القدرة وله ذاق
القانون بذلك بانهما كسائر صفات الداعي والعنونة وهذا احد الامور التي
كفر وايضا انهم يقدم العالم ثانيا انكارهم علم الله بالجزئيات وابعها
انكارهم حشر الاجساد فقامسها قولهم باكتساب النبوة أي بانها تنال بالاجتهاد
ومباشرة اسباب مخصوصة بجملة الامور التي كفر وايضا غيره لكن الذي اشتهر
من ذلك ثلاثة فقط والتمسنا انهم بعضهم بقوله

بثلاثة كفر الفلاسفة لهذا * اذا ذكره او هي حق مثبتة

علم يميز حدوثه عالم * حشر لاجساد وكانت ميتة

فان قلت معنى الثالث انهم يشنون العلم بالكليات وهو مناف لقولهم في
الصفات قلت قد نصوا على ان قدماءهم ينصرون العلم من اصله ثم لما رأى
متأخروهم ذلك نشئة تساموا بآبائهم بالعلم بالكليات دون الجزئية (قوله ان وجود
الخلق ليس الخ) يعني انه ليس ناشئا من الله تعالى من غير ان يكون له ارادة
واختيار فيه بأن يكون بطريق العلة او بطريق الطبع والحاصل ان الفاعل اما
فاعل الاختيار وهو الذي يتأق منه الفعل والترك واما فاعل ضمير الاختيار وهو
الذي يتأق منه الفعل دون الترك وهذا القسم اما فاعل بالتعليل وهو الذي لا يتوقف
فعله على غير علمه واما فاعل بالطبع وهو الذي يتوقف فعله على نبوت شرط وانتفاء
مانع والشق الاول من هذا القسم ثابت عندنا ثلثين بالتعليل والشان ثابت عند
القائلين بالطبع والحق عدمه وثبت كل منهما فليس ثبات القسم الاول وقد
اتفق على ذلك اهل السنة والمعتزلة اذ اهل السنة حصوه بالعدم وهو المولى
تبارك وتعالى اذ لا موجد سوى والمعتزلة لم يخصوه بذلك بل جعلوا مشاعلا له اث
هو العبد لانه عندهم يخلق اعد له نفسه الاختيار به بشر جعلها الله فيه كافر *

فيحصل عليه تعالى ان وجود
شيء من العالم مع كراهته
له أي عدم ارادته فالوجودات
الممكنات او جسد ما الله
تعالى بارادته واختياره
ويؤخذ من وجوب الارادة
له تعالى ان وجود الخلق
ليس بطريق التعليل
ولا بطريق الطبع

والفرق بينهما أن الموجد
بطريق التعليل كما وجدت
علمه موجد من غير توقف
على شيء آخر كحركة الاصبع
فإنها مفعلة لحركة الخاتم من
وجدت وجدت الثانية من
غير توقف على شيء آخر وأن
الموجود بطريق الطبع
يتوقف على شرط وانتفاء
مانع كالنار فإنها لا تحرق
الاشربة الماحسة للخطب
وانتفاء البلس الذي هو
المانع من احراقها فالتار
تحرق بطبيعتها عند القائتين
بالطبيعة لعنهم الله بل الحق
أن الله تعالى يخلق الاحراق
في الخطب عند عاصته
التار كما يخلق حركة الخاتم
عند وجود حركة الاصبع
فلا وجود لشيء بالتعليل
ولا بالطبع خلافا للقائتين
بذلك ويستحيل عليه تعالى
أن يكون صلة في العالم نشأ
عنه بغير اختياره أو يكون
طبيعة وجد العالم بطبيعته
نزه الله عن ذلك وتعالى
هلوا كبيرا * التاسعة
الجهل فيستحيل عليه تعالى
الجهل بممكن من الممكنات
سواء كن بسبطا وهو عدم
العلم بالشيء

والزموا القول بالتعليل بقوله لم يوجب الفعل لشأبه
فلا آخر إذا حركت الشخص أصبعه توقفت عندهم حركة الخاتم قال الأمر أن
حركة الاصبع مفعلة في حركة الخاتم (قوله وانعرق بينهما) أي بين طريق التعليل
وطريق الطبع وحصل الفرق أن الموجود بالتحليل لا يتوقف على غير علته وأن
الموجود بالطبيعة يتوقف على غير ما من ثبوت شرط وانتماء مانع (قوله) كما وجدت
(الح) فيلزم من وجود العلة وجود معلولها مع كونها مؤثرة فيه (قوله آخر) أي
غير علته (قوله كحركة الاصبع) هذا تمثيل للعلة وقوله متى وجدت الخيسان
للرادم من العلة وقوله وجدت الثانية أي مع التأثير كما حلفت فليس المراد مطلق
اللزوم بل المراد اللزوم مع كون حركة الاصبع مشلا أثرت في حركة الخاتم عند
القائتين بذلك (قوله وان الموجد) معطوف على قوله أن الموجد (الح) (قوله)
يتوقف على شرط وانتماء مانع لم يقل هو سبب لانه لا حاجة للنسب على ذلك اذ هو
عندهم نفس الطبيعة فليس هناك سبب غير التأثير اذ لو كان هناك ذلك
لم يكن التأثير ذاتيا له أو ليس كذلك عندهم فان قيل أين الشرط وانتفاء المانع
بالنسبة للشيء يتأثر وتعالى أجيب بأن الشرط الالوهية وانتفاء المانع عدم التظير
وأجيب أيضا بأن الشرط وانتفاء المانع كل منهما ما تحقق في الواقع وان لم نطلع
على ذلك وقيل اننا لما لم نجد ذلك لم يقولوا بالتوقف على مذكرا بالنسبة للسواد
وعليه فانظر الفرق بين طريق التطليل وطريق الطبع بالنسبة له تعالى (قوله)
كالتأثر) هنا تمثيل لاؤثر بالطبع المفهوم عما تقدم (قوله لعنهم الله) أي
لم يردم عن رحمة وأبعدهم عنها وهذا من المعنى على الاوصاف وهو جائز حديث
لعن الله كل الر باهوكلمه وكانه وشاهد مختلفا لعن على الذوات فانه لا يجوز
مع التعيين ولو على الكافر ما لم يصفق موثقا على الكفر (قوله بل الحق) هذا
اضراب ابطالي مما تضمنه الكلام قبله من أن النار تؤثر بطبيعتها حركة الاصبع
تؤثر في حركة الخاتم بالتعليل (قوله يخلق الاحراق) أي الاحراق فهو من الخلاف
السبب وارادة السبب كما مر (قوله عند عاصته التار) أي وعند انتفاء البلس
(قوله فلا وجود لشيء) هذا وما بعده تقرير على قوله يؤخذ من وجوب الارادة
له تعالى أن وجود الموجدات (الح) (قوله نشأ عنه) أي من غير توقف على شيء آخر
وهذا بيان للرادم من كونه علة (قوله وجد العالم) أي مع التوقف على شرط
وانتماء مانع على ماسر وهذا بيان للرادم من كونه طبيعة فيه ولم يقل هنا بغير اختياره
للعلم به مما فيه وفيه الحذف من الثاني لانه لا قول (قوله يمكن) أي أو واجب
أو محال ولو زاد ذلك لكان أبلغ (قوله سواء كان بسبطا) (الح) أشار بذلك الى أن

المراد به هنا الاسم من البسيط والمرصوب لكن متى أطلق عليهم انصرف
 الثاني فكونه حقيقة متقدمة على الأول وهذا أحد القولين وقيل انتم تركت بينهما
 (قوله أو مركبا) ان قلت ملوجه نعمته مركبا مع أن كل مركب لا بد له من أجزاء
 يتركب منها وهذا ليس له ذلك لأنه شيء واحد وهو الادراك كما سيذكره فقلت وجه
 نعمته بذلك انه استلزم جهلين وهما الجهل بالشيء والجهل بهذا الجهل فهو وان
 كان شيئا واحدا استلزم شيئين فذلك هو مركبا (قوله على خلاف ما هو عليه)
 أي على حال خلاف وصف وحال هذا الشيء عليه (قوله ويستحيل عليه تعالى
 الفقه الخ) جعل الفقه والفهم من صفات العلم كما هو الأول من جعله ما من
 مناديات الإرادة كما صنع السنوسي في المغرر لانها ما في العلم لا واسطة
 وبنافيات الارادة واسطة من افتممها لان العلم بلازم الارادة وما نافي للارادة في
 الملزوم كما ان في حذم كلام بعضهم لسكر في كلام غيره ما ملخصه انها ما فيان
 لكل منهما بلا واسطة ولا مانع من منافاة شيئين أو أحدهما وعليه فلا أولوية
 وعطف الفهم على الفقه قبيل من عطف المراد في قبيل من عطف العام على
 الخاص لان الفقه زوال الشيء من اثره المتركك قط والفهم زواله منها قطع أو
 منها ومن الحافظة قبيل من عطف الخاص على العام لان الفقه هو الفقه من
 الشيء سواء سبق الشعور به أم لا والفهم الفقه عنه بعد الشعور به (قوله وهذا
 ضد العلم) اسم الإشارة عائد للجهل والمراد بالضم معناه الفهم وهو مطلق الثاني
 وهذا أولى من جعله بهذا اصطلاحيا بالنسبة للجهل المركب ولقويا بالنظر لغيره
 (قوله الموت) هو عدم الحياة مما من شأنه أن يكون حيا وقيل هو عرض وجودي
 يضاد الحياة ورده في المقاصد لكن قال الصفوي ان عدمية الموت كانت نسوية
 لا تدرية فثبت هذا ذكر السيوطي ان طائفة من أهل الحديث ذهبوا الى انه
 جسم على صورة كبش والاحاديث والآثار مصرحت بذلك وأما المعنى القائم بالبدن
 عند مفارقة الروح فانه ما هو أثر نعمته بالموت من باب الجاهل أو من قبيل المشترك
 وهذا الجسم لا يرجع الى ما كان الحياة التي هي على صورة قفص لا تدر شي
 الاحي اه ورده ابن حجر حيث نقل الاتفاق على انه ليس بجوهر ولا جسم قال
 وحديث يروي بالموت في سورة كبش الخ من باب القتل اه (قوله ضد الحياة)
 المراد بالضم معناه الفهم أو الاصطلاح على الخلاف السابق في تفسير الموت
 (قوله انهم) هو عرض وجودي يضاد السمع وقيل هو عدم السمع مما من شأنه
 أن يكون سمعا (قوله وهو ضد السمع) المراد بالضم معناه الاصطلاح أو
 الفهم على الخلاف مثل ما مر (قوله السمع) هو عرض وجودي يضاد البصر

أو مركبا وهو ادراك الشيء
 على خلاف ما هو عليه ويستحيل
 عليه تعالى الفقه والفهم
 وهذا ضد العلم العائنه الموت
 وهو ضد الحياة الحادية ضد
 العلم وهو ضد السمع
 الدانية ضد العلم

وهو ضد البصر الثالثة عشر الخوف وفي معناه اليكم وهو (٢٤) ضد الكلام الرابعة عشر كونه تعالى عاجزا

وقيل هو عدم البصر مما من شأنه أن يكون بصيرا (قوله وهو ضد البصر) نفسه
 بما تقدم (قوله الخوف) هو عرض وجودي يضاد الكلام وقيل هو عدم الكلام
 مما من شأنه أن يكون متكلاما (قوله وفي معناه اليكم) أي وفي قوله اليكم وفي معناه
 ذلك أن الخوف من غير اليكم وبإزالة الفاعل من معناه حقا بمنعنه ونفسها اليكم بحركا
 الخوف انتهت • واعلم أنه قد تم بحكاية شيئا ولنا بيان وسكونا كذلك فاللهم
 النفسى عدم الكلام النفسى هو واذا اليكم اللسانى عدم الكلام النفسى كذلك
 والتكون النفسى عدم الكلام النفسى من غير عجز وسكون اللسانى عدم الكلام
 النفسى كذلك ولا يخفى أن المراد هنا اليكم النفسى لانه هو الذى يقابل الكلام
 النفسى وفي معناه السكون النفسى (قوله وهو ضد الكلام) فيه ما مر (قوله
 العشرون) أي حقيقة العشرين (قوله كونه اليكم الخ) لو قال كونه أخرس وفى
 معناه صكونه أيكم ان كان أنسب وأولى كما لا يخفى وسع ذلك فنحنى أن كونه
 أيكم يقابل كونه أخرس وهو خلاف ما تضمنه عبارة الفاعل من السابقة (قوله
 فهذه العشرين الخ) مخرج على ما قبله على سبيل الاجمال بدنا فمرعه في البعض
 على سبيل التفصيل (قوله واعلم أن دليل كل الخ) فدلخص أن أدلة الوجود
 والصفات السلبية تدلها وتنفى ضدها وأدلة المعاني تنهها وتثبت المعنى وتثبت
 اضدادها (قوله وأدلة السبع الخ) لو قسمه على ما قبله لكان أنسب (قوله
 فهذه) أي الاثني عشر من الوجود وما بعده (قوله وعشرون دليلا) مخطوف
 على قوله أربع وعشرون به حيث كانت أدلة المعاني هي أدلة السبع المعنوية فالأدلة
 ثلاثه عشر فقط وتدعيب بأنه لما كانت أدلة المعاني باعتبار الاستدلال بها على
 المعنى في بغيرها باعتبار الاستدلال بها على المعاني مع بالنظر في ذلك جعل الأدلة
 عشر من الممكن قد يقال لو نظر في ذلك لاضحت أدلة الانداز أيضا لجرى بان مثل
 هذا التوجيه فيها (قوله قال بعضهم الاشياء الخ) قد فصل أي في هذه المسألة
 خلافا لقول الثاني هو مذهب الأشعرى والجهه هو لكن السنوسي جرى في أكثر
 كتبه على القول الأقل مع اعترافه بأن مذهب الأشعرى والجهه هو وفي الحال وإن
 الحال محال وقال في شرح الوسيط بعد ذكر القوابل والنفس إلى المذهب الأول
 أي يدل ثم قال وبالجملة فالسألة مشهورة بالخلاف وأدلة الفريقين فيها مبسطة
 في المطولات والجلل في الأيض في المصنف اه أماده البوسى (قوله في الصغرى)
 وكذا في أكثر كتبه وإن اقتضى كلامه خلافا (قوله فعل هذا تسكون الصفات الخ)

وهو جود ذات زيد التي تراها والمعه وتكون له لقل أن يخلو والاحوال كالسكون قادر والاعتبارات أي
 كبروت القيام لا يدوم على ما أعني كون الأشياء أربعة جرى السنوسي في الصغرى لانه أثبت الاحوال وبه على
 ما فات الواجب عشر من جرى في غير ما على في الاحوال وهو الحق فعل هذا تسكون الصفات ثلاثه عشر

الى آخرها ليس له تعالى
صفة تسمى كونه قادرا لا
الحق في الاحوال فعل هذا
تكون الاشياء ثلاثة موجبات
ومعدومات واعتبارات
واذا سلط من العشر
الواجبة سبع معنوية فقط
من الاشياء أصبح ايضا ليس
هناك صفة تسمى الكون
تجزأ الى آخرها فلا يحتاج
الى عددها من المستحيلات
تكون المستحيلات ثلاثة
عشر ايضا لهذا ان عدد
الوجود صفة وهو رأى غير
الاشعري وما على رأى
الاشعري فالوجود عين
الوجود فهو جوده تعالى
عينه انما يكون الوجودا بس
بصفة فتكون الصفات
الواجبة اثني عشرة القدم
والأما والمخالفة والقيام
بالنفس وبغيره بالانتماء
الطلق والوحدانية والقدرة
والارادة والعلم والحياة
والسمع والبصر والكلام
وتسلط المعنوية لان ثبوتها
يعنى على القول بالاحوال
والحق خلاصان أريت أن
تعلم صفاته تعالى للعامة
فان بها أسماء مشتقة من
الصفات المنسوبة بمجرات

أى بعد الوجود صفة كما يجب عليه وفيه أنه قد بين الكلام على القول بنفي الاحوال
ويجوز فلا يصح هذا الوجود صفة لأن صفة مستقيمة على اتصالها بكونه غير
الاشعري في هذا الصنيع ثم لا يخفى لا مجال لمقتضى ما جرى في ذلك على القول بأنه
صفة معنوية أو صفة سلبية لا تأتلف مع ذلك البعد ارادة للثلاثة فيمر شدة الضعف
للمبرر (قوله لا يتسلط منها الخ) أى ان الكون قادرا مثلا ليس صفة على هذا بل
هو كناية عن قيام الصدرة بالذات فهو أمر اعتباري والحاصل أن الكون قادرا
والكون مراد بالكون عالم الى آخرها ثالثة بلا خلاف إلا أن مثبت الاحوال
يفسر بالواسطة وثاني الاحوال يفسرها بالامر الاعتباري حتى أن المعتزلة
واقعة على ثبوتها غير أنهم قالوا انها واجبة تعالى لذاته لا على قائمها واستتوا
من ذلك كونه متكلما فوافقوا على أنه واجب للكلام لكن ليس كمالها بل
بعض الاجرام واستثنى معتزلة البصرة أيضا كونه مرادافا للوجود بل ارادة
سكن ليست قائمة فعملهم أن المعتزلة تفرقوا المعاني لا ينون الكون قادرا الى
آخرها بل ينونها لذاته وان مثبت الاحوال ثبت المعاني والمعنوية بغير الثانية
بالواسطة وان تألى الاحوال بينهما أيضا لكن لا يفسر الثاني بالواسطة بل بالامر
الاعتباري (قوله الى آخرها) أى واثته الى آخرها بأن تقول وكونه مرادافا
وحيث أنه عالم وهكذا (قوله فعل هذا تكون الخ) لو قال وتكون الاشياء الخ
ويكون معدوما على ما يه لكان أولى (قوله هذا ان هذا الخ) قد علمت انه (قوله
وأما على رأى الاشعري فالوجود الخ) فنقدت أن المعتزلة على تأويل عبارة الاشعري
مع ضربين من الرجوع إليه (قوله فوجوده تعالى عين ذاته) من ذكر الخصاص
بعدها لعام لأجل ما بعده (قوله عدم البقاء الخ) تفصيل لما فيه فهو يدل مفصل
من محمول (قوله وبغيره بالاستغناء المطلق) وذلك لاسم من أن معناه
الاستغناء عن المحل والخصص وأنه يستلزم الاستغناء عن غيرها كما تخدم سانه
(قوله وان أردت أن تعلم الخ) الانسب تأخير ذلك عن الفرق الآتي (قوله فأتيناها)
أى بدوها وقوله أسماء مشتقة أى حال كون تلك الدوال أسماء مشتقة وانما
كانت تلك الأسماء المعنى الصفات لان زيادة على الذات المصفة بمرء الصفات
بل تنزل عن الاشعري أنه مدلول القادر. لا نفس الصفة التي هي القدرة من حيث
اتصاف الذات بها لكن المشهور عند الاشاعرة أن مدلوله الذات باعتبار اتصافها
بتلك الصفة والحاصل أن الأقسام ثلاثة ما يدل على الذات ويشعر بالصفة
كعدمه وما يدل على الذات ولا يشعر بالصفة كلفظ الجلالة وما يدل على الصفة
تط كاشدة انه أفاده اليوسى (قوله من الصفات) أى من الانقاط كالقدرة

والأرادة (قوله فيقال) المتأخر قبل بيعة الامير (قوله قديم يخالف للعوادث)
مستغنى عن التسع لسر كل فيه سقطا والامر قديم باق يخالف للعوادث (قوله)
مستكلم) لم ينبه على العنوين بغير اهل الحق من انه لا حال وان الحال محال (قوله)
ويعلمون اخذ ادهم) أي بان يقال يستحيل ما به تعالى أن يكون معدوما حادثا
الى آخرها (قوله واصل أن) نفس الاشياخ الخ) حاصل هذه القصة أن الشيخ
العدوي قرر أن كلامه الاحوال والاعتبارات غير موجود وغير معدوم لكن
الفرق بينهما أن الأولى لها قيام بالذات بخلاف الثانية فانه لا قيام لها بالذات ومع
ذلك هي متحققة خارج الاذهان فلا يلزم لذلك بعضهم معتبرا بأنه يلزم عليه محذور
وهو قيام الصفة بنفسها فلذلك اخبرناه لا تحقق لها الا في الاذهان ورده بعض
المحققين بأنه لا بد لالو كان الامر الاعتباري وجوديا أو واسطوي ليس هو كذلك
بل هو أنزل درجة من الواسطة فهو في حكم المعدوم فلا يقال فيه انه قائم بنفسه
ولا قائم بخبره وذلك لم يلزم على قول الاشاعرة بحدوث صفات الافعال أن الذات
العلية تحصل للعوادث وقد اجعوا الكبرى فظهر أن الحق مع الشيخ العدوي وقد
وقفت على عبارة في الآيات البينات فوجدتها مصرية بذلك ونصها المقرر
المشهور بأن الامر الاعتباري بمعنى أحدهما ما لا تحقق في نفس الامر مع قطع
النظر عن اعتبار معتبراته ليس من جهة الالهيان والثاني ما لا تحقق باعتبار الاعتبار
ولو قطع النظر من ذلك لم يكن له تحقق وان الخارج أيضا معنيين أحدهما خارج
الالهيان والاخر خارج الذهن وهو معنى نفس الامر وظاهر أن هذا أهم من
الاول وقد صرح جوابان النسبة الجزئية مع صكونها من الامور الاعتبارية
من الموجودات الظاهرية البعض الثاني للخارج انتهت فالمتحى ما قاله الشيخ العدوي
على انه يلزم على ما قاله هذا القائل من ان الاعتبارات لا تحقق لها الا في الذهن أن
الكون قادر وامس لا لا تحقق له في الازل وذلك لان التحقيق انه امر اعتباري بمعنى
قيام القدرة بالذات اذ لا ذوات حيث تحقق فيه ذلك وذلك محذور وقول
بعضهم ان ذلك لا يضر بظواهر كيف هذا مع لزوم عدم قيام صفات المعاني بذاته
تعالى فليتأمل ويقرر (قوله والاعتبارات) أي القسم الثاني منها وهو الاتراخي
أخذ من باقي كلامه (قوله فيقال الخ) محط الفرق قوله الآن الحال الخ (قوله)
بل الخ) اضرب انتقالي (قوله وقيام) أشار بذلك الى أن الكلام في اقيام
بالذات أي على وجه القيام لا ملصقا (قوله وافترض عليه الخ) محصلة انه يلزم
على هذا الفرق محذور وهو قيام الصفة بنفسها وذلك لان الاعتبار صفة
وقد قلت انه يتحقق خارج الاذهان ولا قيام له بالذات وحيث لا فاصلة ليست قائمة

فيقال ان الله تعالى موجود
قديم مخاضا للعوادث مستغنى
عن كل نحو واحد في مرتبة
عاجية مع غير مستكلم
ويعلمون اخذ ادهم ما وعلم
أن بعض الاشياخ يفرق بين
الاحوال والاعتبارات فقال
الحال والاعتبار كل منهما غير
موجود ولا معدوم بل لا تحقق
في ذاته الآن الحال له تعالى
وقيام بالذات والاعتبار
لا يتعلق بالذات وقول ان
الاعتبار يتحقق في غير الاذهان
وافترض عليه أن الاعتبار
مقتوذا كان لا يتعلق بالذات
ويتحقق في غير الاذهان فأن
لا يرداه من موصوف

بموصوف بل بنفسها وقد علمت ما فيه (قوله فالخلق) تبع فيه بعضهم وفيه ما قد
 علمته (قوله اختراحي) نسبة إلى الاختراع وهو أن يفرض الشخص شيئا لا أصل
 له في الخارج (قوله كقوله الخ) أي يتعلق فرضك الخ وهو البخل الذي فرضته
 والعلم الذي فرضته (قوله انتزاعي) نسبة للانتزاع وهو أن يتزعم الشخص شيئا
 له أصل في الخارج (قوله ولما انفرد الخ) هذا في ما تقدم من أن الأمر
 الاختياري لا يفتقر خارج الذهن والتأويل فيه تكلف (قوله الجائز) أي جواز
 الجائز فهو على حذف مضاف وهو والممكن معني وهو ما استوى اليه نسبة كل من
 الوجود والعدم خيرا كان أو شرا وقوله في حقه أي بالنسبة لما انفرد به في بعض الأم
 النسبة والحق بمعنى المات (قوله فيجب الخ) مفرع على ما قبله بالنظر لكونه من
 العقائد الواجب اعتقادها (قوله الخير والشر) قد يصير عنهما بالحق والتبع
 قال كثير من أهل السنة المراد بالاول ما ليس مباحا عنه فيشمل الواجب والمنذوب
 والمباح وبالله التي التمس عنه فيشمل الحرام والمكروه وخلاف الأولى وقالت
 المعتزلة المراد بالاول ما لا يكون سببا في الضاليل والثاني ما لا يكون سببا فيه وعليه
 فالخير يشمل كلا من المباح والمكروه وقال امام الحرمين ان المكروه ليس بغير
 ولا شر (قوله الاسلام) المراد هنا الايمان أخذ من مقابلته بالكفر وقوله
 والكفر قيل هو عدم الايمان بما رآه أن يكون متعاقبا وقيل هو الاعتداء بانكار
 شيء ما علم بحسب الرسول به ضروره مقابل بينه وبين الايمان على الاول وهو الحق
 كما قاله السعدي تقابل العدم والمكفر على الثاني من تقابل المخذن (قوله أيضا)
 أي كما يجب اعتقاد ما تقدم (قوله أن الامور الخ) لكن لا يجوز الاحتجاج بذلك
 قبل الوقوع في الذنب ليكون وسيلة له وكذا هذه ان قصد القرار بما أوجب ذلك
 الذنب من حد أو تفريز والابتن قصد منع التغيير به جاز (قوله خيرها وشرها) قد
 علمت المراد بكل منهما فان قيل من العلوم أن ذلك شامل للعاصي ولو كانت بقضاء
 الله لوجب الرضا بها واللازم فيه رجم لان الرضا بالعبية معصية فكيف بكفر
 واجبا والأولى في الجواب أن يقال ان العامي حين وجهه كونهما مباحا عنها
 وجهه مسكونا مفضية ومقدرة لله تعالى والواجب انما هو الرضا من الجهة
 الثانية وأما الرضا من الجهة الاولى فهو معصية فتنبه (قوله واختلف في معنى
 القضاء والقدرة قيل الخ) ذكر قولي و في أقوال أخر منها ما قاله السنوسي في
 شرحه من أن القضاء امر إلهي الكائنات على وفق علمه تعالى والقدرة تقدير
 كل شيء محتمل الذي يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وضرر وال غير ذلك أزل وعلى
 هذا القول فالقضاء حادث والقدرة قديم عكس ما قاله الشيخ لان الاول هو تعالى

فالحق أن الاعتبارات لا تفتقر
 لها إلا في الذهن وهي مهمات
 اعتبار اختراحي وهو الذي
 لا أصل له في الوجود كقوله
 المكروه مثلا والواجب فاما
 واعتبار انتزاعي وهو الذي
 له أصل في الخارج كقوله
 قيام زيد فانه منتزع من قولك
 زيد قائم وانما زيد بالقائم
 ثابت في الخارج في المقابلة
 الحادثة والار من الجائز
 في حقه تعالى فيجب على
 كل مكلف أن يعتقد أن الله
 تعالى يجوز في حقه أن
 يخلق الخير والشر فيجوز أن
 الله تعالى يخلق الله لا م في
 زيدو الكفر في ضرر والاعلم
 في أحدهما والجل في الآخر
 وعلى يجب اعتقاده أيضا
 على كل مكلف أن الأمور
 خيرها وشرها بقضاء وقدر
 واختلف في معنى القضاء
 والقدرة قيل القضاء إرادة
 الله تعالى

القدرة التخييرية الحادث والثاني تعلق الارادة التخييرية القديم ومنها انهما بمعنى
ارادته تعالى ومنها انهما بمعنى قدرته تعالى ومنها انهما بمعنى كل منهما ما لم
اقتصر على القولين المذكورين لشهرتهما ولذلك اقتصر عليهما الشيخ على
الاجموري في قوله

ارادة الله مع التعلق * في ازل فضاوم مقى
والقدر الايجاد للاشياء * وجهه من ارادة عل
و بعضهم قال معنى الاول * العلم مع تعلق في الازل
والقدر الايجاد للامور * على موافق علم المذكور

(قوله وتعلقها الازل) هل اعتبار التعلق في ذلك وما بعد على سبيل البرهنية أو
الشطرية ومقتضى قوله هنا فإرادة الله الخ وقوله بعد فعمل الله الخ الاول ومقتضى
النظم البارز اني فيصير (قوله على وفق الارادة) أي حال كون هذا الايجاد
كان على حال موافق لتعلق الارادة أي لما تعلقته (قوله علما أو سلطانا) أي
مثلا (قوله فيك بعد وجودك) لو أخره من قوله أو السلطنة ليكون راجعا ليا
أيضا كقوله على وفق الارادة لكان أولى (قوله والايجاد) فيه اظهار في مقام
الانتماء وسبب كماله حال فيما بعد وسبب كماله في الظاهر فيما بعد له لو اشهر بجاتهم
أن الضعيف فائدته على القدرة وجبته فالتكليف في الظاهر هنا من انما به ما بعد (قوله
والدليل على أن الممكنات جائزة الخ) قد تضمن هذا الدليل دليلين الاول على كون
الممكنات ليست واحدة والثاني على كونها ليست بجمعة متعقبة أشار الى الاول
بقوله ولو وجب الخ والى الثاني بقوله ولو امتنع الخ وكل منهما محتمل أن يكون اقترايا
مركبا من شرطية وحلقة فقد كرر شرطية الاول بقوله فلو وجب الخ وشرطية الثاني
بقوله ولو امتنع الخ وذكر حلقتها بقوله وانقلاب الجائز الخ ويحتمل أن يكون
استثنايا مركبا من شرطية واحدة تنافية لان قوله وانقلاب الجائز الخ في قوة قوله
اكثر انقلاب الخ ثم الممكنات بمعنى الجائزة كما لا يخفى ويثبت في صير التركيب
هكذا والدليل على أن الجائز مجتزئة الخ ولا فائدة لذلك كذا قاله بعضهم وأنت خبير
بأن الممكنات بمعنى الجائزة في ذاتها وقوله مجتزئة الخ مفيد لجوازها بقصد كونها في
حقه تعالى خلافا لمن أوجب بعض الممكنات كالمصالح والأصالح ولو أن أحال بعضها
كالرسالة كما باقي وهذه فائدة أي فائدة (قوله انه اتفق على جوازها) أي في ذاتها
فهي جائزة في ذاتها وأما الخلاف الذي وقع بالنسبة له بدوره من الله فهي جائزة في
ذاتها باجماع جميع الفرق غاية الامر أن بعضهم قال بوجوب بعض الممكنات في حق
تعالى وبعضهم قال بامتناعها بعض الممكنات كذلك عليه تأمل (قوله ولو وجب الخ)

بها هو الازل والتمتع بايجاد
الله تعالى الاشياء على وفق
الارادة فإرادة الله تعالى
التعلقة أزل بالتمتع بصير
علما أو سلطانا أيضا ما لم يجد
العلم من بعد وجودك أو
السلطنة على وفق الارادة
مقدور قبل التضاء علم الله
الازل ولا فائدة بالموافقة والقدرة
إيجاد الله الاشياء على وفق
العلم علم الله التعلق أزل بأن
الشخص بصير علما أو سلطانا
وجوده فضاء وإيجاد العلم
فيه بعد وجوده قدره على كل
من القولين المتضاه القديم
لانه صفة من صفاته تعالى
أما الارادة أو العلم والقدرة
حادث لانه لايجاد ولا إيجاد
من تعلقات القدرة وتعلقات
القدرة مادته والدليل على
أن الممكنات جائزة في حقه
تعالى انه اتفق على جوازها
فلو وجب عليه تعالى فعل
شيء منها لانقلاب الجائز واجبا
ولو امتنع عليه فعل شيء منها
لانقلاب الجائز مستحيلا
وانقلاب الجائز واجبا أو
مستحيلا

وعطى الدليل كما علم مما ذكره (قوله بالحل) أي لما يلزم عليه من قلب
الحقائق وهو مستحيل (قوله خلافا لما نقله في توليهم الخ) وهذا انما يلزمهم كما
قاله القزوح من قول الغلاة سعة ان الموجود في العالم هو أقصى الممكن ادلو كان
في الممكن أهلى منه ولم يفعل السك بخلنا في حق حود الخراد الحكيم فقالوا هذا
النظام الكامل ولا يجوز أن على منه وقد وقعت المناظرة في هذا المسألة براه شعري
والجوابي فقال الأشعري ما نقول في ثلاثة أشهر ما يصح ما أتوا به من قبل النوع والى
بعد البلوغ كافر أو ثقات بعد البلوغ غير مؤمن فقال الجوابي أما الله عز وجل في الجنة
وأما الكبير السكاري في الأرواء الكبر المأمور في الدنيا والى لا فقال الأشعري
ما بال الصغير قصر به من دقة الكبير للؤمن فقال الجوابي لا به لم يعمل تدبره
فقال الأشعري من بعده على مذهبه كما يقول يارب كان الأصلح في حق أبيه
أحى أصل بالصالح المرجحة العاقل الجاني حياه أب يقول الله عز وجل
الصلوة بقية اليأس التكميل كحزن فتلقى النار والأصلح في حل من ذلك
صغيرا كما فصلت تلك لسان من الخلافة في النار قال الأشعري هذا يقول لثالث
بل وعبره من غيبة الكفار يارب كنت أرى صلواتي من من هذا
الصبي لو أتني قبل التكليف لم أبق به مع علمي انك بعد هذه مهت الجاني
فقال الأشعري وقف صمرا أشج في العقبة قال تعالى أن تورت أحكام دي
البلال بمران الاعتزال أأده في شرح الصكري (قوله أن يفعل الصلاح)
أي والأصلح فيه كما لا إشارة إلى أن المسألة مشورة حتى انه حتى هو وجوب
الصلاح أو الأصلح كان ذلك قبل على المسألة مع ما لا حاجة إلى تعرض القطين
بالحال قال كفتبب الصلاح والأصلح مع أم ما متبا لا وتثبت لوجوب
لا حدهما امسح الآخر لا تؤول ليس مرادهم أنه إذا كان بينهما هما لا
والآخر أصلح كما لو اجب حتى يأتي ذلك بل مرادهم أنه إذا كان بينهما
صلاح والآخر ساد كان الصلاح واجبا دونهما هواد كش آباء أحدهما صلاح
والآخر أصلح كان الأصلح واجبا دونهما مع ما (قوله لا يبر) (قوله الرزق عند أهل
السلم ما شاء الله إلى الحيوان ما تفتح به يأنى ما كولا أرسبه وأما إذا لم تفتح
بالصل لا يبري رزقا وان كان هذا الانتجاع هو هذا الظاهر قول بعض الأبرار
كل أحد يتوفى رزقه وما لا كل أحد رزق غيره وأما عند الله فله فيهم والمولى
سواء انتفع به أم لا رزقه الله من فضله ما سبق لا رزاقه الله في رزقه واد
كانت (قوله هوذا) أي هوذا كرزوه وبعهم الرأى ما فيهم من كان
في القامر منها الكذب وههنا أفعوا وكذب علف سيرا

فالحل في المسألة
لا يجب عليه شيء خلافا
في توليهم أن الله تعالى
عليه أن يفعل الصلاح بالبر
عصا عليه تعالى أن يبره
وهذا انزور عما به تعالى
وكذب بنزواته في ذلك

فأقبل الصدر الى السكتين كالتي اتاهموس أيضا (قوله فقلعوا ايمان الخ) مفرح
على قوله انه لا يصيب عليه شيء (قوله واعطاه العلم) الضمير عائدة والتعلق
مخدوف والتقدير واعطاه العلم (قوله من غير وجوب) فوضعه لما قبله (قوله
وما يرد) يضم الراء من الرد أو يكسر هاء من الورود (قوله من الاستقام) جمع قسم
كقوله في أو ستم كجبل أو سقام ككتاب وهو المرض كك ما في اتاهموس من قوله
والامراض عطف تفسير (قوله ولو كان الصلاح واجبا الخ) أشار بذلك الى قياس
استثنائي نظمه هكذا لو كان الصلاح واجبا عليه تعالى لما تزل الضرب بالاطفال
لكن التالي باطل بالمشاهدة فيلزم ما أدى اليه وهو وجوب الصلاح عليه تعالى
ثبت تقيده وهو المطلوب فذكر الشرطية بقوله لو كان الصلاح الخ وجعل الملازمة
فيها بقوله لانهم يقولون الخ وحذف الاستثنائية (قوله لان ترك الواجب الخ)
عامة للثني قبله (قوله واثابته الخ) معطوف على قوله فقلعوا الايمان الخ (قوله
طاعة) قد فرق شيخ الاسلام بينهما وبين كل من القرية والعبادة بأن الطاعة
امثال الامر والهي مطاعا والقرية ما تقر به بشرط معرفة التقرب اليه وان
ليجئ الى نية والعبادة ما يتبعه بشرط التيقن ومعرفة العبودية له والطاعة أهمها
والعبادة أخصها والقرية أوسطها ونسبه بعضهم بأن ذلك ليس مشهورا في
الاصطلاح ولا محقق اليه واختلر أن الثلاثة مقصودة بالذات مختلفة بالاعتبار
فالصلاة مثلا من حيث الامتثال والالتزام يقال لها طاعة ومن حيث التقرب
يها الى الله تعالى نسبي قرينة ومن حيث المنعوع والتذلل تعبي عبادته تعميم
قد شاع تخصيص العبادة بالله تعالى فالتقول الجميع الامير والتعرب اليه
ولا تقول أعبد (قوله عصية) هي خلاف الطاعة ويراد بها التذنب والخطيئة
والسيئة والجريمة (قوله لانه النافع الضار) وحيث فنيته لانه إذا كان يكون اعتقاده
عليه تعالى وحده فلا يرجو ولا يتقش أحد اخره تعالى وحكي عن سيدنا موسى
عليه وعلى نبينا أفضل الصلوات السلام أنه شكك الله سبحانه الى الله تعالى فقال له خذ
الحشيشة الغريبة وضعها على منك فسكن الوجع الى الخال ثم بعد مدة عاوده ذلك
الوجع فأخذ تلك الحشيشة ووضعها على سنده فزاد الوجع أشعاف ما كان
فأدغاث الى الله تعالى فقال الهي ألت أمرتي بهذا وذا لثني عليه فقال تعالى
يا موسى أنا الذي وأنا العافي وأنا الضار وأنا النافع فقد تنهي في المرة الاولى فأثارت
مرضها والآن قد صلت الحشيشة وما تصدتي اه فهو الذي يصدر منه النفع والضرر
ولا خبر ولا شر ولا نفع ولا ضرر الا وهو منه منسوب اليه سبحانه (قوله يتيب

قلعوا الايمان كفر بعد ملا
واعطاه العلم من فضله
من غير وجوب وما يرد على
المعترية أن الاطفال يتزلهم
الضرر من الاستقام
والامراض وهذا الصلاح
فيه لا لطفال ولو سكتان
الصلاح واجبا عليه تعالى لما
تزل الضرر بالاطفال لانهم
يقولون ان الله لا يترك
الواجب عليه تعالى لان
ترك الواجب عليه نقص
والله تعالى مخز عن
النقص بالاجماع واثابته
تعالى للطبع فضل منه
وعماه للعاصي عدل منه اذ
لا تنفعه تعالى طاعة ولا
تضره عصية لا النافع
الضار وانما هذه الطاعات
والمعاصي علامة على ان الله
تعالى شيب

وبعاقب فيه لقب وشرف مرتب (قوله قربه) أي سعادته فاقرب بمعنى لا حصى وقوله خذ لانه هو بكسر الهمزة والتوقيف فهو خلق قدرة للعصية في العبد وقال بعض شراح الرسالة المالكية ان اخذ لان مرادف للكفر (قوله لجميع الامور من افعال الخ) لكن لا يجوز نسبة الصيغ اليه تعالى فلا يجوز ان يقال انه تعالى خالق الشر والمعاصي والفاذورات والقررة ونحو ذلك اذ يامسه تعالى واختار بعضهم الجواز حيث لا يامهم وحمل المنع اذا كان على حيل المتعين كما قدم والافلا منع فيصير وان يقال انه تعالى خالق كل شيء وخالق العالم ونحو ذلك افاذه اليوسى (قوله وامه العبد) قد يشعر بان ما في الآية موصولة بحيث جعل لها عائدا وقد علم ان الاولى ان تكون مصدرية وقد سبق الكلام على الآفة مستوفى (قوله وما يجب اعتقاده الخ) أي اذ يادة هل الخصب بعبادة كظايره مما يأتي وقوله ان الله تعالى يجوز الخ أي خلافا لاعتزلة كل من ينسب عليه وقوله ان يرى أي ذاتا وصفات باثاق أهل السنة في الذات وعلى قول الجمهور في الصفات وقوله في الآخرة يقتضى أنه لا يجوز أن يرى في الدنيا وهو احد قولين والتعقيب ثانيا هو أنه يجوز أن يرى بها وقد صح ابن عباس وغيره وقوله تعالى الله عليه وسلم ليلة الامر ما ظهر أن هذا كله في الرواية تأتي في اللفظة وقد وقع الخلاف في التي في المنام قبل بأنها لا يجوز وفيل يجوز ان يابل في وقوعها وهو مذموب المعبرين وحكي عن كثير من السلف والمرق ان كل من جده لا يستقبل عليه تعالى فهو حق تعالى والابان كل بصورة رجل مثلا ليس هو بل هو مثال يحققه المولى تبارك وتعالى ويقال حينئذ امرأى به في الجملة لحكمة تظهر في تغيير الرؤيا بان يقال يدل على كذا وكذا وقبل هو هو أيضا وكونه بهذا الوجه انما هو باعتبار ذهن الرائي واما في الحقيقة فليس هو تعالى كذلك وقد قال بعض الجوفية امرأى به في منامه على وصفه قبله كيف رأيته فقال انعكس يرى في بصيرتي فصررت كلى بصرا فرائت من ليس كمثل شيء وقوله للؤمنين الذي ينبغي أن التمسيد بالؤمنين للوقوف لا للعبور والانيوسر أن يرى الكافرين أيضا بل فيسل بالوقوف لهم ثم يحجبون ليكون ذلك عليهم حسرة وندامة ولهذا شاهد من الحسن البصري ثم ان المراد بالؤمنين ما يشغل المؤمنين ففيه تعليب فأنهم يربطه تعالى على الصيغ وهو مذهب الملائكة والمؤمنين من الجن ومن الامم السابقة فيقتضى أنهم يرونه تعالى وهو كذلك على الصحيح كما يؤخذ مما نقله اليوسى عن السبكي (قوله لان الله تعالى خلق الخ) فيه أنه يفعل ذلك على حوازه في الدنيا والمستدل عليه جوازه في الاخرى الا ان يقال بعدم الفرق وقد اشار بذلك الى قياس اتقوا نظمه هكذا ووثقه تعالى معقنه على جاز وكل

وبعاقب من انفسهم بها
فمن اراد قربه وقته الطاعة
ومن اراد خذ لانه وبعده
خلق في العصبية لجميع
الامور ومن افعال الخصب
والشر يخلق الله لانه تعالى
خالق العبد وامه العبد
تقوله عز وجل واقه
خلقكم وما تعلمون وما
يجب اعتقاده ان الله تعالى
يجوز أن يرى في الآخرة
للاؤمنين لان الله تعالى خلق
الرؤية على استقرار الجبل
في قوله تعالى فان استقر
مكاه فسوف نراي واستقر
الجبل جائز فيكون العلق
عليه من الرؤية جائز لان
العلق على الجبل جائز

ما كان كذلك فهو جائز ينتج رؤيته تعالى جائز وقد منع المعتزلة الصغرى قائلين
ان المراد فان استقر مكانه حال شعر كنه وهذا ليس بجائز بل محال والمعلق على
المحال محال ولا ينبغي أن هذا القول بالحل اذ لا دليل عليه ولا داعي بدعواه اليه فليأمل
(قوله لكر رؤيته تعالى بلا كيف) استدراك على قوله ان الله تعالى يجوز زيارته
لانه قد يدنو منهم - القاصم أن رؤيته تعالى بكيف كان رؤيته بعضنا بعضا
واعترض أنه المرفوعه لاسيما لا بد أن يكون له كيفية من الكيفية فكيف
يقول لكر رؤيته تعالى وأجيب بان التقى انما هو المكيف المعبر في رؤية الاجسام
كما اشارت لك الشيخ بالتحريف فـ رؤيته تعالى بكيف يليق به لا بالسبب المأمور
في رؤيته بعضنا بعضا وقد تكلمت الزمخشري على أهل السنة في ذلك حيث قال

لجماعة منهم اراءهم سنة * وجماعة جملهم يرى موكله
قد شبهوه بخلقهم فقتلوا * شنع الحوى فقتلوا بالبدل كفه
ورده عليه بعضهم في صيده طرية يقول فيها

سميت جهلا صدرامة أحد * وذوى البصائر بالجمهر المر كنه
ورويهم عن رغبة سؤلها * روى الوليد غدا يترق مصفه
أرى الحكيم أتي بجصل ماني * وأنت شيوحت ما أتوا من معرفة
نطق الكتاب وأنت تطبق بالهوى * فهو الهوى بك في الماوى المنة
ورده عليه بعضهم أيضا بقوله

هل نحن من أهل الهوى أو أنتم * ومن الذى منا غير موكله
احكم نه يا توصف فيكم طاهر * كالشمس فارجم عن مقال الزخرفه
يكفيك في ردى ما يك بأننا * شخص بالآيات لا بالهـ
وينبئ رؤيته طافت حرمها * ان لم تقبل بكلام أهل المعرفة
فأنهوا في الأخرى بلا كيفية * وكذلك من غير ارتسام لله

(قوله فلا يرى تعالى في جـ الخ) فلا يرى فوق ولا عينا ولا أم ولا هوام من سائر
الحيوانات ولا أيضا ولا تحرقه سائر الألوان ولا يرى تعالى جسمها فيصار البعد
في العظمة والجلال حتى لا يعرف اسم نفسه ولا يشعر من حوله من الخلق فان
العقل يجز هذا لك من الفهم وينال شي الكلى في جنب عظمته تعالى (قوله ونفى
الرؤية الخ) مما استدلو به قوله تعالى لا تنبكه الابصار واجاب أهل السنة عنه
بوجوه منها أن الادراك رؤيته على وجه خاص بأن تكون على وجه الاحاطة
بالرؤى لا مطلقا الرؤيه حتى يستدل بنفيه على نفسها ومنه انه محمول على الدنيا (قوله
وهي من صفاتهم الخ) الصغرى الغضبية الموهومة مما ذكر وقوله الزمخشري

سأكر رؤيته تعالى بلا
أفأى أيسف كروية
مضاهاة فلا يرى تعالى
في صيده ولا يلوون ولا يرى
تعالى جملهم والله تعالى
عن ذلك له كبريا ونهى
الرؤية تعالى المعتزلة
تدعي أنه تعالى وحى من
صفاتهم الزائفة والاطالة
ومن صفاتهم الفاسدة أيضا

المائدة من الحق قوله الباطلة كالتفسير (قوله قولهم ان العبد الخ) ومثل العبد
 غيره من سائر الخبيوات ان الله لما كان بعض الاله لا يحري الا في مخصصه وما ذكر
 هذا وصريح انما ياتي بان المراد به هنا كل مخلوق عاقل لا كان أو غيره وقد وقع النزاع
 فيما يصدر من التأني من الفعل قبل بخلق الله تعالى كعمل المضر وقبل بخلق
 التأني كعمل المختار وتوقف بعضهم وقوله بخلق الخ لكن المتقدم منهم لا يسمون
 العبد هنا قالا لفعاله وانما يسمونه موحدا اقرب صحتهم بالسلف المجعدين على أنه
 لا خالق الا الله تعالى ثم لما حال الزمان فحسبنا آخر وهم على خلق الاجماع وقالوا
 ان العبد خالق لآله وقوله أفعال نفسه أي الانتباه بآية تضاف الى طرارة
 فانها مخلوقة لله انما كانت كآلة غير مبرمة (قوله يسمون بالقدرية) وهناك فرقة
 أخرى تسمى القدرية انما كانوا في القدرية في سقى العلم بالاشباح في قوله
 وزعموا ان الامر انما هو مستأنف لله عند وقوعه لعدم سقى العلم به وقوله
 لانهم يقولون الخ علة له لانه متكاثر في العقل وانما كان قولهم بذلك علة لتسميتهم بالقدرية
 لانهم يقولون الخ وفيه أنه حيث كانت العلة ما ذكرنا لتاسب القدرية فيهم القاف
 ويسكون الدال نسبة للقدرية كما أشار اليه السعد قال اليوسر يمكن ان يقال
 في الحلال القدر على القدرية فيصعب ذلك ويصعبون نسبة القدرية للمرافعة القدرية
 (قوله كما سميت الطائفة الخ) وتسمى أيضا بالجمعية نسبة الى عدد مهمهم من
 يسمون وقوله القائلون بان العبد الخ فهو عندهم كشيء معلقة في الهواء (قوله
 بالجبرية) يسكون الباطل وتضع اشكال القدرية (قوله نسبة الى قولهم الخ)
 لوقال نسبة للجبرية لقولهم يجبر العبد لكان أولى (قوله وقهره) تفسير (قوله وهي)
 أي هذه العقيدة (قوله والحق ان العبد الخ) يحصل من كلا من المذاهب الثلاثة
 كما هو السوي وطاهر ان ذهب أهل السنة بسبب الاجبار الخفض ولا بالهز
 الخفض بل أمرين الآخرين فخرج من بين نرشودم: انما اصحابنا لما اشار بين وقد
 سمي أنه قيل للفس البصري رضي الله عنه أجبر الله عباده فقال انه أسلم من
 ذلك قيل أقض اليهم فقال ما أمر من ذلك ثم قال لو جبرهم لما علمهم ولو قض
 اليهم لما كان الامر معنى ولكنه ما عرفت من المعتزلة من وقف فيسمل لا محلوته (قوله
 لا يمكن أن يعبر عنه بآية) أي وانما هو لا يتقدم وانما تعبيرات لكها لا تتخلو
 من خفاء أشهرها انه تعالى قدره بالقدر ولا على وجه التأني فيه (قوله بل الشخص
 يبدل الخ) يعني أن هذا علامة واضحة عليه وقوله وبين ما إذا حركها الخ كان الانسب
 وبين حركها إذا حركها الهواء الخ والاثني بين الثانية لثبات كبد (قوله ومن الجائز
 عليه الخ) أي عند أهل السنة وخالف المعتزلة وأوجبوه عليه تعالى لآله هو الأسلم

قوله ان العبد الخ

نفسه ولا محل لقولهم

يسمون بالقدرية لآله

يقولون ما بآفعال

بقدرته كما سميت الخ

القائلين بانما العبد

على الاصل التي

بالجبرية

يجبر العبد وقهره وهي

في لغة أخصار الخ

لا يخلق أفعال

يجبر ان الله تعالى

الاعمال الصادرة من

مع كون العبد

عنها قال السعد في

العقائد وهذا

لا يمكن ان يعبر عنه

الشخص يجبر حركته

إذا حركها غرويه

حركها الهواء

فراقه ومن الجائز

قد بنوه على ما كانوا من وجوب الإصلاح والامح عليه تعالى ونالوا أيضا
 البراهمة فقالوا باستحقاقه كذا قوله المتوسم عنهم لكن مرجح كلام السعد أنهم
 لا يقولون بذلك بل القائل به غيرهم وجاؤهم في شرح المقاصد المتكررة بقوله
 منهم من قال باستحقاقها ولا اعتد ادبهم ومنهم من قال بعدم الاحتياج إليها
 كالبراهمة اهـ (قوله ارسال جميع الرسل) تنبيه فلما شئنا أن بين
 الرسول والاتباع محو بالخلق لانه يعتبر في الاول الامر بالتبليغ والثاني وقيل
 ان بينهما محو ما من وجه لانه كما يعتبر في الاول ما ذكره يعتبر الثاني أن يخص
 ببعض الاحكام فيصنعان ان اخص بأحكام وأمر بتبليغ أحكامهم بفرد الاول
 ان أمر بتبليغ الكل وبفرد الثاني ان لم يؤمر بتبليغ شيء وقيل ان بينهما افراد
 لا اعتبار بالامر بالتبليغ فلهما وصل هذا المزمع بالتبليغ لا يسمى باسم منهما
 (قوله أن أفضل المخلوقات الخ) أو رده عليه قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلني على
 يوسف بن مقي وقوله عليه الصلاة والسلام لا تفضلوا بين الانبياء مفضلون من
 الاحاديث وأجيب بان المراد انه من التفضيل المؤدى الى اعتقاد متقدمة
 في المفضل عليه وبأن ذلك كان قبل اعلامه صلى الله عليه وسلم بما في الواقع وبغير
 ذلك لم يظروا هل هذا التفضيل بسبب المزايا التي وجدت في القائل دون المفضل
 أو لا والتفريق الثاني وهو انه احتار ما بين عباد في رسالته الكبرى وعليه
 الجمهور (قوله وعلى آله) المراد بهم وهذا المقام طلق الاتباع فدخل فيهم
 الاصحاب لانهم أشد الناس اتباعا له صلى الله عليه وسلم وقوله وعلى أهل بيته من
 عطف الخاص على العام لأن أهل البيت عند الجمهور وعلى وفاطمة والحسن
 والحسين وقيل من اجتمع معه صلى الله عليه وسلم في رحم وقيل ذلك وقد اشتهر
 أربعة الفاظ الاول الآل وأهل البيت وقد علمنا ما وذو القربى بهم أهل البيت
 على قول الجمهور والمسلمين وى من ابن عباس أنما سئل قوله تعالى قل
 لا إله الا أنا أعلم ما في القلوب قالوا يا رسول الله من هؤلاء الذين أمرنا
 الله بمودتهم قال صلى الله عليه وسلم فاطمة وتواضعها والعزرة وهم العشرة وقيل القرية كلها
 يستفاد من شرح الفاسي على الله لآل (قوله ويلي صلى الله عليه وسلم في الفضلية
 بقية أولي العزم) على ترتيبهم المذكور بعد فليسوا في مرتبة واحدة كما قد فهمه
 العبارة والمراد من العزم هنا الصبر وتعمل المشاق أو الحزم كما فسره ابن عباس
 في الآية (قوله وهم) أي البقية وقد نظموا في بيت وهو

ارسل جميع الرسل ماراه
 تعالى لهم عليهم أفضل
 الصلاة والسلام لانه تعالى
 لا يفرق بين الرسل لانه تعالى
 لا يعيب عليه شيء كما روي
 عن الصادق عليه السلام
 أحب اعتداده ان أفضل
 الله لآل علي في الاخلاق
 الله لآل علي في الاخلاق
 نبينا صلى الله عليه وسلم
 وصلى الله على أهل بيته
 وأجبه بنو بليغ صلى الله عليه
 وتسلم في الفضلية بقية أولي
 العزم وهم سيدنا ابراهيم
 فسيدنا موسى فسيدنا عيسى
 فسيدنا نوح وهم في الفضلية
 على هذا الترتيب وكونهم
 خمسة فبينما صلى الله عليه
 وسلم والاربعة بعدهم
 اصحح وقيل أولو العزم أكثر
 من بقية

محمد ابراهيم موسى كليمه • فبقي نوح هم أولو العزم فاعلم

(قوله وقيل أولو العزم أكثر من ذلك) قبل اتمام جميع الرسل وقيل انهم جميع

الانبياء الا انهم وقيل انهم نبياء الرسل وقيل غير ذلك فانظروا (قوله وبلى اولى العزم في الافضية بقية الرسل الخ) ثم هم في الافضية ليسوا سواء بل متفاوتون فيها بينهم عند الله تعالى لكونهم جميعا معصومين على التعيين لانه لم يرد فيه توقيف ولا ذلك اجماع الشيخ حيث اجل في ذلك قوله وبلى اولى العزم الخ وكذلك في نظائره والحاصل ان الواجب اعتقاده افضلية افضل على طبق ما ورد بالحكم به تفضيلا في التخصيص واجالا في الاجال ولا يجوز التحيين فيهم لم يرد فيه توقيف (قوله ثم اللائكة) ظاهره ان جميع اللائكة افضل من اولياء البشر كابي بكر والتضيق خلافا وهو ان ذلك قاصر على رؤسائهم كجعيل بن ذي الازن وغيره (قوله ايدهم بالعجزان) الضعيفان من الانبياء عليهم الصلاة والسلام والعجزان جمع مجزئون في الامر الخارق للعادة المقربون بالخصلة الواقعة للدهوى مع عدم امكانه هارسته قد دخل في الامر جميع الامور وخرج مما ذكر من التقيود الامر المعتاد فانه ليس خارقا للعادة وكل من الكرامة والارهاص فانه ليس مقرونا بالتصدي الذي هو دعوى النبوة والمخالف للدهوى كاستغاثي القمير عند قول المتصدي آية صدق احياء الموتى وهو الصبر فانه تمكن معارضة وقد جميع بعضهم اقسام الخارق للعادة في قوله

اذا علمت الامر بغرف عانة * فجزمة ان من نبي لتاسد
وان مان منه قبل وصف نبوة * فالارهاص معه تتبع القوم في الاثر
وان جاء بربان ولي * فانه الكرامة في التحقيق عند ذوي النظر
وان كان من بعض العوام دوره * فسكنوه حقا بالمعونة واشتهر
ومن فاسق ان كان وفق مراده * يسمى بالاستدراج لبقاء الاستمر
والانبياء بالاهانة ضدهم * وقد تمت الاقسام عند الذي اختبر

لكن يدعي عليه الصبر والابتلاء والاول هو ما يظهر على ايدي الاشياء امر نبطا باسبابنا سنة والتاسي هو ما يظهر على ايديهم متفقين برهانه ضلله فيقبحهم (قوله بانه خاتم الرسل) أي والانبياء فبعض حذف الواو مع ما طفت وكان الاولي التصريح بذلك فلا ريب ولا نبي بعده تنفذ امورهم وانتهوا بها التقيد ان دفع ما قد ورد من ان سيدنا عيسى ينزل آخر الزمان كائنت في الحديث الصحيح ووجه الازدواج انه لا تنفذ امورهم وانتهوا به حينئذ نسبة هما له قبل رنعه الى السماء (قوله وان شرعه لا ينسخ الخ) بخلاف شرع غيره فانه نسخ قطعا (قوله وعيسى الخ) جواب عما قد يقال كيف تقولون بان شرعه لا ينسخ الخ مع ان عيسى سينزل فيحكم بين الناس ومحصل الجواب انه لا منافاة الا في كل يحكم شرعه وليس كذلك بل يحكم

وبلى اولى العزم في الافضية
بقية الرسل ثم بقية الانبياء
على نبيائهم الصلاة
والسلام ثم اللائكة ربيهم
ان يعتقد ان الله تعالى ايدهم
بالعجزان واختص بنبينا
سلي الله عليه وسلم بانه خاتم
الرسل وبان شرعه لا ينسخ
حتى يتقضى الزمن وعيسى
عليه الصلاة والسلام بعد
نزلهم يحكم بشرع نبينا

بشر عبد الله صلى الله عليه وسلم فان قلت عيسى قد نزل ولا يقبل الخزي فمن
 الكفار مع ان شدة اقبالها منهم ومقتضى ذلك ان عيسى يحكم بشرعه لا بشرع نبينا
 قال قد غاب بيننا ناسي الله عليه وسلم قواها بقول عيسى فذلك الحكم من شره
 كما هو ظاهر (قوله وقيل ياخذ الخ) علم انه لا يقبل أحد من المجهدين وقوله
 فيتعلم منه صلى الله عليه وسلم منه يعلم الله عليه وسلم حتى في قوله كقصة
 الانبياء الحديث لا يبيد احيا في قبورهم (قوله واعلم انه ينسخ الخ) أي سواء
 كان النسخ والمنسوخ من القرآن أو من السنة أو النسخ من القرآن والنسخ
 من السنة أو بالعكس وإذا كان المنسوخ من القرآن فقد يكون منسوخ التلاوة
 والحكم معا وقد يكون منسوخ التلاوة فقط أو الحكم كذلك لا يقال كيف يتم
 النسخ في الله ان مع قوله تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لا نقول
 لا مانعة لان التغيير عائد للقرآن باعتباره مجموعا وهو لا ينسخ قطعا (قوله كان نسخ
 الخ) لا يقال شرط التامخ ان يكون متأخرا عن المنسوخ وماها ليس كذلك لان
 الآية الهادية على النسخ هي قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
 يتربصن الآية تتقدم عن الآية الهادية على النسخ وهي قوله تعالى والذين يتوفون
 منكم ويذرون ازواجا وصية الآية لا ننفذ في وان كانت مقدمة في التلاوة
 متأخرة في النزول كما قاله الخطيب في تفسيره (قوله ان يعرف الخ) قال الشيخ للمولى
 يكفي في الايمان بكل منهم ان يكون يحسبوا نزل من رسالته لا عترف باغلايب
 ان يسردهم من حفظ وقوله الرسل المذكورة في القرآن الخ انما خصها بذلك
 لانهم على التفصيل ساروا ما يؤمن من الدين بالضرورة (قوله لم يصدقهم) انما
 ذكر ذلك بعد المعرفة لانه لا يلزم منها التمديق كما قدم قوله واما غيرهم فيجب
 الخ) أي ان يصدق ان الله اصابه غير هؤلاء (قوله انه يكفي الاجال) أي حتى
 في الرسل المذكورة في القرآن كما لا يخفى (قوله حتى) أي عظم وقوله معرفة أي
 وتصدق وقوله على التفصيل متعلق بمعرفة وقوله قد علموا أي اشتهروا وقوله منهم
 أي من الانبياء المذكورين وقوله ثمانية من بعد عشر وهم ابراهيم واسحق
 ويعقوب وفرداود وسليمان وأيوب يوسف وموسى وهرون وكرار عيسى
 وعيسى والاسماعيل والاسحق ويونس ولوط وقوله بضعة من دين السنين المهمة
 وقوله هو على حلف العاطف وكذا ما بعد وقوله اه أي النظم (قوله ان اصحابه
 صلى الله عليه وسلم الخ) الاصل في هذا الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم خبرا لقرون
 قري ثم الذين يلونهم (قوله افضل القرون) أي المتقدمة والمتأخرة
 والقرون جمع قرون وهو اهل زمن واحد اشترى كواي امر من الامور المقصودة وقيل

قيل ما اخذ من القرآن
 والسنة وقيل ذهب الى التبر
 الشريفة فتعلمه منسوخ
 الله عليه وسلم واعلم انه
 ينسخ بعض نصوص نبينا عليه
 الآخر كما نسخ وجوب تكون
 علة المرأة التوفى من ازواجها
 سبعة في وجوب كونها اربعة
 اشهر وعشر او لا تفصح في ذلك
 ويجب ايضا على كل مكلف
 من ذكر واثني ان يعرف
 الرسل المذكورة في القرآن
 تفصيلا ويصدقهم تفصيلا
 واما غيرهم فيجب الايمان
 بهم اجمالا لا تكن نقل السعد
 في شرح المقاسد انه يكفي
 الاجال لذلك لم يفتح وتعلمها
 بعضهم فقال
 حتم على كل ذي التكليف
 معرفة بائبنا على التفصيلة
 علوا في تلك جهاتهم غاية
 من بعد عشر ويبقى سبعة وهم
 ادريس هود شعيب صالح
 وكذا هود والكفل آدم الختار
 قد ختموا اه وعلم يجب
 اعتقاده ان اصحابه صلى الله
 عليه وسلم افضل القرون

هو قدر متوسط من الزمن وقيل عشرة أعوام وقيل عشرين عاما وهكذا كل عقد
الى ثمانين وقيل هو مائة وقيل مائة وعشرين وقيل مائة وسبعون وسبعمائة
والعشر بنو ما بينهما ما يسمى قرينا والماسب هنا الاول (قوله ثم التابوا لهم ثم
أتباع التابحين) وهل من بعدهم ولا مئة أو ثمان مئة أيضا بالسبقة قريبا بعد قرن او لا
قولا وان المربع الاول فكل قرن أفضل من بعده كما يدل حديث ماسن بنه الاول
بعده ثم منهن وانما يس ع خياركم (قوله واخذن العصابة بوبكر الخ) هذا ما عليه
أهل السنة وهذه بيت الخطا به الى تقضيل عمر رضى الله عنه والراوية الى تقضيل
الاهل من رضى الله عنه والثبينة الى تقضيل على كرم الله وجهه وبشهادة
هل السنة حديث ابن عمر كما نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم يس مع خير
هذه الأمة بعدهم ابوا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي لم ينهنا وقد قال السدس هذا
وجدنا السلف والخلف في فائدة من اتكر حجة ابى بكر كقرائن العرب اعلم
في قوله الى ان تقوم الساعة لا تقرب من الله تعالى ولا غيره افاده بعض من
كتب على الجارية (قوله تعالى) ظاهره انما نسب بعدهم ولا نتهر رضى الله عنه
بعض غيرهم بل بعض وهى احدى طريقتين والثانية وهى لمرحلة ابقية العشرة
المبشرين بالجنة بعد على في الغيبة وهم طلبة عبى القوا واليرين العوام وعبد
ارحم بن عوف وسعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد وابو عبيد بن الجراح ويليهم
بقية اهل غزو بدر بمئة اهل غزوة احد ثم بقية اهل حجة الرسوان اه افاده
بعض المدسكون (قوله لكر قال العلمى الخ) انظر لم خص سيدتنا فاطمة
وسيدنا ابراهيم بالذ كرمع ان قد اولاه كذلك كما يتفهم كلام سيدنا مالك
(قوله حتى من الخلفاء الاربع) لاحاطة اليه بقوله على الاطلاق والخاص بهم
فذين تولوا الخلافة منه صلى الله عليه وسلم في صالح المسلمين وقد عين صلى الله عليه
وسلم مدتها بقوله الخلافة بعدى ثلاثون اى سنة ثم تصير ملكا عسوسا اى لانهم
يؤمنون بالبيعة حتى كالمهم يعضون عضاقولاها ابوبكر رضى الله عنه عقين
وثلاثة اشهر وعشرة ايام وتولاها بعده عمر رضى الله عنه عشرة اشهر وستة اشهر
وثمانية ايام وتولاها بعده عثمان رضى الله عنه احدى عشرة سنة وواحد عشر شهرا
وتسعة ايام وتولاها بعده على رضى الله عنه وكرتم وجهه اربع سنين وتسعة اشهر
وتسعة ايام لمجموع تسعة وعشر وستة وستة اشهر واربعه ايام لم تكمل المدة
التي فيها النبي صلى الله عليه وسلم الا بايام الحسن بن على رضى الله عنهما كذا حرو
السيرطى (قوله وكان سيدنا مالك يقول) غرضه بذكر ذلك تعوية كلام العلمى
ليمكن قد علمت ان كلام سيدنا مالك ليس خاصا بسيدتنا فاطمة وسيدنا ابراهيم

ثم التابوا لهم ثم أتباع
التابحين وأفضل العصابة
أبو بكر وعمر ثم عثمان فعلى
على هذا الترتيب لكن قاله
العلمى سيدتنا فاطمة
وأخوها سيدنا ابراهيم أفضل
من العصابة على الاطلاق
حتى من الخلفاء الاربع
وكان سيدنا مالك يقول لا أفضل

ككلام العقبى بل هو ما قبله مع ولاده صلى الله عليه وسلم (قوله على بضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم) البضعة بكسر الهمزة وتشديد الطاء من اللحم والجمع بضع كدور مضاع كعصا بوجضات كسجدات (قوله وهذا هو الذي يجب الخ) يعني انه اختاروا ذواتهم كذلك (قوله وفي مكة) عبارة عنهم حيث مكة (قوله ويجب على الآباء الخ) كذا في متن العباب ومثله لابن السمان وقال الرمي في شرح العباب ينبغي ان يكون ذلك على وجه الاكتمال لا الوجوب اه لكن واحق ابن حجر على الوجوب الا انه ناقش في الاقتصاد على ذلك واختر انه لا بد ان يعلم من اوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة التواتر ما يجزى عن خبره ولو وجه فيجب ان يعلم انه محمد الذي من قريش واسم ابيه كذا واسم امه كذا وبعث بكذا نبي الله ورسله الى الخلق كافة اه (قوله قال الاجهوزي ويجب الخ) ومن عبارته في شرح الفية السيرة ورايت في شرح عقيدة ابن الحاجب للسبكي عن العراقي ما يفيد ان معرفة نسبه صلى الله عليه وسلم الى عدنان واجبة وقدر استفاد من شرح عقيدة ابن الحاجب ايضا لابن زكريا بل استفاد منه ان معرفة نسبه من جهة امه واجبة ايضا الى كلاب اذا ما بعده بشرك فيه نسب ابيه وامه انتهت ثم ينقل عبارة الاول وهي صريحة في ان يجب معرفة جميع الاحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم ونسبها وقد ذكر العراقي في ذخيره ما اشار اليه في شرح الاربعين ان جميع الاحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم ترجع الى العاقلة اذ لا اله الا الله فيجب البحث عنها التوصل الى كمال المتشدد بذلك انتهت (قوله من جهة امه) اي الى عدنان فقط كاعلم عاصم وامامنا بعده فلا يجب معرفته بل يجوز فقط كما ذهب اليه ابن اسحق وابن جرير وغيرهما وصححه الامام الثوري رضي الله عنه اه اه الاجهوزي في الشرح المذكور وقوله من جهة امه اي الى كلاب فقط كاعلم ايضا لا مجال للتب لا يكون الا لا اله الا لا نقول المراد به من معناه المقوى وهو بشرك ما ذكر (قوله ان يعرف ساداته) اي عدة وترتيبنا (قوله سادات الامة) من معاني الامة الجماعة الذين ارسل اليهم رسول وهو المراد هنا ومنها الرجل الجامع للخير ومنها الامام ومنها غير ذلك (قوله لكن لمصرحوا الخ) اي بل مصرحوا بانته ينبغي فقط وهو محتمل لان يكون على سبيل الوجوب او على سبيل التذنب (قوله لكن قياس نظائره الوجوب) اي لكن القياس على نظائره كسبه صلى الله عليه وسلم (قوله واولاده صلى الله عليه وسلم الخ) بيان لعدتهم وقوله وترتيبهم الخ بيان لترتيبهم (قوله على الصحيح) وهو قول اكثر اهل النسب وقال الدارقطني هو الاثبت ومثابه اقوال منها انهم ثمانية اربعة اثنان وهي التي ذكرها واربعه

صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم احبا وهذا هو الذي يجب اعتقاده ونلقى الله عليه ان شاء الله تعالى ويجب اعتقاده ايضا انه صلى الله عليه وسلم ولد في مكة وتوفي في المدينة ويجب على الآباء ان يعلموا اولادهم ذلك قال الاجهوزي ويجب على الشخص ان يعرف نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة ابيه ومن جهة امه وسأني ان شاء الله تعالى ذكر ذلك في الخاتمة قال العلماء وينبغي ان يعرف كل شخص عدة اولاده صلى الله عليه وسلم وترتيبهم في الولادة لانه ينبغي للشخص ان يعرف ساداته وهم سادات الامة اسكن لمصرحوا فماريت وجوب ذلك وانزبه اسكن قياس نظائره الوجوب واولاده صلى الله عليه وسلم سبعة ثلاثة ذكر واربعه اما على الصحيح

ذ كور القاسم وإبراهيم والطاهر والطيب ومنها أنهم تسع بنو يادة عبد الله على
ثلاثة أثنائية ومنها أنهم أحد عشر بنو يادة الطيب ودمع الطيب في بطن والطاهر
وادمع الطاهر في بطن ومنها أنهم اثنا عشر بنو يادة خال عبد مناف ولقبيل
المجث (قوله وترتيبهم في الولادة الخ) روى الشيخ إلى ذلك بقوله

قبول في كل قبيلة فوز الأبرار • ترتيب أولاد النبي الطاهر
الألأفهم وأترل تجد خير رقة • وقد كملوا سبعا بقول حمير

فأما القاسم والزاى لسيدتنا زيب والاطسيدتنا رقية وألقاه لسيدتنا
فاطمة والهمزة الأولى لسيدتنا أم كلثوم والعين لسيدتنا عبد الله والهمزة
الآخرى لسيدتنا إبراهيم لكن لا يعلم كون الهمزة الأولى لسيدتنا أم كلثوم والآخرى
لسيدتنا إبراهيم من جوهر النظم أذ فيتمثل العكس فلا يمتنع قرينة على ذلك (قوله
وهو أول أولاده) لأحاجه إليه لعدم قوله وترتيبهم الخ ولكنه أول أولاده كما به
فكان صلى الله عليه وسلم شتهرا بابي القاسم وقد نصوا على نهجهم على غيره
سوى الله عليه وسلم انما كفى بذلك سوءا مدة حياته عليه الصلاة والسلام وبعدها
على الصحيح وقد عاش سيدنا القاسم مشهرا كذا قيل وقال مجاهد بن جبر ليل وخطأ

بعضهم وقال الصواب عاش سبعه عشر شهرا (قوله ثم زيب) فمضى بعد القاسم
في الولادة وقيل ولدت قبله أدركت الاسلام وهاجرت وهي أكبر بناته صلى الله عليه
وسلم على الأصح كما سبأني (قوله ثم رقية) كانت ذات جمال وذ كره بعضهم انها أكبر
بناته صلى الله عليه وسلم وصحبه الجبر جاني والأصح الذي عليه الأكثر ما من ان

زيب أكبرهن وماتت والتي صلى الله عليه وسلم يمدروا هزى بها قال الحداد قد دفن
البنات من المكرمات كما أخرجه الدولابي عن ابن عباس (قوله ثم فاطمة) روى
صرفها انها سبعت فاطمة لان الله تعالى قد غطها وذربتها عن النار يوم القيامة

وروى صرفها أيضا لان الله غطها وعجبها عن النار ونسبها إلى التبر من البذر
وهو القطع لا تقطعها من الدنيا إلى الله تعالى وقيل لا تقطعها من ناسها ما
حبا ويدا وكان أحب أهل صلى الله عليه وسلم إليه وكان إذا أراد سفره يكون آخر

عهدهما وإذا قدم أول ما يدخل عليها وروى البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال
فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني وليكن له صلى الله عليه وسلم عتب الأمها
فانتشر في هذا من جهة السبطين الحسن والحسين رضي الله عنهما (قوله ثم
أم كلثوم) انما تعرف بهذه التسمية فلا يعرف لها اسم وماتت سنة تسع من الهجرة
وفي البخاري جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على القبر وحياءه ثم قال هل
فيكم من أحد لم يسمع الله تعالى أو لم يسمع الله تعالى أو لم يسمع الله تعالى وقد روى نحوه

وترتيبهم في الولادة القاسم
وهو أول أولاده صلى الله
عليه وسلم ثم زيب ثم رقية
ثم فاطمة ثم أم كلثوم

ذلك في رقية وهو ولم لنا تقدم من انما ماتت وهو صلى الله عليه وسلم يندر (قوله
ثم عبد الله) قد علمت ان الامع انه هو الطيب والظاهر قوله وهو الملقب بالخير جري
هل الامع (قوله لا اسماء شخصين) أي كاذب (قوله ولكم) أي السنة
الذ كور وقوله من سيدنا خديجة هي أول امرأة تزوجها رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم تزوج غيرها حتى ماتت واختلف هل هي أفضل أو عائشة مثل
داود أي ما أفضل فقال عائشة: أفرأها التي السلام من جبريل وخديجة أفرأها
جبريل من ربهما السلام على لسان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهي الأفضل
قيل لمن أفضل خديجة أرواحه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاطمة
بضعة مني فلا اهدل بيضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم احد اذا قيل
فقل القابنت عمران ففاطمة * خديجة ثم من قد برأ الله
وقد اختلف في ما أنزواه صلى الله عليه وسلم والفق عليه منهن احدى عشرة
ماتت في حياته صلى الله عليه وسلم لم تثنان خديجة وريباء المساكين وثوى
صلى الله عليه وسلم من تسع وهي عائشة وهمنة وريب بنت جهم وخديجة
وجبريت وخديجة ورملة هند وسودة ورة رضى الشيخ ابن بشير
عشت عليه اراحمه ناجاه * صفار شاه نديسل لانتك
نحذا حرا من أول الكرام تستفد * نسا مرقى عنهم المصطفى المصطفى
والمتخلف فيه منهن ثمانية فاذنعت الى تال كانت الجمعة ثلاثا وعشرين (قوله
سيدنا ابراهيم) روى كافي البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال ليلة ولادته ولدى
الليلة غلام سميت به باسم أبي ابراهيم الحديث ومنه يؤخذ مشروعية التسمية من حين
الولد قوا ما حديث الأسماء بنسبه المولد يوم السابع المقصود منه انه لا تؤخر عنه
لا انما لا تكون الا فيه الى مشروعه من حين الولادة اليه وعاش سبعين يوما وقيل
سنة عشر شهرا وثمانية ايام وقيل سنة وعشرة أشهر وستة ايام وقد انكسفت
لهم يوم موته فقال الناس انما كسفت لوت ابراهيم فقال صلى الله عليه وسلم ان
الشمس والشمس اثنتان من آيات الله لا ينكسفان لوت أحد من اولاد الشيطان وقد
روى لوعاش ابراهيم اكل نبيال لكن قال النووي انه باطل وجارية على الكلام
في المقيبات بحججه وجمهور على عظيم وقد تعقب في ذلك ابن حجر انه عجيب مع ورود
ما ذكر من ثلاثة صحابة قال وكان لم يظهره فقال في انكاره ما قال وصحيفه يظن
بالهياي المسموم على مثل هذا الظن وقد اشهر الجواب عنه بان القضية السرية
لا تنفي الوتوع افاده في المواهب (قوله من مارية القبطية) كانت مارية صلى
الله عليه وسلم أهداها له المة وقس القبطى وأهدى معها اختها سبري وخديجة يقال

ثم عبد الله وهو الملقب
الطيب والظاهر
فكان لعبد الله لاجل
تخصيص مقابرهم وكلام
من سيدنا خديجة والسابع
سيدنا ابراهيم

له أبور وألف يقال من ذهب وعشر بنو بانيا وبه شيا وهي دقل وحمارا
شهب وهو صغير ويقال له يفرور وسلام على بها أعجب العسل التي صلى
الله عليه وسلم ودعا على صل بها بالحكمة وكانت سرار به صلى الله عليه وسلم أربعة كما
أفاده في المواهب وقد قلم بعضهم أولاده صلى الله عليه وسلم على تزيينهم في الولادة
في بيتين وفيها ما يستذكر فيه أن كلهم من حبيتنا خديجة السيدة أبراهيم فمن
مأربة البطحية فقال

أولاده قاسم فزيتب * رقية ذات الجمال الباسمه
قام كل يوم فذا الحسم تعب * صدقه إبراهيم وهو الحاطمه
وأهم خديجة الأبرهم * فامه مأربة مسكن طاله

وهو خطا فتلحجرى عليه الشيخ من تقدم بالجملة على أم كلثوم فليحمر (قوله هذا)
أي أنهم هذا (قوله الصدق للرسول) أي مطابقة خبرهم للواقع هذا هو معنى
الصدق وأما معنى الحق فهو مطابقة الواقع للغير بالمطابقة وإن كانت مطابقة من
الجانين إلا أنها تنافي في تفسير الصدق للغير وفي تفسير الحق للواقع كذا الشهر
واختار بعض المحققين إجماعا شيوا حدوه مطابقة الخبر للواقع وذلك لأن الواقع
أمر ثابت لا نسب أن يناس عليه غيره ولا العكس أبدا لاحظ مطابقة غيره
لا مطابقة لغيره وإن كانت المطابقة من الجانب الأخرى أنه يقال جالس الوزير
السلطان ولا يقال جالس السلطان الوزير هذا والذي كاد السعدني الاعتقاد
تفسير الحق بالحكم المطابق وأما المطابقة فجعلها تفسير الحقيقة فليراجع واعلم أن
جميع ما قبل في حق الرسول يقال في حق الأنبياء إلا التبليغ وقصد هام ما حاصرت
بالرسول إذا النبي لم يلبس برسول لا بد لتشيدهم يجب أن يخبر بأنه نبي ليحترم
ويعظم (قوله في جميع أقوالهم) أي في دعوى الرسالة وفيما طهروه من الله تعالى
وفي الكلام العربي شعرا كثر من ترفيعه إن دليل الصدق الآتي فاسر على
الصدق في الأول فاذل أن ينصر الصدق هنا عليها للواقعة حينئذ من الدليل
والمداول ويكون الصدق في الثاني مستفادا من الأمانة كما لا يخفى (قوله أي صفتهم
من الوقوع الخ) الخصصة في اللغة الحفظ من الشيء مع إمكان وقوعه من المحفوظ
وفي الاصطلاح الحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من المحفوظ وبهذا تصل من
سؤالاتها إلا أن أريد بها المعنى القوي والمراد صفتهم من ذلك ظاهر أو باطنا كما
بأن في كلامه فأنه تعالى عصم ظاهرهم من الزنا وشرب الخمر والكذب إلى غير
ذلك من منيات الظاهر وعصم باطنهم من الحسد والرياء وجب الدنيا إلى غير ذلك
من منيات الباطن (قوله في محرم) أي يوصوهم فقل ما كان همدا أو سهوا وما

من مأربة البطحية هذا
وترجع إلى تمام المقام
في الثانية والأربعون
الصدق للرسول علم الصلاة
والإمام في جميع أنوالهم
في الثالثة والأربعون
الأمانة أي صفتهم من
الوقوع في محرم أو في مكروه

في الرابعة والأربعين
تليخ ماأمروا بتليخه
الخلق
في الخامسة والأربعين
القطاة فهذه الأربعة
تجب عليهم الصلاة
والسلام يعني أنه لا تصور
في العقل عدمها وتوقف
الإيمان على معرفة ذلك على
الانحلاف بين السنوسي
وغيره يستحيل عليهم علم
الصلاة والسلام أشد
هذه الأربعة وهي الكتب
والخبايا فيعلم محرر أو مكرره
والكتمان شي بما أمروا
بتليخه والبلافة فهذه
الأربعة تستحيل عليهم
علمهم الصلاة والسلام يعني
أنه لا تصور في العقل
وجودها وتوقف الإيمان
على معرفتها على ما تقدم
فهذه تسع وأربعون عقيدة
وعام المؤمنين جواز
وقوع الأعراض البشرية
يوم التي لا تؤدي إلى نقص

كان قبل النبوة أو بعدها ولا فرق بين الصغير والكبير أنهم قد يقع بينهم شوا
إذا ترتب عليه شئ بغير كافٍ سلام على الله عليه وعلى من الصلاة قبل تمامها - هذا
لاجل ما أن أحكام السهو وقوله أو مكرره لا يقال قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم
توأم مرة ومرتين ومرتين وشرب قائم مع أن ذلك مكرره ولا تأويل أنما فعل
على الله عليه وسلم ذلك من حيث التشريع وهو من هذه الخبيثة ليس مكرره وأما
هو طاعة يثاب عليها كما أن المباح كذلك فلا يفعله على الله عليه وسلم إلا من هذه
الخبيثة وهو حقيقته ليس بما حائل هو طاعة يثاب عليها (قوله بتليخ ما أمروا بتليخه)
أي وإن لم يكن أحكاما كآل القرآن كثيرا وقد قوله ما أمروا واحترانا هما ليس
كذلك بأن أمروا بآلهم أو غيرهم إلى بتليخه وكما أنه فان بتليخه ليس واجبا بل هو
ممتنع في الأول جائز في الثاني (قوله الغطاة) أي الذي هو المخلق بحيث يكون
فهم قدرة على الزام نفسه ومحتاجتهم وإلزامها عليهم (قوله فهذه الأربعة
تجب عليهم) أي لا تنفك عنهم وقوله يعني أنه لا يتصور إلخ أنما يقضى على مقاله
المعتزلة ممن أن وجوب هذه الأمور على بناءه على أصلهم الفاسد وجوب
الصالح والأصلح دون مقاله أهل السنة من أن وجوبها شرعي يعني أنه لا يلزم
الشرعي وهو الحق كما يظهر للتأمل في الآلة الآتية وعلى قياس ذاتي يقال في قوله
ويستحيل عليهم إلخ (قوله أشد هذه الأربعة) المراد بالشد هنا معناه للقوى وهو
مطلق الثاني وذلك لأن التكذيب مع عدم مطابقة الخبر للواقع والخبايا عدم
الحفظ من الوقوع في محرر أو مكرره والكتمان عدم التليخ والبلافة عدم
الذ كما هو يثبت بالتسايل بين كل من هذه الأمور ومقابلته من التقابل بين الشئ
والساوي لنفسه فلا تقبض الصدق لا صدق وهو مساو للكذب وهكذا هم أن
فسرت الخبايا تاركاب محرر أو مكرره وكل التقابل بينها وبين مقابلتها من التقابل
بين الضدين (قوله بفعل محرر أو مكرره) الباطنية أن فسرت الخبايا بعدم
الحفظ وللتصور أن فسرت بارتكاب محرر أو مكرره وهو المراد بالفعل ما يشل
القول والاعتقاد كالاتقاد الفاسد (قوله بما أمروا) أي حال كونه بعض
ما أمروا الخ وتقدم محترره فتنبه (قوله على ما تقدم) أي من انحراف بين السنوسي
وغيره (قوله فهذه تسع وأربعون) اسم الإشارة هائدة إلى ما ذكره من العقائد
كأها من الوجود إلى هنا (قوله وعام المؤمنين) أي قمها (قوله لأعراض)
خر ج بدلت صفاته تعالى فلا تصور عليهم خلا للناس في حيث وصفوا هي شيها
وقوله البشرية أخرجه صفات الملائكة فلا تصور لها هم أيضا وقوله التي لا تؤدي
إلى نقص إلخ أحسنه زيه عن الأعراض التي تؤدي إلى ذلك كالبلادة والبرص

والله تعالى كاذبا لان الله تعالى حقيق دعواهم الرسالة بانها من المعجزة على أيهم والمعجزة منزلة مستقلة قوله تعالى صدق عبدى كل ما يبلغ عنى وتوحيده ان الرسول اذا أتى قوم وقال ان رسول الله اليكم من الله وقالوا له ما الدليل على رسالتك وقال لهم انتم اتي هذا الجبل مثلا فاذا قالوا له انت جاعلت يثق الله الجبل صدق قولهم المذكور صدقنا لما دعوى الرسول الرسالة فثق الله تعالى صدق عبدى كل ما يبلغ عنى فلو كان الرسول كاذبا لكان هذا الخبر كاذبا والكذب عليه تعالى محال فيكون كذب الرسل محالا واذا اتفق منهم الكذب ثبت لهم الصدق وامدليل الامانة أى عهدهم ظاهره وبالطمان من محرم أو مكروه اسم لو خافوا بان يكذب محرم أو مكروه لكان ما مودين بمثل ما يفتخرون ولا يصح ان يقر محرم أو مكروه لان الله تعالى لا يأمر بالفتنة

واستدلوا بما لا يوجب حجة المؤثر في وصفهم اسم بالتعاضد كورد فهم داود بالحد فحصل ان التعاضد افرطوا في وصفوا عيسى صفات الاوهى وان اليهود فرطوا في وصفوا الرسل بالتعاضد وهذه الامثلة تفرط ولم تفرط وكان من ذلك وما (قوله في صراحتهم) أى ما نازهم العلية أى العلية تنهى علة بمعنى فاعلة (قوله انهم لو كذبوا لكان الخ) اشار بذلك الى قياس استثنائى مركب من شرطية متصلة مذكورة بالفتن واستثنائية متصلة مذكورة بوجه ماها أعنى قوله فيما يأتى والكذب على الله محال ويصح ان يكون اقترانها مركبا من شرطية وتولية مذكورة ترتيبا وتقريرها بالانفى (قوله لكان شرا لله) أى التقرير للاحق كى كما يعلم عاين (قوله لان الله تعالى صدق دعواهم الخ) تعليل للضرورة من المقدم والتالى لانه كان واسطة تغية هذه القوة وتهديرها وتصدق الكذب كذب (قوله والمعجزة منزلة مستقلة الخ) يعلم منه انه تعالى لم يشغل ذلك سر محال وانما قاله تقريرا (قوله وتوحيده) أى توضح هذا الله ليل (قوله عند قولهم المذكور) أى الذى هو قولهم انتم جاعلت ولعل المراد بالعدبة العرفية فتشعل البعدية التى على الفور والمعبر عنها بالحقبة (قوله لكان هذا الخ) أى التبرير كى جاعلت (قوله انهم لو خافوا الخ) فيه صراحتهم بصدق وقوله لكان ما مودين الخ أى قوله تعالى تاتبعوه لعلكم تهتدون وتهدون ذلك واضمير فى قوله لكان ما مودين من جملة مع الاحكام والكلام على التوزيع فكل انما مودة بتابع رسولا (قوله لان الله الخ) لعل المراد بالفتنة ما يشغل المذكور وسحق التعليل والا كان فيه قوة (قوله فتعين الخ) صرب على محذور والتقدير واذا لم يصح ان تقرر محرم أو مكروه بطل ما دعى اليه وهو خدائهم بفعل محرم أو مكروه وفى ترتيب التبعين المذكور على ذلك نظر اذا لا يصلح منه انهم لا يصحون المباح فلوا أخر قوله فتعين الخ عن قوله ولا تدخل افعالهم المباحات الخ اكان واحدا (قوله ولا تدخل افعالهم المباحات) قد مر التنبيه عليه (قوله فلا نهم لو كذبوا الخ) فيه صراحتهم (قوله ولا يصح ان تسمي العلم) لعل الصواب ولا يصح ان تقرر بكم العلم (قوله لان كتبه ما عود) أى كفى الحديث كتم العلم ملعون وهو محمول على من كتبه من مستحقه وقد نص وقد نص واعلى انه لا يجب على العالم ان يعلم الناس من شرط طلبهم ما لم يكن الواقع امر استكراه او لازمة ذلك انما لا تنكر فيجب على من رأى شخصا يحق هيئة الصلاة مثلا ان يعلمه وان لم يأت فى ذلك (قوله فتعين الخ)

فتعين ائهم لم يعملوا الا الطاعة ما واجبه أو ندو بقوله لا تدخل

أفعالهم المباحات لانهم اذا فعلوا المباح يكون لبيان الجواز وأمدليل التبعين فلا نهم لو كذبوا لكان ما مودين بكتهم العلم ولا يصح ان تسمي العلم لان كتبه معلوم فتعين انهم لم يكتبه موافقتهم التبعين وأمدليل الطاعة أى الخلق ائهم عليهم الصلاة والسلام

عزيب على محذوف والتقدير واذا ثبت انه لا يصح ان يؤمر بكم ان تعمل بكل ما آتت اليه وهو كمالهم كعين الخ (قوله فلانهم لو اتفت) اشارة الى قياس استثنائي وتقريره واضح بما مر (قوله لسكر اقامة الجميع الخ) الاظهر ان يقول لسكر عدم قدرتهم على ذلك منوع لان القرآن دل على انهم الجميع على النقص (قوله في غير موضع) أي كافي قوله تعالى وجاءهم بالتي هي احسن الخ نصير ذلك من الايات (قوله وقوم الاعراض البشرية) أي التي لا تؤذي في نفس من امرتهم الهية كالتقدم (قوله زيادة) أي سبب زيادة مكملا لا ينفي (قوله ولا جعل ان يسل الخ) لفظة قوم انه قال بقر زيادة الخ عطف عليه قوله ولا جعل ان يسل الخ (قوله وعلى رقبهم) أي اعظمهم اقوة بعد الاعظم ثم كسدا وتفسير (قوله من الامور التي اتيها حجة) وهي القسم اثالث من القرن لانه يشترط على الايمان والتبويات ولعمري ان التي لا تثبت الا بالسبع (قوله بان نبينا صلى الله عليه وسلم حوسا) ظاهره انه حوض واحد وهو القربط في انه صلى الله عليه وسلم حوضين وانما السوسى في شرح الكبرى واختلف هذا لكل من سائر الانبياء حوض اولاً قال بعضهم والذي يعتبر ان حوضه صلى الله عليه وسلم ثابت وحوض غيره محقق لغيره الا قول ينقوض خبره الى الله تعالى اه (قوله والجهل بكونه بعد الصراط الخ) أي لان الواجب انما هو اعتقاد نبوته لانه قبل الصراط او بعده فلا يضر اخلاذه من ذلك (قوله فترده اخلاقي يوم القيامة) أي ما عدا أهل الظلم والربغ والبدع وظاهر كلامه ان الاعم السابعة ترده ايضا وهو خلاى ظاهر الاحاديث (قوله وهو خير الكوثر الخ) لكن الماء بسببه من ذلك الكوثر (قوله وبما يجب اعتقاده الخ) لوقالوا ما الخ لكن أولى كما هو ظاهر (قوله انه يشفع يوم القيامة في فضل القضاء) أي في القضاء الفصل أي الفاسل بين الناس وهذه الشفاعة هي المجاعة الشفاعة الكبرى (قوله حين ينفذ الناس) أي بعد فرغهم الى الانبياء كافي الحديث الصحيح فكل واحد يمد يده ويقول لست لها باهل نفسي نفسي الا سيدها محمد صلى الله عليه وسلم فلا يمد يدها ولا يقول ذلك بل يقول انا لها ثم يمد يدها في العرش كعبود الصلابة فقال له وفرأيت شفع شفع في نفسه (قوله وهذه الشفاعة مختصة صلى الله عليه وسلم) ولما صلى الله عليه وسلم شفاعات اخرها شفاعته في دخول جماعة الجنة غير حاسبون بها شفاعته في عدم دخول جماعة النار بعد ان تحقق قومه ومنها شفاعته في خروج جماعة من النار بعد ان استحقوا عدم خروجهم منها ومنها

انهم دل عليها القرآن في غير موضع واما الجميع لانهم لا يتكفون الا من القطن واما دليل جواز وقوع الاعراض البشرية ٣٣ انهم لا يزالون يفرقون في المراتب العلية ووقوع الاعراض بينهم مثلا زيادة في صراهم العلية ولا دل ان يسل فيهم خبرهم ويعرف المعاني ان الهداية يستدار جزاء الاحياء انما كانت دار جزاء لا حاسبها لما اصابهم شيء من تكدراتها صلى الله عليهم وعلى رئيسهم الاعظم سيدنا محمد صلى الله عليه وآله واصحابه واهل بيته آجعين وقد تمت الخسوف عقدة بأدلتها الثمينة ولقد ذكرنا شيئا مما يجب اعتقاده من الاور التي ادتها جمعة ما علم انه يجب الايمان بان نبينا صلى الله عليه وسلم حوسا والجهل بكونه بعد الصراط او قبله لا يضر ترده الخلاق يوم القيامة وهو خير الكوثر الذي هو خير في الجنة وبما يجب اعتقاده انه يشفع يوم القيامة في فضل القضاء

حين تصف الناس ويعتقون ان الصراط ولولا انما في شفع في انصرافهم من الموقف وهذه الشفاعة مختصة صلى الله عليه وسلم وبما يجب اعتقاده ان الوقوع في الكبار خير من الكفر

غير ذلك واختلف هل لقبر صلى الله عليه وسلم شفاعته أولا والحق الازل (قوله
لا يوجب الكفر) أي الا ان اسخفه وكان معلوما من الدين بالضرورة والا كفر
باستحلاله وواقفت المعتزلة على أن الوقوع في المسكبات المذكورة لا يوجب
الكفر لكنهم قالوا بان يوجب الخروج من اديان فائتوا بواسطة بين المؤمنين
والكفار (قوله وجب التوبة الخ) هي لغة الرجوع من تباذير جمع وشربها
عبادة من الاقلاع من الذنب والتندم والعزم على أن لا يعود الى مثل الذنب الذي
وقع فيه والتندم اعظم هذه الامور الثلاثة لذلك ورد التندم توبو يشترط لغيرها
شرط واحد ما أن لا يبلغ الغرغرة أي حالة التزعزع وهذا الشرط عام في حق
الكافرو المؤمن العامي وقيل خاص بالكافر وانما أن لا تطلع الشمس من مغربها
لانه يقال باب التوبة حيث سدو ومع لهوى ولذا قال المتأني الحق ان يوم
طلع الشمس من مغربها الى يوم القيامة لا تقبل توبة أحد كافي حديث ابن عمر
اه وظاهره انه لا فرق بين من كذب بوجوده اميزا اذ قال ومن لا سكن اليه همه
العلامة الاجمعي في حاشية الرسالة وهو مقتضى ما نقله عن ابن عباس في شرح
المختصر أن عدم قبولها لخاص من شاهد الطالع وهو بمنزلة من لم شاهده بان
وله بعد من شاهده ولم يكن ميزا حينئذ تقبل التوبة معهما وانما الاستحلال
ان تعلق الذنب بأذى ايرق مظلمته اليه او ابرائه مما رخصه في الغيبة اذ بلغته
والان لا ثلاثه مرتين وحينئذ فيكي الاستحالة ولو بلغته بعد ذلك كما قاله
سم لانما بلغته بموتة ومقتضى هذا الشرط ان لا تصح توبه ما زنى الا اذا استحل
زوجه المزني بها وهو ما جرى عليه بعضهم لكن الذي اعطى كلامهم عليه انه يتوب
فيما جنته وبين الله تعالى وتصح توبته حينئذ ولا يشترط استغلاله بل لا يجوز ان
يترتب عليه من الفساد والفتنة واشترط ابن خزم العمل الصالح والحق الذي رايه
الافقه عدم اشتراطه (قوله حالا) فهي واجبة على الفور وتأخيرها باثم انما
غير الذي اقره به بل نفس السنوسي في شرح الخواثر فانه ضاعب الذنب بتأخير
كل لحظة وحكمته وجوب المبادرة بالتوبة قطع لها عيا شيطان في استدرجها
التفح حتى يوقعها في الهلكة (قوله من الذنب) وان لم يكن معناه ولو سهل
تعيينه وتصح التوبة من بعض الذنوب ولو وسع الامر على البعض الآخر كما هو
مذهب أهل السنة خلافا للمعتزلة (قوله ولو فيه) أي سواء كان الذنب كبيرا
أو صغيرا وضابط الاولى كل ذنب يصح وصفه العظيم على الإطلاق ولهات امرات
منها الجيبات المذمومة والاياماد عليها بالذنب وصفا عاما بالفسق وساو نعمه وكل
ما خرج عن ضابط الكبيرة فهو صغيرة وعلم من ذلك أن الذنوب قسمان كذا

لا يوجب الكفر وتوب
التوبة حالا من الذنب
ولو سخره

وبما تقرر وقد ثبت ان المولود ج الى انما كلها كمالا والمرحلة الى انما كلها صغارا
 (قوله على المعتمد فيها) أي الصغيرة وقال بعضهم يجب التوبة جلا من الكبيرة وتكون
 الصغيرة لتكفيرها بالوضوء وغضوه (قوله ولا تنقض التوبة بعوده الخ) أي ولو
 في الجحاس كما هو ظاهر كلامهم وزعمت المعتزلة انهم تنقض بذلك عبادته لا يفتق
 الندم الاستدانة في جميع الارزاق وليس ذلك بشرط عندنا بل الشرط الندم وان
 عاد لكن الذنب بعد التوبة أجمع ما قبلها فقد قيل في بعد التوبة أجمع من سبعين
 زلة قبلها (قوله جديدة) أي غير التوبة السابقة (قوله أن يستحب التكبير) أي
 الا اذا كان على أهل الظلم والتقصير والفسق من حيث خروجهم عن قانون الشرع
 ولولم يكن من آفات التكبير الا انه يفتقر معرفة آياته ثم الى التي هي أسهل الامور
 كله كما قال تعالى سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الارض بشيء اخر قوله
 يومئذ انما يستعني تعالى كما قال الله سبحانه يستكبرون لئلا يكون من اعظم
 العقوب القلبية حتى قال بعضهم كل ذنب من ذنوب قلبه بما يكون معه الفتح
 الاكبر الا التكبرا عاذا بالله منه فعليك بتطهير قلبك منه والزم التواضع فقد كان من
 قواضيه صلى الله عليه وسلم ان يعمل بضافته من السوق الى اهله ويصاغح الغني
 والفقير ويدأ من اتيه بالسلام الى غير ذلك (قوله والحد) هو اول ذنب يصح
 اتقه في السعي والارض حمدا ليس آدم ظم حبه له وحسده قايلا هائل ففته
 (قوله والقيية) ضابطها كل ما افهمته غيرك نفس انسان ولو تصفا به وان كان
 بحضوره سواء افهمته بافظ او سكتا به او اشار به وكأني غمرته في المسلم كذلك
 في الذمي على المعتمد ولما في الآية بعض التقيد بل غاب واستغنى من الغيبة
 ست مسائل الاولى ان تكون على وجه الظلم كان تقول فلان لملي الثانية ان
 تكون على وجه الاستعانة كان تقول فلان فصل كذا فاعني عليه الثالثة ان
 تكون على وجه التحدير كان تقول فلان فعل كذا فاعني بذلك الرابعة
 تكون على وجه التعريف سكتا كان تقول فلان الامش السادسة ان تكون
 في فاسق متجاهر بشرط ان تقتضيه ما فسق به وان قصد زجره بذلك اذا بلغته (قوله
 بهايا) جميع حاجب وهو المانع من الوصول (قوله والحد غنى زولل نعمه الغير
 بخلاف القبطه فانما غنى من نعمه الغير وليست محرمه (قوله وهي السعي) أي
 بالقول أو الفعل وقوله على وجه الافساد أي على وجه يرتب عليه الافساد أو على
 وجه هو الافساد وخرج بذلك ما اذا لم يكن على هذا الوجه كان تقول الشخص فلان
 يريد ان يفتك قاصدا بذلك ان يهرب منه او يستغيب أو غير ذلك فليس نية (قوله

على المعتمد فيها ولا تنقض
 التوبة بعوده الى الذنب بل
 يجب لهذا الذنب توبة
 جديدة ويجب على الشخص
 ان يستحب التكبير والحد
 واقية لقوله عليه الصلاة
 والسلام ان لا يواب السعاه
 مما يارقون افعال اهل
 الكبر والحسد والقيية
 أي يتبعونها من الصعود
 فلا تهل والحد غنى زوال
 نعمة الغير سواء كان غنى
 ان تأق له أي للعاقد أو لا
 والتكبير جمل الحق وغنى
 الخلق ومعنى بطر الحق زده
 على قاتله ومعنى غنى الخلق
 الاستعانة به ويجب أيضا
 ان يترك الغيبة وهي السعي
 بين الناس على وجه الافساد
 منه ورد

لا يدخل الجنة ثمان مئة

الشافعي وشهدا ثمان مئة

من فوق ثمان ألف وأربع

مائة من فوق أيضا وعلى

ما تقسم من حرة الحسد ان لم

تكن النعمة حارة للحمسود

على العجز والاجر حتى زوال

النعمة فهو عايب اعتقاده

ان بعض من ارتكب الكبائر

يعذب ولو واحد من عايب

الايمان لغيره مطلق التصديق

ومنه قوله تعالى حكاه في

أولاد يعقوب وما أن يؤمن

تأشروا التصديق بجميع

عليه التي على الله عليه

وسلم واختلف في معنى

التصديق بذلك قال بعضهم

هو المعرفة فكل من عرف

عليه التي على الله عليه

وسلم فهو مؤمن ويرد على

هذا التفسير ان الكافر

فارفع وليس يؤمن وهذا

التفسير أيضا يناهض قول

الجمهور ان القليل مؤمن مع

أهله يعرفان فالتصديق

تفسير الصدق بأنه حديث

النفس التابع لغيره سواء

كان بمنزلة دليل أو بهي

معرفة أو عن تقليد فخرج

الكافر لأنه لم يكن عنده

حديث النفس الان معني

بحديث النفس

لا يدخل الجنة) أي مع السابقين أو محمول على المعقول وقوله ثمان أي ثمانين
فمن الحديث خبر كذا وأما لغة ليست شرط بل المقار على أصل الفعل (قوله محمول
ما تقدم الخ) أي معناه في قوله ويعيب على الشخص أن يحتجب الخ (قوله على الحمسود)
هو كالي أو حمسود الانحطاط على العايب والمراد فعل للمصيبة وان لم يكن معناه انحطاط
فما يظهر (قوله جاز في الخ) ظاهره ولو تقرر أن قوله (قوله ان بعض من ارتكب
الكبائر يعذب) أي تحقيد المومنين عليه على ما على الجزء كما قوله الاشاعرة
وأما على انه محمول على المشقة كما قوله الماتر يذنب فلا يجب ذلك والى النفس فلا
يشترط الجميع والتعذيب بالكبائر يقتضي ان لا يجب ذلك في مرتكب الصفة ثم
وهو مع ذلك كما هو مقتضى كلام السنوسي في شرح الكبرى (قوله ولو واحد)
أي من كل فرع كما في شرح الكيمياء كذا والى لا بد من تعذيب بعضهم ولو واحدا
والزائد كذلك وهكذا (قوله خاتمة) هي لفظة ما ختمه التي واسطة لاحاسم
للافظ المخصوصة الله تعالى العرف المخصوصة كقصة أسماء التراجيم (قوله
الايمان الخ) ذكر عن الايمان للقرآن وشرعا وأما الاسلام فهو لفتنطلق الايمان
وشرطه لا يقبل للاحكام الشرعية قبل العمل وعلم من هذا انه لا الاسلام والايمان
معهم ولو لم يصدق اما اول ظاهره وأما الثاني فلا يصدق في الاقوال صدقات
وإثبات امتثال وانقياد فتقولهم اما ما قصد ان ليس المراد اسماء ما قصد
مفهوم واحد فبالمراد انهما قصدان بخلاف كل من كان محلا للاحاد بما كان
محلا لاخر وهذا التلويح في كل التمهيد بالنفسي والافليس بينهما تضاد في ذات
ايضا لا نفرد الايمان فيمن صدق بقلبه قط والاسلام فيمن تصادق قط وان
اجتمع فيمن صدق بقلبه واتصاد بظاهره قائل (قوله مطلق التصديق) أي
سواء كان بمساجيد التي على الله عليه وسلم أو بغيره (قوله ومنه) أي من الايمان
بهذا المعنى ومنه أيضا حجة تعالى تؤمن لعنه الصدق لوجه بالمعزة (قوله
بجميع عليه التي على الله عليه وسلم) أي بما علم من الدين بالضرورة لا مطلقا
(قوله واختلف في معنى التصديق الخ) أي على قولين فليس المراد منه ظاهره هو
السبب الى الصدق اتفاقا (قوله فقال بعضهم الخ) لم يذكره مقابل لكونه
استثنى عنه قوله فالتصديق الخ (قوله ويرد على هذا التفسير الخ) محمول الايراد
انه يلزم على هذا التفسير ان التعريف غير مانع لشعوره معرفة الكافر مع انه ليس
بمؤمن وقوله وهذا التفسير أيضا الخ مع انه يلزم عليه أن التعريف غير جامع
لعدم شعوره بجزء القليل من المؤمنين عند الجمهور وأجيب عن الاول بأنهم لم يبالوا
بذلك لانه لا يتوهم طائل انه يتوهم ايمان مع كفر وعن الثاني بأن التعريف انما هو

الآيات السكامل في تنبيهه في فصل من ابن القيم أن الإيمان من حيث هو حقيقة
والنقص ثلاثة أقسام أعلا يزيد ولا ينقص وهو إيمان الأنبياء وإيمان لا يزيد ولا
ينقص وهو إيمان الملائكة وإيمان يزيد وينقص وهو إيمان المؤمنين وفي قسم
رابع وهو إيمان ينقص ولا يزيد وجهه بعضهم غفليا فقط ومثله بعضهم إيمان
النفاق (قوله أن تقول) أي النفس فهو حديث نفسي لا لفظي كما هو ظاهر
(قوله معرفته) أي وجوب معرفته الخ فهو على تصدير مضى والافلام هي
للإيمان بنفس المعرفة كما لا يخفى وقد نظم بعضهم من يجب معرفته من أجداده صلى
الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة أمه فقال

عشرون جدًا من جدود المصطفى • يجب علينا حفظهم بلا خفاء
خدمهم على الترتيب عبد المطلب • هم أئمة جندنا فيهم نصب
قصي مع سكراب ثمرة • كعب لؤي غالب ذموره
فهرير يليه مالك والنضر • مسكناته خزينة مشتهر
مدركة إلياس منهم مع ضر • تزال مع هبة أبي الخير
وصف لهم سيدنا يا فصيح • لكسكى يتم القسب الصريح
من جهة الآبا وأيضا نفسه • من جهة الأم يجب معرفته
أم النبي صاحب المشاعر • آمنة بنت لوهب الطاهر
ابن عبد مناف على القرار • ابن زهره مع كلاب قادر
فأم طه مع أبيه يتجمع • في جده كلاب باهلا اسقم

وعلم من ذلك أن المراد معرفة نسبه إلى هذين فقط أما ما بعده فلا يجب بل خلاف
بلى كرهه الإمام مالك كما مر (قوله من جهة أبيه ومن جهة أمه) (فائدة) في
استدلال بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم لم أنزل أثقل من أصلاب الطاهرين إلى
أرحام الطاهرات على أن جميع آبائهم صلى الله عليه وسلم وجميع أمهاتهم إلى آدم
وحواء ليس فيهم كافر لانه لا يوصف بالطهارة إلا المؤمن وما أحسن قول بعضهم
واجزم بإيمان لهم من آدم • إلى أبيه الأقرب المسمى
والأمهات مثلهم دليل ذاك • نص الكتاب والحديث لهذا
كقولهم في الساجدين قد ورد • فهم روايات عليه السند
فلم يزل من ساجد منتلا • لساجدها فهم هم الملا
(قوله فأم طه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه فهو الخ) فلهذا الشيخ زروق
قد ذكر في يمينه بأوائل كلماتها فقال

علمت شيئا حاله على قرانه • كتاب مبین كسب لبى غرابه

انتم على رتب مجالجه
انتم على رتب مجالجه
انتم على رتب مجالجه
انتم على رتب مجالجه
انتم على رتب مجالجه
انتم على رتب مجالجه
انتم على رتب مجالجه
انتم على رتب مجالجه
انتم على رتب مجالجه
انتم على رتب مجالجه

فدانت عشر نفس كرام خلاصة هدى الفهم مذيّل بمحذواحيه
فاشار بأول الكلمة الاولى الى سيدنا عبد الله و بأول الثانية الى شبيهه الحمد
الذى هو سيدنا عبد المطلب و بأول الثالثة الى هاشم و بأول الرابعة الى عبد
مناف و بأول الخامسة الى نصى و بأول السادسة الى كلاب و بأول
السابعة الى حمزة و بأول الثامنة الى كعب و بأول التاسعة الى ثوى و بأول
العاشرة الى غالب و بأول الحادية عشرة الى جهر و بأول الثانية عشرة الى
حائك و بأول الثالثة عشرة الى النضر و بأول الرابعة عشرة الى حسانة
و بأول الخامسة عشرة الى خزيمه و بأول السادسة عشرة الى مدركة و بأول
السابعة عشرة الى الياس و بأول الثامنة عشرة الى مضر و بأول التاسعة
عشرة الى زرار و بأول العشر بن الى سعد و بأول الحادية والعشر بن الى عدنان
(قوله عبد الله) كلام عن نبينا الله منه كمال ذكره الصالح المصطفى

أمر حكم البادون في كل بلدة • بأن لا تقتلوا على مائة الارض

وان أي دواجله واسود الذي • يشار به ما بين نثر الى خفض

(قوله عبد المطلب) اسمه جاهر كما قاله ابن كثير وقيل شبيه الحمد وانما اشتهر
به عبد المطلب لان أباه هاشم قال لأخيه المطلب وهو بمكة حين حضرته الوفاة أدرك
عبدك يثرب وقيل لان همه المطلب جاءه الى مكّة في يومه وهو بمكة يذوق بك أسأل
عنه فيقول هو عبيدي جيه أن يقول ابن أخي فلما أحسن من حاله ألهجر أم ابن أخيه
وكان يقال له القباض لجوده وكان من حكماء قريش وكان بأمر أولاده بقرية الظلم
والجني ويصنعهم على مكّرم الاخلاق وبنهاهم عن الامور البنية (قوله هاشم)
اسمه همرو وقيل همرو كان بكى بأبي البطحاء وكان مع عبد شمس في طعن وكانت
أصبح رجل هاشم ملصقة بجمجمة عبد شمس ولم يمكن ترعاها الا بسبلان دم فمكّنوا
فيكون سبي سكون بينهما دم فكان بين وليهما وقد وقعت العداوة بين أمية بن
عبد شمس وبين هاشم مدأمية هاشم القباخرة في أنفق من مفاخره لطقوقه
ثم قال أفاخره على خمسين ناقه سودا الخداق تعمر بمكة والجلاء منها عشر من غرضي
بذلك وجعل بينهما الكاهن الخراشي وكان بصفاة ثغر حج كل منهما على ثغر فزولا
على الكاهن فقال قبل ارضيخه خبرهم والقمر الباهر والكوكب الزاهر والقمام
الماهر وما يلقون طائر وما اهذي بهلم مسافر من تبه ردو غابر اطلب سبق هاشم
أمية على المناخر فمنها على أمية فغادها هاشم الى مكّة وضر الابل والاعظم الناس
وخرج احمية الى الشام فأقام بها عشر من فمكّنات أول سعد اوقعت بينهما
ونوارث ذلك بنوها • (قوله عبد مناف) اسمه الفقيه وانما اشتهر بذلك لان أمه

ابن عبد الله بن عبد المطلب
ابن هاشم بن عبد مناف

كانت جعلته خادما للصوم فقال له سنة ايام الشاة من فوق قبل له بعد سنة انظر
ايوه فراه يوافق جسدنا ان كنا نطوله الى جسد مناف بالضايف لانا لو كان
يخال له قرا بطعامه وجده مستوبا انا المغير بن قصي اوصى بشوى الله جسد
وعلاوة الرحم (قوله قصي) علم ففتح احمد بن يدوقيل يزيد وانما اشهر بذلك
لان قصي ابي سعد بن عشرينه الى بلاد قضاه حين احققت له الهيم لانها كانت
منهم (قوله كلاب) بكسر الكاف وفتح القاف وتخفيف اللام معه حكم بفتح فكسر وفتح
له الحكم بن زياد قال وقيل اسمه المغيره وقيل المذهب وسدده في الفتح وانما اشهر
بذلك لانه كان مولعا بالصيد بالكلاب وقيل لمكالبه الاصداء في الحر وب (قوله
مرة) بضم الميم وضع الرام شدا منقول من الوصف المأخوذ من المراءة (قوله
كعب) بفتح فككون وكعب جمع قوم يوم الحمة ويظلمون بكسرهم جميع
النبي صلى الله عليه وسلم ويظلمون بفتحهم اولاده وبصرهم بفتحهم فيقول سياتي
بحركم نكاحا عظيم ويصير ج منفي كرمهم وينشأ يانا آخرها

على غفلة باق النبي محمد * يجربا تبارسد وقاخيرها

(قوله اوى) تعبر لاي كلفس وهو العلة ضد الحجة وقال ابن الانباري قصص
لاي كعبا واختار السهيلي الاول (قوله بالهزم وتركه) لكن الاكثر الاول
(قوله غالب) بالغين المحممة وكسر اللام متول من اسم الفاعل من كلامه له
تدل ما في ذلك اغنى لك من كثيرا خلق وجهك وان سارا ليل (قوله فصر) بكسر
فكون وهو في الاصل اسم للصرع الطويل وسمى به لطوله وكان يسمى قريش لانه
كان يفرش اى يفتش عن خلة المحتاج فيسدها مما له وكان بنوه كذلك والاصح انه
جاء قريش والاكثر على انه التضرع كاذ كره العراقي وسيرة حيث قال

اما قريش فالاصح فصر * جاءها والاكثر التضرع

وبقي ثلاثة اقوال ذكرها الخطيب في سيرة اولها انه الياس ثانيا انه مضرا ثانيا انه
قصي لكن هذا قول رافضي لاقتضائه ان ابا بكر ومحمدا من قريش فكون
امامهما بالغة وهو خلاف اجماع المسلمين (قوله مالك) سمى بذلك لانه ملك العرب
وكان يكنى بابي سارث (قوله التضرع) اسم قصي وانما لقب بذلك لتضرعه وسنه
(قوله كانه) بكسر الكاف ويؤني بينهما الف وبدها هاء وانما قيل له ذلك
لانه لم ير في كرم بين قومه وقيل لانه كان يستتر على قومه ويحفظ أسرهم وكان
يقول قد آن خرو ج نبي من مكة يدعي احمد هو الى الله والبر والاحسان ومكارم
الاحلاق فاجبه وترددوا شرفا الى شرفكم وعزا الى عزكم ولا تعدوا ما بينا فانه
الحق وكان شجاعا عظيما الشرف ففتح العرب اليه اعلمه وفنسه وكل ما يات من ان

ابن قصي من كلاب ابن مسعود
ابن كعب الاوى بالهاء من تركه
ابن غالب بن هاشم بن عبد المطلب
ابن التضرع كانه

بأكل وحده ما ذالم يجد أحد انصب حضرة بين يديه وبأكل لثمة ويرى لها لثمة
 قاله ابن دحية (قوله خزريق) تصغير نزمة شقعات وهي المصن المنظر أي صلاح
 الشيء وسعى بذلك تفاؤلا بأن يكون مصححا لأموره (قوله مدركه) تضم فكون
 فكسر فمتراسعة هم على الصبح واما قيل له ذلك لأنه ادرك كل من وغار كان
 في آياته وكان فيه نور النبي صلى الله عليه وسلم ظاهرا (قوله الياس) قطع الهمز
 استخدام قوامهم شجاع ليس أي لا يري أين يوفي في الحروب ويوصلها أخذ
 من الأمر لأنه لم يأت ليه إلا عند يأصم مع الولد لكبر سنه وواجه حسين بكتبته
 أبو عمرو كان كبيراً عند العرب حتى كانت تدهو بسيد عشرين وكانت لا تقضي
 أمراً إلا بحضوره ويذكر أنه كان يسمع له بلبه تلبية التي صلى الله عليه وسلم
 العرو وثقة في الحج (قوله يضر) تضم فتح اسمه همرو وكتبته أو الياس واما قيل
 له ذلك لأنه كان يحب شرب اللبن الماشع أي الحامض وقيل لأنه كان يضر القلوب
 أي يهيلها إلى المسنة ووجهه هو أول من دأب الأبل وبما حفظه من زرع شرا
 يصعد دامة وغيره غلبا أهله فاجلوا أنفسهم على مكر وهما وأصروهما من هواه
 فأسرى بين الصلاح والفساد لا يصرفوا في (قوله تزار) اسمه تادان واما قيل له
 ذلك لأنه لما نظر أبوه إلى قوراءه صلى الله عليه وسلم بين عينيه فرح فرحا شديدا
 وشعر وأطعم وقال إن هذا اسم له تزارأي تليل لخلق هذا الولد وقال أبو الفرج
 الأصمعي لأنه كان فريده عصره وقيل لثاقته (قوله معدن) كتبته أبو قضا عتوقيل
 أبو تزار واما قيل له ذلك لأنه كان معدن العرب والغارات وقال ابن هشام ما خرد
 من المعدن هو اللثة فولما سلط الله بهتصر على العرب أسراقة أرميا إن عمله
 على العراق كي لا تصيبه اللثة وقال قافي سآخر ح من صلبه بيا كرميا أحتم به
 الرسل ففعل أرميا ذلك واحتمه معه إلى أرض الشام نشأ فبني أسرا قبل ثم عاد
 بعد أن سكنت الفتنة بجوت بختصر (قوله هذنان) من العذون وهو الأقامة وهي
 بذلك تفاؤلا بأنه شميم ويسلم من أهين الجرب والانس التي بجوت بها غاب من
 القبر وروى كافي عن موسى عليه السلام على الصبح (قوله والاجماع) من عند
 على هذا النسب) قال ابن دحية أجمع العلماء على أن الرسول أقبل الله عليه وسلم
 انما انتسب إلى هذنان ولم يتأوزنه (قوله وليس فيما بعده إلى آدم الخ) أي لما
 وقع فيه من الأقوال المتعلقة بالسابقة وقد ذكرنا في أحدها في العلة السيرة
 وحاصله أن هذنان بن آدم ضم الهمزة وتشديد الهمزة إلى ابن آدم ضم الهمزة وتوقع
 الحال الأولى ابن مقوم ضم الميم وفتح الواو والمشددة ابن ناحور بضم الميم ابن نوح
 بن نوح فويسة فقصبة فزرا مفتوحة فزرا معومه ورا بن جعفر وبنال نار بن أنبل

ابن خزيمة بن صدرته بن
 الياس بن مضر بن تزار بن
 معدن بن عدنان والاجماع
 من عند علي هذا التسمية إلى
 عدنان وليس فيما بعده إلى
 آدم كمر بن قحيم

التثنية ابن عرب يفتح الياء وسكون العين المهملة وضم الزايم بالياء الموحدة ابن
 يشجب يفتح الياء وسكون الشين المجهمة وضم الجيم والياء الموحدة ابن ثابت بنون
 فأنفعا موحدة مكسورة فتناء فوقية ابن اسمعيل باللام أو التون ابن ابراهيم
 الخليل بن تارح مثناء فوقية فأنفعا مفتوحة فثاء موحدة كآلى الفتح وفى خط
 بعضهم الهاء ما ابن ناجور وهذا غيرنا ^{بفتح النون} فأنفعا موحدة مثنى موحدة فأنف
 فأنف مضمومة فواو ساكنة فثاء موحدة ^{بفتح النون} فأنف موحدة مثنى موحدة فأنف موحدة مثنى موحدة
 بالمهملة بدل المجهتين وقال بعضهم ساروغ بالعين المجهمة آخره مع السين
 المهملة أو له ابن أرفعو يفتح الهمزة وسكون الزايم وضم العين المجهمة أو العين المهملة
 ابن طالع يفتح ألف فلام مفتوحة فثاء موحدة كآلى الفتح النورى ابن عيسى يفتح العين
 المهملة وسكون التاء التثنية وفتح الياء الموحدة ويقال له طار بألف بدل التثنية
 قال بعضهم هوسيد تهود وقيل أنه فالح قال السهيلي من الطبراني ورأيت ابن فالح
 وعيرا بأماهم قينان يفتح التاء وسكون التثنية وبنون بينهما ألف و يلفظ
 بعضهم قينون بنون بينهما واو ابن شالح بن ميمونة فلفظ فلام مفتوحة فثاء موحدة
 كآلى الفتح النورى ابن أرفح يفتح الهمزة وسكون الزايم وفتح الفاء وسكون الخاء
 المجهمة وفتح الشين المجهمة أيضا وبذل المجهمة آخره كآلى الفتح النورى ويقال
 انقشذوا انقشذوا بالتون أو اللام بدل الزايم ساكن الفاء والفتحة باللام مع
 قد يم الشين على الخاء ابن سام بسين موحدة فأنف فم مخففة وهو ليس بنبي خلافا
 لآلى الميث البحر قندى ومن واقعته ابن فوح واسمه عبد القفار كآلى الجماعة ابن
 لأم يفتح الميم وتكسر ويقال له لأم يفتح اللام وسكون الميم ويقال بالهاء المجهمة
 بدل الكاف ابن غنوش يفتح الميم ومثناة فوقية مثنى موحدة فثاء موحدة و يواو ساكنة وبنون
 ميمونة مفتوحة وتكسر ولاها ساكنة وقد تفتح أو تكسر فثاء ميمونة ابن خنوخ
 بعامين ميمونين بينهما فو أو بوزن ميمونة قال ابن اسحق أنه ادريس فيما يرمون
 ابن يردية يفتح التثنية وسكون الزايم بدل المهملة ابن مهلايل بميم مفتوحة فثاء
 ساكنة فلام فأنف فيما بين فلام ابن قين بفاء مفتوحة فثاء مفتوحة ساكنة فونين
 وزن جعفر ابن يانس بفتح فأنف قينون مفتوحة وقيل مكسورة فثاء ميمونة
 ويقال أنوش ميمونة مفتوحة فونين ميمونة بعدها واو وبنون ميمونة ابن شت بنون
 ميمونة مكسورة فتناء تثنية قتلته ويقال فيه شبياث ابن آدم عليه السلام أنه
 بز يادقا اضبط ونحوه من شرح الاجهوري عليها (قوله فيما يفتح) أى حال كونه
 صدرا فيما يفتح أخرجه في العام فى الخاص (قوله واما نسبه صلى الله عليه وسلم من
 جهة أمه) مقابل لقوله فيما تقدم واما نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه

فيما يفتح واما نسبه صلى
 الله عليه وسلم من جهة أمه

(قائده) لسيدتنا آمنة ثلاثة اخوة واختان فاخواله صلى الله عليه وسلم وخالاته
خمس وقد ظمها الشيخ بقوله

خال النبي أمود عسير • عدي يقوت ليس فهم خير
فريضة فاختة خالات • والكل قبل بعنه قد ماتوا

(قوله فهمي) الاولى فهو ~~عسير~~ ولا يقال انه راى الخطر لا تقول لا يجنى
ان الخبير بمجموع قوله آمنة بنسب وهب • وهو ليس مؤثرا الا ان يقال انه راى
صدره (قوله ابن عديم) انى جعل بعضهم • يد مناف هذا احد ابي سيدتنا آمنة
وهو يوم ومناصب ابائه • كما ان آمنة عبارة الشيخ كعبارة الشامي في سيرته وبها
وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسب وهب بن عديم مناف اه (قوله زهره) بضم
الزاي وسكون الهماء كانت بطه الزرقاني في شرح المواهب وهو اسم رجل على
المواهب وأخطأ من جعله اسم امرأة كقوله الاجموري في شرح ألفية السيرة
(قوله وعبد مناف هذا) أي الذي في نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة امه وقوله
غير بعيد مناف جد صلى الله عليه وسلم أي من جهة أبيه (قوله ويجب ان يعلم صلى
الله عليه وسلم الخ) وكذا استمر ما يتعلق به صلى الله عليه وسلم كاتقدم (قوله أيضا
مشرب بجمرة) فليس فونه صلى الله عليه وسلم يباشرها ولا حرفة رقة بل البياض
المحاطة بالجمرة الذي هو أشرف الألوان بالنسبة لهذه الدار وأما بالنسبة لتلك
الدار فاشرف البياض المشرب بصفرة كما يكون عليه أهل الجنة في الجنة كما قال
جمهور المفسرين في قوله تعالى كما من يبيض مكنون شه من يبيض النعام المسكون
في عيشه ولونه حيث يشاء بياض به صفرة • ولم يكن صلى الله عليه وسلم في الدنيا
كهم في الآخرة ثلاثا بغيره احد الا حسين فجمع الله له بين الاشرفين في ريادة في تعظيمه
صلى الله عليه وسلم (قوله على مقاله بعضهم) لعله أنى بذلك لكونه لم يره انفرادا ذكر
(قوله وهذا) أي قوله ان يعلم الخ أو ولد كورين أول الناطقة (قوله صلى الله الخ)
انما عبر بالماضي إشارة الى ان الصلاة المطلوبة متحقق ولا بد وقد أفرد الصلاة
عن الصلاة وهو مكر وعلى ما فيه (قوله كلما ذكره القارئون وغفل عن ذكره
الفاخرون) يستعمل ان يكون الذكر من المراد منه القلي وهو الاستحضار ويحتمل
ان يكون المراد منه الساني والمراد لغة على الأول التسيان وعلى الثاني
السكون كذا يؤخذ من القاسي لكن المتبادر الاول وهل الضمير ان عائد الى
النبي صلى الله عليه وسلم أو الى الله أو الاول عائد الى النبي صلى الله عليه وسلم
والثاني الى الله أو بالعكس احتمالات والاولى منها الاخير لانه لا يلقى كبره
اصلاة عليه صلى الله عليه وسلم اذا ذكر ومن الله تعالى أكثر من غافلين عنه

فهى آمنة بنت وهب بن
عبد مناف بن زهره وعبد
مناف هذا عسير عبد مناف
جد صلى الله عليه وسلم ابنه
كلاب أحد أجداد صلى الله
عليه وسلم فتتبعه • صلى
الله عليه وسلم أمه في كلاب
ويجب ان يعلم أنه صلى الله
عليه وسلم أيضا مشرب
بجمرة على مقاله بعضهم •
وهذا آخر ما يسر الله من
فضله صلى الله عليه وسلم
محمد وعلى آله وصحبه وعلى
أهل بيته كلما ذكر
القارئون وغفل عن
ذكره الفاخرون

والغافلون عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من الغافلين من موسى بعث السبع
 كما ذكرنا الأكر ونغفل عن ذكر الغافلون كما في الخطاب في الأول وغير
 الغيبة في الثاني وفي رواية كالأولى وفي رواية بعكس السابقة وفي رواية بكاف
 الخطاب في الثاني فحصل أن الروايات أربع الأولى بضمير الغيبة هما الثانية بكاف
 الخطاب في الأول وضمير الغيبة في الثاني ~~بضمير كالأولى~~ بكاف الخطاب في الأول
 يحصل للمولى بهذه الصيغة ثواب موقوف بالذم لهذا العدد أو يحصل له ثواب صلاة
 واحدة لكنه أعظم من ثواب الصلاة المبردة عن ذلك قولان والمحققون على الثاني
 (قوله والحمد لله رب العالمين) أتى بذلك اقتداء بأهل الجنة فإن ذلك آخر دعائهم
 كما قال تعالى وآخرو دعواهم أن الحمد لله رب العالمين قيل إن العالمين ليس جمعا للعالم
 لأن الجمع لا يكون لأخص من مفرده كما هنا إذا العالمون نخاص بالصفة لا أمر العالم
 اسم لجمع ماسوي الله تعالى والتعظيم أنه جميع له لأن العالم وإن كان يطلق على
 جميع ماسوي الله تعالى يطلق على كل جنس وعلى كل صنف فجمع على عالمين
 باعتبار الاختلاف الثاني نعم هو جمع لم يستوف الشروط لأن العالم ليس بمسلم
 ولا صفة ولا يجمع بالواو والياء والثون إلا ما كان علما أو صفة على أنه جرى
 في السكتا على أنه جميع استوفى الشرروط لأن العالم في حكم الصفة لا نه صفة
 على وجود الله تعالى والله اعلم وهذا آخر ما يسهل الله تعالى على الرسالة التي
 لقاصدها هذا الفن جامعة وقاصديها ناهية المسماة بكفاية العوام فيجب
 عليهم من علم الكمالات وكن يا أخى لا عيوب سائرا والله أسأل أن يكون للنووب
 غافرا وأنا وإن كنت لست من أهل هذا الشأن قصدت التشبيه بهم

والحمد لله رب العالمين

لأنهم يهتفون في الجنان بالقول والاعمال والاحسان من المولى
 الكريم الرحمن بجاه سيد ولد عدنان صلى الله عليه في كل وقت
 وزمان ويسر لي في هذه الحاشية من غير الجمع إلا القليل
 فتح علينا وعلى كل من اشتغل بها الملك الجليل وكان
 أفرغ من جميعها يوم تسع وعشرين من رمضان
 المبارك من شهر رسة ألف ومائتين وثلاث
 وعشرين من الهجرة النبوية على
 صاحبها أفضل الصلاة وأزكى
 السلام والتحية
 آمين

تم بحمد الله ومعونة طبع هذه الحاشية السنية التي هي بتحقيق فن الكلام
كفيلة وفيه مرشاة هامة بأصلها كفاية العوام لؤلؤها ذي المقام
العالى شيخ المشايخ الكرام م. ر. الفضلى وقد اتدب طبعها

تسهيلاً لطلاب العلم ~~العلم~~ احمد الحلبي والمكرم

الحاج أبو طالب بالطبعة الوهبية المكية احدى

الطابع المصرية ولاج بذر التمام اوائل ربيع

الثاني الذي هو من شهر رعام ١٢٩٣

ثلاث وتسعين ومائتين بعد الالف من

هجرتهم حص بالسبع الثاني على

الله عليه وعلى آله وأصحابه

ومن صرعه وآواه

وعصف

على يابه

تمين